عبد الرحمن الرافعي

الأعمال الموجزة

بطل الكفاح

الشهيد محمد فريد



دار المعارف

بطل الكفاح

الشهيد محمد فريد

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.



عبد الرحمن الرافعي

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦



الشهيد محمد فريد

نحمد الله إذ تعيد دار المعارف طبع ونشر هذا الكتاب (بطل الكفاح - محمد فريد) وهو صورة مطابقة تماما للطبعة الأولى - لعل يستفيد منه كل قارئ وباحث . . .

ندعو الله للجميع بالتوفيق . . . .

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعي

مقدمة

إن سيرة الزعيم الشهيد محمد فريد خليقة بأن تعيها ذاكرة كل مواطن يقدر الجهاد الخالص لله والوطن، فلقد ضرب أروع الأمثلة فى التضحية والإخلاص، وإن تاريخنا القومى ليزدان بسيرته العطرة.

ولقد وضعت سنة ١٩٤١ فى هذه السيرة كتابًا فى نحو خمسمائة صفحة عنوانه «محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية» ضمنته تاريخًا مفصلًا لحياته وجهاده، وجعلته سجلًا لتاريخ مصر القومى فى عهد زعامته الوطنية، من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

ورأيت تعميمًا لهذه السيرة وتيسيرًا للإفادة من الدروس الوطنية التى تحتويها أن أضع كتابًا موجزًا عنها، وهو هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم.

إن تاريخ «محمد فريد» هو ولا غرو تاريخ لسنى الجهاد، من فجر النهضة الوطنية الحديثة، فقد شارك مصطفى كامل فى بعثها منذ سنة ١٨٩٣، وتولى قيادتها بعد وفاته فى فبراير سنة ١٩٠٨، إلى أن لحق به بالرفيق الأعلى فى نوفمبر سنة ١٩١٩، فكانت هذه السنوات صفحات مجيدة من تاريخنا القومى بما خطه فيها الفقيد من تضحيات وآلام، وما بعثه فى نفوس الجيل من إخلاص وشجاعة وثبات وإيمان، فهذه الحقبة من الزمن، التى غذاها بوطنيته وإخلاصه، وبذل فيها ما بذل من ماله وقلمه ولسانه، ورواها بروحه ومهجة فؤاده، هى ولا ريب معين لا ينضب من الفضائل القومية.

وإن فريدًا لجدير بأن تنشر سيرته وتعمم لتكون نبراسًا للمواطنين فى أداء واجباتهم نحو هذا الوطن المفدى، ولعمرى إذا عد أبطال الأمم وقادة الشعوب المجاهدين فى سبيل حريتها واستقلالها، العاملين لعظمتها ومجدها، كان فريد فى

طليعتهم، ومن الواجب علينا أن نستبين هذه الحقيقة، لكن نعرف لأبطالنا أقدارهم، ونهتدى بهداهم، فإن خير إحياء لذكرى الأبطال أن يسمو الجيل إلى مستواهم ليكون بذلك امتدادًا معنويًّا لحياتهم المجيدة.

ولعلى فى هذا الكتاب قد عرضت صورة جلية واضحة لهذا الزعيم الشهيد ولجهاده فى سبيل وادى النيل، فى سبيل الوطنية الحقة والمثل العليا، والله ولى التوفيق.

عبد الرحمن الرافعي

نشأته
ومرحلته الأولى في الجهاد

نشأته الأولى

ولد «محمد فريد» بمدينة القاهرة يوم الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات.

نشأ فى بيت مجد رفيع العماد، فهو ابن «أحمد فريد» (باشا) الذى صار ناظرًا للدائرة السنية سنة ١٨٨٦، وكان من كبراء مصر المعدودين، واشتهر بعلو النفس والأخلاق القوية، مما كان له أثره فى نشأة المترجم، على أن هذه النشأة العائلية لم تكن لتعده للنضال والكفاح، بل كانت تمهد له عيشة رغدًا بعيدة عن غمار السياسة وأهوال الجهاد، ولكن نفس الفقيد كانت متوثبة منذ صباه إلى المثل العليا، ومن ثم اقتحم ميدان الجهاد الوطنى وبلغ فيه الذروة.

ووالدة المترجم هى السيدة ببه هانم كريمة المرحوم إبراهيم أفندى قاضى البهار «أى عميد التجار المستوردين لهذا الصنف وكان له شأن كبير فى ذلك العصر» ابن المرحوم محمد أفندى قاضى البهار، من كبار سراة العاصمة وتجارها، وكانت سيدة فاضلة، عالية النفس، محبة للخير، كريمة الأخلاق، شريفة حسينية، إذ كانت والدتها من نسل الحسين رضى الله عنه، ومن سلالة الخلفاء العباسيين، وقد تزوج بها فريد (باشا) سنة ١٨٦٠، وكان لها ولا ريب فضل كبير فيما اتصف به الفقيد من صفاء النفس وكريم الأخلاق.

وقد أدخله أبوه المدارس الأميرية فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزًا ممتازًا بين ،رانه، وعرف فى سنى دراسته بطيب القلب والصراحة ودماثة الخلق، مما حببه لى نفوس إخوانه وأساتذته.

ونال شهادة الحقوق فى مايو سنة ١٨٨٧ من مدرسة الحقوق التى كانت تسمى وقتئذ (مدرسة الإدارة).

وتزوج فى يونيه سنة ١٨٨٨ بالسيدة عائشة كريمة السيد إسماعيل حافظ وحفيدة السيد محمد شلبى العباسى، سليل الخلفاء العباسيين، وهى قريبة له من جهة

والدتها، إذ هى بنت عمته، وهو ابن خالها، وكانت من فضليات النساء، وهى خير مثال للزوجة الصالحة، وعنوان الوفاء لزوجها العظيم، شاركته السراء والضراء، وكانت له فى حياته الوطنية نعم العضد الصادق الأمين، وظلت بعد وفاته باقية على هذه حتى توفيت فى يناير سنة١٩٣٣، ودفنت بجـواره فى قرافـة السيدة نفيسة، وقد رزق من زوجته ولدين وهما عبد الله فريد نجله الأول وقد توفى وله من العمر سنتان، ثم الأستاذ عبد الخالق فريد (المستشار الآن بالمحاكم الوطنية)، بارك الله فيه، وأربع بنات.

وبعد أن تخرج الفقيد من مدرسة الحقوق عين فى مايو سنة ١٨٨٧ بوظيفة مترجم بقلم، قضايا الدائرة السنية، وفى يونية سنة ١٨٨٨ رقى وكيلاً لهذا القلم، وفى يوليه سنة ١٨٩١ رقى رئيسًا للقلم، وفى الرابع من هذا الشهر نقل إلى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة من الدرجة الثانية، ورقى وكيل نيابة من الدرجة الثالثة سنة ١٨٩٣، وفى مايو سنة ١٨٩٥ نقل وكيلاً بنيابة الاستئناف، وأظهر فى النيابة إقتدارًا وكفاية جعلا له مركزًا ممتازًا فى الحكومة، وتفتحت أمامه أبواب التدرج إلى كبرى مناصب الدولة، لولا ما اعترضه فى سبيلها من التطلع إلى الجهاد فى سبيل الوطن كما سيجىء بيانه.

المرحلة الأولى فى الجهاد

بدت على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق، فاتجهت نفسه أول الأمر إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل، وثقافته العالية، وشغفه بالاطلاع، وولعه بالمباحث التاريخية، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية.

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق، فكان يكتب سنة ١٨٨٧ و ١٨٨٨ المقالات فى مجلة (الآداب) للشيخ على يوسف بتوقيع (م. ف)، لأن والده كان ينهاه عن الكتابة فى الصحف والاشتغال بالسياسة، خوفاً عليه من أذى الإنجليز والحكومة.

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٧، فى خمس كراريس، ويبدو من سياقها أنها كتبت تدريجيًا وقت وقوع حوادثها، وهذا يدلك على ميل المترجم المبكر إلى التاريخ والمباحث التاريخية وقد راجعتها فوجدتها تنتهى عند منتصف سنة ١٨٩٧، ولست متحققا من أنها نهاية المذكرات، فليس فى ختام الكراس الخامس مايدل على ذلك، بل يبدو لى أن الكلام منقطع ينقصه ما يليه، ولعل له تتمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التى حصلت خلال الاضطهادات التى استهدف لها الفقيد كما سيجىء بيانه، وعلى كل حال لم يبق محفوظًا من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس الخمسة.

وفى سنة ١٨٩١ أخرج الفقيد حين كان وكيلًا لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه (البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة المحمدية)، وهو تاريخ واف لمحمد على، ولا شك أن تأليفه هذا الكتاب، واتجاهه إلى نشر تلك الصفحة المجيدة من تاريخ مصر فى عهد محمد على، يدلك على أنه، وهو فى الرابعة والعشرين من عمره، إذ كان يشغل وظيفة ممتازة، وأبوه ذلك الثرى الكبير أحمد

فريد (باشا) ناظر الدائرة السنية، لم تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة، من الركون إلى المناصب وابتغاء الرقى فيها، بل تطلعت نفسه إلى المثل العليا، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم، لكى يذكى فى نفوسهم روح الوطنية والاقدام.

ولما نقل إلى النيابة العمومية استمر فى البحث والكتابة والتأليف، فكان فى عمله يجمع بين الكفاية والوطنية.

ففى سنة ١٨٩٤ أخرج كتابه (تاريخ الدولة العثمانية). ثم أخرج سنة ١٩٠٢ كتابه عن (تاريخ الرومان) مشتملاً على تاريخ هذه الدولة إلى سقوط قرطاجنة، وقد نشر تباعًا من قبل فى مجلة (الموسوعات) سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠١.

وله مقالات عدة أكثرها فى المؤيد ثم فى (اللواء).

وكان له ولع كبير بالسياحة. بدأ أسفاره بأوربا سنة ١٨٩٥، فتمت له على توالى السنين زيارة أغلب ممالك أوربا وعواصمها وبلادها المشهورة، وزار تونس والجزائر والأندلس وبعض سواحل مراكش وطرابلس الغرب، ونشر عن سياحته فى تلك البلاد رحلتين، إحداهما سنة ١٩٠١ والأخرى سنة ١٩٠٢، وكان يوزعهما مجانًا تعميمًا للفائدة منهما، وله رحلة فى بلاد النرويج فى أقاصى شمال أوربا سنة ١٩٠٤، نشرت تباعًا فى اللواء، وسافر فى أبريل سنة ١٩٠٥ إلى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها (مدينة الجزائر)، وكان يصحبه المرحوم الأستاذ سلطان محمد رئيس الوفد المصرى الرسمى إلى المؤتمر المذكور، وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات فى اللواء (مايو سنة ١٩٠٥) انتقد فيها سياسة فرنسا فى معاملة المسلمين فى الجزائر، كما انتقد من قبل سياستها فى تونس لمناسبة سياحته بها.

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٨ أنشأ مجلة (الموسوعات) باشتراكه مع الأستاذين أحمد حافظ عوض ومحمود أبى النصر، وهى مجلة علمية نصف شهرية، صدر العدد الأول منها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله إلى البحث والتمحيص والإحاطة بالموضوعات التى كان يكتبها.

استقالته من منصبه سنة ١٨٩٦

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية، ففى مذكراته التى تقدم الكلام عنها والتى بدأ فى كتابتها سنة ١٨٩١ تظهر هذه الميول بارزة فى تعليقاته على الحوادث، ويبدو فيها على الأخص ميله إلى التحرر من قيود المناصب، إذ ينسب إلى كبار الموظفين ممالأة الاحتلال وتأييده فى سياسته، ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة، لكى يحقق ما عزم عليه، ويستقيل من منصبه، وينطلق إلى الجهاد والعمل الحر فى سبيل الوطن.

وقد تهيأت له هذه الفرصة فى قضية هامة ظهرت سنة ١٨٩٦ على مسرح الحوادث السياسية، ونعنى بها قضية «المؤيد»، وخلاصتها أنه فى خلال الحملة على دنقله أرسل اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى تلغرافًا سريًا إلى وزير الحربية فى شهر يوليه سنة ١٨٩٦ يختص بالحملة وصحة الجيش، فنشر «المؤيد» صورته فى عدد ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان (أحوال الجيش فى الحدود) قال:

«تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود.

«وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفى المعسكرات»... ثم قال:

«وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصًا، أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣. وفى حلفا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨، وست وفيات فى الجيش البريطانى».. واستمر المؤيد فى ذكر بيان الإصابة كما وردت فى تلغراف السردار.

فرأت الحكومة فى نشر هذا التغراف إذاعة لأسرارها، وبحثت عمن نقله إلى المؤيد، وأسفر التحقيق عن اتهام توفيق أفندى كيرلس أحد مستخدمى مكتب

راف الأزبكية (الذى تلقى برقية السردار) بإفشاء سرا وإبلاغ البرقية إلى
لمؤيد». كما اتهمت الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك فى التهمة،
انت جريدة «المؤيد» وقتئذ هى لسان حال الوطنيين، فأقامت النيابة الدعوى
عمومية على الشيخ على يوسف وتوفيق أفندى كيرلس، وكان الغرض من هذه
دعوى إر اب «المؤيد»، وتهديد من يساعده أو يعضده، وكان الفقيد وقيئذ
ئيل نيابة الاستئناف، وقد ظهر بميوله الوطنية، وشهد القضية حين نظرها أمام
كمة عابدين، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد، ومعارضته للاحتلال وسياسته،
سرها الاحتلال فى نفسه.

ونظرت القضية ابتدائيًا أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضى محمود
برت، وتولى الأستاذ أحمد الحسينى الدفاع عن الشيخ على يوسف، ودافع
راهيم الهلباوى عن توفيق أفندى كيرلس، وانتهت القضية بصدور الحكم يوم
١ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة
شهر.

سخط الاحتلال وصنائعه على هذا الحكم، وعلى القاضى الذى أصدره، كم
قموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية، وطلبوا من النائب
لعام نقله إلى احدى نيابات الوجه القبلى، فأمضى ما أمر به، وصدر القرار بنقله
فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ إلى نيابة بنى سويف، على أن يكون مقره فى مغاغة، ثم
تقرر نقل قاضى محكمة عابدين الذى أصدر الحكم إلى محكمة مصر الابتدائية،
بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظًا، وأشاعوا عنه أنه أفضى بالحكم قبل
صدوره إلى الفقيد، وقد نفى الفقيد هذه الإشاعة فى مذكراته، وقال عنها إنها
كذب وافتراء.

لم يقبل المترجم أمر النقل، إذ وجد أنه يمس استقلال القضاء، وأن فيه إهانة
لشخصه، فقدم استقالته من منصبه، وقبلت فورًا فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦.

واستأنفت النيابة حكم القاضى الجزئى، ونظرت القضية أمام محكمة الجنح
المستأنفة، فقضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ على يوسف، وإلغاء الحكم

بالنسبة لتوفيق كيرلس وبراءته، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائى رنة استحسان عام.

وقد أكبر الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه، وازدادوا إعجابا بسمو أخلاقه، وتقديرًا لوطنيته وشجاعته وعلت منزلته بينهم، إذ استهدف لاضطهاد الاحتلال وصنائعه، لاستمساكه بمبادئه الوطنية، وحرصه على استقلال القضاء.

اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم فى سلك المحاماة سنة ١٨٩٧ عقب استقالته من منصبه، فقيد اسمه فى جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية فى يوليه من تلك السنة، ثم قيد اسمه بعد ذلك محاميًا أمام المحاكم المختلطة، ولبث مشتغلاً بالمحاماة سبع سنوات.

وإذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء، وأنه آثرها على مناصب الحكومة أدركت مبلغ شجاعته فى الخروج على تقاليد عصره، وميله الفطرى إلى الحرية والجهاد فى سبيل تحرير بلاده، فى وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة، فكان الفقيد حقًا من دعاة الحرية والاستقلال فى الحركة الوطنية.

وقد اشتهر فى المحاماة بالنزاهة والأمانة، وكان لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق، عرضت عليه إحدى الأميرات قضية صكوك (كمبيالات) بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك، ولأنه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وأن سببها غير مشروع فقد رفض القضية، مع أن ظاهرها تؤيده النصوص القانونية، وكذلك كان شأنه فى جميع قضاياه.

ثم رأى أن المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد، فضحى بها واعتزلها فى أواخر سنة ١٩٠٤، كما ضحى بالمناصب من قبل، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيد العظيم مصطفى كامل.

وثمة عامل آخر حداه إلى ترك المحاماة، وهو أنه كان يؤلمه ما يراه فيها من نكران الجميل، وبخاصة من عملائه فى القضايا، ويبدو لك هذا مما كتبه فى لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥ حين اعتزل المحاماة إذ قال: «تركت الاشتغال بمهمة المحاماة لأتفرغ لأشغالى الخاصة بدل أن أهملها واشتغل بمهام الغير، فلا أرى غاليًا

إلا نكران الجميل أو عدم الاعتراف بما يتحمله المحامى من المشاق، فلا يشكر إذا نجح، ويلام إذا خانه حظه فى القضية، وأردت أن أخصص من وقتى المقدار الكافى لخدمة بلادى وأبناء وطنى خدمة أعم وأنفع».

ويلوح لى أن نكران الجميل الذى لقيه من الأفراد فى الدفاع عن قضاياهم الخاصة قد لقى مثله بل أضعافه من الأمة، فى الدفاع عن قضيتها العامة، كما يتبين لك من تتبع تاريخه، وهكذا أبتلى الفقيد بالجحود ونكران الجميل من كل ناحية، فى جميع أدوار حياته الخاصة والعامة.

على أنه قد عاد إلى الاشتغال بالمحاماة فى أغسطس سنة ١٩١١ عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه فى قضية (وطنيتى)، واتخذ مكتبه بجوار إدارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن) ولكن لم يدم اشغاله بها طويلاً، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة إلى العودة إلى المحاماة هو رغبته فى أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال فى جهاده الوطنى المتواصل، وأشك فى أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئاً مما كان يصبو إليه، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالاً للتوفر على مهام المحاماة، فلما سافر إلى مؤتمر السلام فى سبتمبر سنة ١٩١١، أناب عنه الأستاذ محمد زكى على المحامى، ليتولى شؤون مكتبه، ولم يكد يعود إلى مصر فى منتصف شهر نوفمبر من تلك السنة، ويستأنف عمله فى المحاماة، حتى حوكم للمرة الثانية، على أثر خطبته فى المؤتمر الوطنى، وهجر مصر إلى منفاه فى مارس سنة ١٩١٢.

صلته بمصطفى كامل ومشاركته فى أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل إلى سنة ١٨٩٣، وفى ذلك يقول فى خطبته التى القاها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ أنه عرف مصطفى أيام أنشأ «مجلة المدرسة»، أى سنة ١٨٩٣، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة ١٨٩٥، إذ تقابلا بباريس قبل أن يلقى مصطفى أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليو من تلك السنة، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين، وزميلين مخلصين فى الجهاد،

ويقول إنه تعاقد ومصطفى كامل، والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات، وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، كان يديرها شاب ألمانى هو المسيو هانس رزنر، واستمرت الجريدة فى الظهور حتى وفاة المسيو رزنر، وفى ذلك الحين ترجم الثلاثة إلى العربية كتابه عن «مصر والاحتلال».

توثقت عرى الصداقة والإخاء بين مصطفى وفريد، حتى صار فريد زميله المخلص، وصديقه الوفى، وعضده الأكبر فى بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده فى جهاده، وبذل له ما بذل من العون الأدبى والمادى، وأمده بماله، وظل وفيًّا له طول حياته، ثم حمل الراية بعد وفاته، فكان خير خلف، لأعظم سلف، وتدل رسائل مصطفى كامل إلى فريد على ما بينهما من الود الصادق، والحب الخالص الثابت على مر السنين، فكان كلاهما يؤثر صاحبه على نفسه، ويضحى بنفسه من أجله، وتلك دلائل الإخلاص الحقيقى، وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلبيهما الكبيرين من الوطنية الصادقة، والعواطف النبيلة السامية.

أول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل إليه من فيينا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦، وهو يدل على الود القديم بينهما، وفيه أفضى إليه بما بذل فى ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأى العام الأوروبى بالقضية الوطنية، وقد أشار إليه المترجم فى خطبته فى تأبين مصطفى كامل، واقتبس بعض فقرات منه.

والكتاب الثانى أرسله إليه من بودابست فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ قال فيه:

«أخى الفريد حفظه الله، بعد التحية والتسليم، والإعراب عن شوق عظيم، لابد أنك استلمت كل ما أرسلت إليك وطالعت صدى ما عملت، وعلمت بكل ما جرى وكان، ولا بد أنك سررت وفرحت، وأن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حبًّا بمصر التعيسة وإخلاصًا، رضيت عن روح لا تقل عنها حبًّا للوطن وإخلاصا، وأخالك تفكر كثيرًا فى، وتود لو تكون معى تطوف البلدان مناديًا بنصرة المظلوم رافعًا صوتك ضد عدو الوطن الأسيف».

وكتب إليه ضمن خطاب له من الآستانة (استانبول) فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول:

«كنت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوقى إليك قيامى بهذا الواجب نحوك، وأتلذذ حقاً لمكاتبة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز، أى أشرف وأجل إحساس عند الإنسان».

وكتب إليه من باريس فى ١٩ يولية سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه:

«أخى الأعز حرسه الله، بعد تقبيل وجنتيك وإهدائك أعطر السلام، وصلنى هذا الصباح كتابك الكريم، فتقبلته بالترحاب والتكريم، وكنت فى شغف شديد لاستلامه، لغياب أخبارك عنى ثلاثة أيام، وليس ذلك بالزمن القليل.

«لقد أدهشنى فى كتابك شكرك لى على مبادرتى بإجابة طلبك، إن هذا الشكر من غيرك جميل وواجب، ولكنه منك غريب وعجيب، فما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك مالى، ومالى مالك، وحياتى حياتك، وحياتك حياتى، هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت، فروحى تناجى روحك بالود والإخلاص فى كل لحظة وفى كل آن، دمت لى أخا وفياً صادقاً، ودمت معى خادمين صادقين للوطن المحبوب»

وختم الخطاب بقوله: «اكتب لى باكر من فيشى وأطل كتابك، وأذهب يوم الخميس إلى (كوك) قبل الظهر تجد منى كتاباً اكتبه إليك باكر ليكون فيه وداعك، وبعض أمور أريد منك عملها فى مصر، تقبل ألف قبلة من صديقك الأول وأخيك الثانى».

مصطفى كامل

وكتب إليه من باريس فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه:

«أخى الأعز حرسه الله. أقبل وجنتيك ألفاً، وأهديك سلاماً عاطراً، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور الكامل، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك الأمين، إنه سميع مجيب» إلى أن قال:

«أرجوك أن ترسل لى عدد المؤيد المؤرخ ٩ يناير من هذه السنة وهو المشتمل على الخطبة التى ألقيتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديو لأنى فى حاجة إلى ترجمتها ووضعها مع المجموعة، سأكتب لك كل أسبوع مرة

على الأقل، ولا تنس العائلة، أرسل سلامى لكل أفرادها، دمت ألف مرة لأخيك المخلص.

كامل

«قبل لى وجنات الشقيق إبراهيم بك وسلم لى على الفاضل حسن أفندى عبد الرازق وأسأله أن يبلغ سلامى العاطر لوالده العزيز.

«وإذا قابلت شوقى بك قبله لى مرتين، وقل له أن يرسل لى ما طبع من ديوانه مع صورته، واعطه عنوانى».

وقال فى ختام خطاب إليه من باريس فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨:

«أقبلك فى الختام ألف قبلة، وأرجوك أن لا تحرمنى من أخبارك، وأن تعرفنى عند وصول هذا إليك، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك».

مصطفى كامل

وقال فى خطاب آخر من باريس فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٨:

«وغاية رجائى من الله - أن يحفظ لى ودك الصادق، وحبك الطاهر. تقبل ألف ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر العارف للجميل».

كامل

وقال ضمن خطاب أرسله إليه من باريس فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٨:

«لك منى جزيل الشكر وعظيم الامتنان، فحقا أنت الأخ الصادق الذى يضحى بنفسه فى محبة إخوانه، فدم لى يا مثال الوفاء، واعتقد أبد الدهر (أن لك فى أصدق الناس كافة، وأوفاهم إليك)، فحياتى وروحى لك بعد الوطن العزيز».

وختم هذا الخطاب بقوله:

«سلامى العاطر لأخيك العزيز، ودم أنت ألف مرة وألف عام لأخيك المخلص».

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب له من باريس فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦:
«أخى الأعز فريد بك. ألف قبلة وألف سلام، وبعد فقد استلمت خطاباتك، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها للغاية، وإن ودك الصادق، وإخاءك الطاهر، ووطنيتك العالية، لمما يكفينى فى الحياة نعمة ونعيماً وسعادة وسعوداً».

وقال فى خطاب من نابولى فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٧:
«إنى لو أردت أن أشكرك على صدق إخائك وتفانيك فى خدمة المبدأ الذى وهبنا حياتنا له لما أستطعت إلى ذلك سبيلاً، وحسبى أن أقول إنك خير سلوى لى فى هذه الحياة، التى كثرت أتعابى وهمومى فيها، فكنت الأخ الممتاز والعون فى الشدائد».

هذه الرسائل التى تفيض إخلاصاً وحناناً ونوراً، قد كتبها مصطفى كامل على تعاقب السنين، وهى تصور لنا مقدار حبه لفريد، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط الأخوية والوطنية، التى دامت بين الصديقين طوال سنى الجهاد، وجعلت منهما البطلين العظيمين اللذين بعثا فى نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص.

وقد صحب فريد مصطفى فى كثير من رحلاته بأوروبا، واجتمعا فيها معاً برجال السياسة والصحافة وكتابها المشهورين.

كتب مصطفى كامل إلى مدام جولييت آدم فى ٢٦ يونية سنة ١٩٠٣ يقول:
«قد عزمت على السفر إلى أوروبا فى ١٧ يوليو وسأرافق صديقى فريد بك الذى حظى بمعرفتك لقضاء مدة العلاج فى فيشى».

ولما أسس مصطفى شركة ليتندار ايجبسيان وذى أجبشيان استاندارد فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ أكتتب فريد فى رأس مالها بمبلغ كبير، وسافر معه فى ديسمبر سنة ١٩٠٦ إلى أوروبا لأختيار محررى الجريدتين والاتفاق مع أشهر الكتاب على الكتابة فيهما، وعادا معاً إلى مصر، وهى آخر رحلة أصطحبا فيها.

وفى صيف سنة ١٩٠٧ سافر مصطفى إلى أوروبا، فأناب عنه فريداً فى إدارة الألوية الثلاثة، وكان يكتب دائما فى جريدة ليتندار الفرنسية.

وقد كان مصطفى يراه خير خلف له فى قيادة الحركة الوطنية فاختاره وكيلاً للحزب الوطنى، فى أول جمعية عمومية له، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده.

توجيهه المسألة المصرية وجهة الجلاء

كان الفقيد يحرص كل الحرص فى جميع أدوار جهاده الوطنى على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة، وهى الجلاء، رسخت من نفسه هذه العقيدة فى حياة مصطفى كامل، والتقى وإياه عند الاستمساك بها، فكان لايدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة إلى خطر التحول عنها، فقد حدث بعد حادثة دنشواى أن تنبهت الأفكار إلى وجوب المطالبة بالمجلس النيابى، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب إلى اللورد كرومر المعتمد البريطانى وصاحب الحول والطول وقتئذ فى البلاد، فاستنكر المترجم هذه الوسيلة، وكتب فى لواء ٢١ أكتوبر ١٩٠٦ مقالة جاء فيها:

«أطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب إلى جناب قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض اخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به دولته على لسان أعاظم رجالها من منح مصر مجلسًا نيابيًا يشارك الحكومة فى سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها، وهى أريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب، ولكن بما أن مركز إنجلترا فى مصر مركز غير شرعى، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة، فلا يجوز لمصرى أن يعترف به، بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان، وفى كل وقت وآن، أما طلب المجلس النيابى فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانونى بتقديم العرائض إلى مقامه السامى من أعيان المصريين وعامتهم إذ أنهم كلهم سواء فى المطالبة بحقوق البلاد المهضومة، وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التى وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم، ويكون ذلك بأن يقرروا بالإجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل، ويسجلون تلك العريضة فى محضر جلساتهم، وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا

الواجب بنفسها بتقديم العرائض إلى سمو الأمير مباشرة، لا إلى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعي لا تكسبه القوة إياه مهما طال أمد الاحتلال، فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه».

وحدث في سنة ١٩٠٧ أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر إلى حكومته في مارس سنة ١٩٠٧ ردًّا على مقترحات الجمعية العمومية وأرسلوا إلى السير أدوار جراى وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد، ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية في رسالتهم بما يشبه الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر، فلفت الفقيد نظرهم في عبارة معتدلة إلى الأخطار السياسية الواردة في ردهم.

وكان يقاوم دائمًا كل حركة ترمي إلى التراخي في مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية، اعتبر ذلك في موقفه حين استقال اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ على أثر حادثة دنشواى، فقد كانت استقالته فوزًا مبينًا للحركة الوطنية، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التي قوبلت بها بحركة مضادة لها، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم له، فتألفت لهذا الغرض لجنة من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيئ وأثر أليم في نفوس الوطنيين، وكتب الفقيد مقالة تفيض وطنية تحت عنوان (المطالبة بالحقوق — الفرق بيننا وبينهم) ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التي سجلها تاريخهم، ثم قال:

«أما نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر وتقبيل اليد التي تضرب بها فيقوم منا نفر «ولو أنه قليل» للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة، أي الرجل الذي سعى لهضم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة إنجليزية، وسنسمع الخطب التي ستلقى في هذا الاجتماع، وهي لا بد أن تكون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكلها إطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده في إضعاف اللغة العربية في المدارس، نحن ممن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطا يعمل للورد كرومر يعتبر سياسيًّا مهما قال انصار الاحتلال إنه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد بإحسانه، بل نقول إنه مسبة لأرواح شهداء دنشواى

ولمسجونيها الذين ما يزالون يرسفون فى القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها عن اثنى عشر مليونًا، وإذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال فالخارجون عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافًا مضاعفة، خصوصًا ومنهم من رزقه الله بسطة فى الرزق أو نال أعلى الوظائف واسمى النياشين وأصبحوا ولا مطمح لهم فى الوظائف».

وصفوة القول إن الفقيد كان فى المرحلة الأولى من جهاده مؤمنًا بالمبدأ الوطنى الذى اتخذه مع مصطفى كامل أساسًا للحركة الوطنية، وهو الجلاء، وظل مثابرًا عليه مناضلاً عنه طول حياته، لا يقبل فيه ترددًا ولا هوادة.

المرحلة الثانية فى الجهاد

زعامته للحركة الوطنية

توفى مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨، فكان محمد فريد هو الزعيم الذى اتجهت إليه الأنظار ليخلفه فى حمل أعباء الزعامة، إذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيسًا للحزب الوطنى خلفًا لمؤسسه العظيم.

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الأول وكيلًا للحزب، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى إصداره بيانًا إلى الأمة تحت عنوان «رثاء الحزب الوطنى لرئيسه، فقيد الوطن والشرق» قال فيه:

«فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة فى مصر الجديدة، ألا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل.

«قضى الفقيد نحبه فى زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة الملأى بالأعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته فى خدمة بلاده العزيزة.

«إن موته أصاب الأمة بأسرها فى أعز عزيز لديها وألبسها ثياب الحداد، رجال والشبان والأطفال وكذلك السيدات فى خدرهن. يبكون بطل الجهاد السلمى، جهاد الضعيف المحق ضد القوى السالب، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم.

«قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته أى منذ كانت سنة تسعة عشر عامًا فى تكوين الحزب الوطنى، فابتدأ بأن جمع حوله بعض إخوانه المخلصين وكون منهم عصبة مخلصة له ولعمله إلى آخر نسمة من حياته، وقد توج الله عمله بالنجاح إذا أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطنى بنظامه الأخير وافتتحه فى اجتماع ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بخطبة بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله،

وفى ذلك الاجتماع نودى به رئيسا للحزب بإجماع الآراء مدة حياته. وكان هذا فى بدء مرضه. وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع والقاء خطبته الأخيرة، فكأنه كان شاعرًا بدنو أجله حيث أشار إلى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به.

«وقد مات رئيسنا، ولكن لم تفارقنا روحه، وسنستمر بإرشاده الروحى فى العمل الذى ابتداه رحمه ام حتى نصل إلى الغاية التى كان ينشدها وذكرها وكررها فى كتاباته وخطبه بمصر وأوروبا. قد مات رئيسنا ولكن البذور التى ألقاها قد أنبتت ونمت ولا يمضى زمن طويل حتى تجنى البلاد ثمار غراسه، وسيحافظ الحزب الوطنى على بقاء لواء الوطن يخفق كما كان يحمله الفقيد.

«وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صفوفنا فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، وستبقى غايتنا «مصر للمصريين» كما كانت من قبل ويبقى مبدأنا «أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا».

عن الحزب الوطنى

الوكيل – محمد فريد

واجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى، بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء، لانتخاب رئيس للحزب، خلفًا للمغفور له «مصطفى كامل»، وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصًا من العاصمة والثغور والاقاليم، وتولى رياسة الجمعية «أحمد فائق باشا» أحد وكيلى الحزب، وفى هذا الاجتماع القى محمد فريد الخطبة الآتية:

«إخوانى الأعزاء: إن هذه هى المرة الأولى التى اتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب، وكنت أود أن لا أوقفه بل كنت أفضل أنى لم أكن فى يومنا هذا شيئًا مذكورًا، لأنه ما حدا بى إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقى الحميم، رئيسى ورئيس الحزب الوطنى، المغفور له مصطفى كامل.

«قضى رحمه الله فى عنفوان شبابه، بعد أن حرك من الأمة كل ساكن، وبث الأمل فى قلب كل يائس، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة، وما

كان ليجسر أحد قبله أن يقول بلادى، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة، وأتى بما لم يخطر على قلب مصرى من الشجاعة والإقدام، فى وجه الحكومة الإنجليزية، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال فى جبروته، ولم يقعده عن السير فى الخطة الشريفة التى رسمها لنفسه التهديد بالنفى، أو الانتقام منه فى شخص أعز عزيز لديه، وهو شقيقه على بك فهمى، وحادثته معلومة مشهورة، بل كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصيًّا ولا يؤاخذ أخاه بجريرته، إن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر فى نظره.

«عرفت المرحوم أيام أنشأ مجلته الصغيرة «المدرسة»، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥، حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقى أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليه من تلك السنة، ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث.

«فأن بكيته اليوم فإنى أبكى أعز صديق لدى، وإن تكلمت عنه فإنى أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عامًا بلا فاصل، وكنت أرافقه إلى أوروبا فى أغلب أسفاره، وقد عرفنى بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوروبا، وكانت آخر سياحة لى معه فى الشتاء الماضى (ديسمبر سنة ١٩٠٦) حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتى اللواءين الفرنساوى والإنكليزى، وتعيين مراسلين لهما، والاتفاق مع أشهر الكتاب على التحرير فيهما، وفى هذه الرحلة دب إلى جسمه دبيب المرض، فلازم الفراش مدة، عادة فيها الدكتور روبان الشهير، ونصحه أمامى بعدم إجهاد قواه فى العمل، وأن يتقى الله فى نفسه، فلا يحملها فوق طاقتها من العناء، وفى أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التى وقف حياته عليها، ولكن أتت نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداده للأمراض الفاتكة أسرع الخطى وضاعف المجهود، فأتم معدات اللواءين الفرنساوى والإنكليزى حتى ظهرا فى ٢ مارس سنة١٩٠٧، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطنى ووضعه على قوائم ثابتة، حتى إذا لم يكن فى عمره متسع لايخشى عليه من الانحلال لا سمح الله، ولما عاد من أوروبا وقد زادت علامات الضعف ظهورًا على محياه، ألقى بالإسكندرية فى

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧خطبته المشهورة التى أعلن فيها مبادىء الحزب، فدوى صداها فى الخافقين، اهتزت لها قلوب المصريين، وأظهرت الأمة ميلها إليه ورغبتها فى الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تعد بالألوف، وفى هذه الأثناء زاد عليه المرض، وكلما شعر بازدياده زاد اهتمامًا، مضحيًا حياته لإتمام العمل الذى بدا فيه من خمس عشرة سنة، فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له، ولم يزل صدى صوه الجهورى يرن فى أعماق قلوبنا، كأنه يخطب بيننا الآن، ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته، ولم يفارقها إلا محمولا على الأعناق، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة رجالاً ونساءً.

«نعم إن ألم فراقه لشديد، وكيف لا يكون كذلك، وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى إذا ماخانته قواه كان يملى على شقيقه أو أحد أصدقائه مايريد، فرحمة الله عليه.

«نعم إن ألم فراقه لشديد، ولكن لنا فى احتفال الأمة جميعها بجنازته بعض التأسى، إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه.

«ومما يجعل الأمل فى المستقبل وطيدا قيام هاتيك الشبيبة، شبيبة المـدارس على اختلاف طبقاتها، من عالية وثانوية وابتدائية، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجى أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا فى المطالبة بحقوق البلاد، ورغبتها فى إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب.

«إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة وأمام كل جماعة منها العلم مجللا بالسواد، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها فى دار الفقيد عند خروج نعشه، وعلى أمتداد الطريق، وعند وضعه فى قبره، تأكدوا أن البذور التى ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاما قد نبتت ونمت، وإننا سنجنى ثمار أتعابه فى زمن أقرب مما كنا نؤمل بإذن الله.

«نعم إن الدموع التى سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتى روت جدثه يوم

دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته، فهى أقوى سماد طبيعي، مات رئيسنا فى ساحة الوغى، كالقائد يعالج سكرات الموت، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام، ولسان حاله يقول: لا ينسينكم موتى مركزنا الصعب، بل سيروا بكل شجاعة وإقدام، واحملوا على من يعترضكم فى طريقكم، حملة الأسد يدافع عن عرينه، والوالدة عن فلذة كبدها، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد، ولا تفرقوا فتفشلوا، وكونوا عباد الله إخوانا.

« أيها الرئيس الغائب بجسمه، الحاضر معنا بروحه، قد سمعنا قولك وانتصحنا بنصحك، فأجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله، وأنا سائرون فى الطريق التى فتحتها أمامنا، وضحيت زهرة شبابك فى تمهيدها، فنم فى أمان الله ورضوانه، وفى الختام هلموا بنا نبتهل إلى الله أن يمدنا بروح منه، ويوفقنا إلى ما فيه الخير، والفلاح، وقولوا معى: لتحى الأمة! ليحيى الوطن! لتحيى ذكرى مصطفى كامل!».

ثم وقف عثمان صبرى، صهر مصطفى كامل، ومدير جريدة ذى أجبشيان أستاندارد، وألقى خطبة أبان فيها أن محمد فريد هو المرشح الوحيد لخلافة مصطفى، وكانت هذه الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الإجماع، فنودى به رئيسا للحزب الوطنى، وكان فى الثانية والأربعين من عمره، وانتخب على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب، فى المركز الذى خلا بانتخاب فريد رئيسًا، وانتخب أحمد لطفى المحامى الكبير عضوًا باللجنة الإدارية، ثم وقف الفقيد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه، وقال: إن المادة الأولى من لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة، وإن هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه، وتحديد المدة التى ينتخب لها الرئيس، فأجابت الجمعية طلبه، وقررت جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية.

وعرضت الجمعية لإقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك فى المشروع على أن يكون قوميًا عامًّا، لأن مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطنى وحده، بل الأمة كافة.

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطانى وارسال تلغراف بهذا الاحتجاج إلى وزير خارجية إنجلترا، فكان هذا القرار إعلانا منها باعتزامها التمسك بالجلاء، الذى هو شعار الحزب الوطنى، ومتابعة السير على خطة مصطفى كامل.

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضًا فى رياسة شركة جريدتى ليتندار اجبسيان وذى اجيشيان استاندارد، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة مصطفى، وانتخبت الفقيد رئيسًا للشركة، ومديرًا لجرائدها، وقد قبل الرياسة وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة، وكان ألف جنيه سنويا.

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتى من همة وكفاية، وصبر وشجاعة، وإخلاص وتضحية، فأخذ يشرف على تحرير الألوية الثلاثة، ويوجه سياستها فى السبيل التى رسمها مصطفى، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى، تصدر بثلاث لغات مختلفة، وكان فوق التوجيه والإشراف العام يكتب المقالات العديدة فى اللواء، كأنه محرر فيه، وكذلك فى جريدة ليتندار اجبسيان، إذ كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها.

وأنشىء فى أول عهده بالرياسة نادى الحزب الوطنى بشارع المغربى – عدلى باشا الآن – رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار، وتولى رياسة النادى إلى جانب رياسته للحزب ولشركة اللواءين الفرنسى والإنجليزى، وخصص كل وقته للعمل فى الألوية الثلاثة، وفى رياسة الحزب والنادى، وأهمل مصالحه الخاصة، لكى يضطلع بهذه الأعباء الجسام.

وكان الموقف دقيقًا حين تولى زعامة الحركة الوطنية، خلفًا لباعثها العظيم، فإن وفاة مصطفى قد أحدثت فراغًا كبيرًا يصعب شغله، ولكن الفقيد برهن على أنه جدير حقًا بأن يخلفه، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى فى وقت أشتدت فيه الحركة الوطنية واتسع مداها إذ ظهرت قوتها وعظمتها فى تشييع جنازة الزعيم الأول، فأوجس الاحتلال خيفة منها، بعد أن كان يظنها عبثًا ولهوًا، وأخذ يضاعف

الجهود لمكافحتها، وبذلك استهدف الفقيد للحرب التى نظمها الاحتلال ضده وضد الحركة الوطنية، وناله من أذى الاحتلال وصنائعه أكثر مما نال مصطفى.

أضف إلى ذلك أنه تولى الزعامة فى الوقت الذى ظهرت فيه «سياسة الوفاق» بين المعتمد البريطانى السير جورست والخديو عباس الثانى، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفاً لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين: قوة الاحتلال الأجنبى، وقوة الحكومة المصرية، وبوزرائها وكبار موظفيها، وسلطاتها المختلفة.

ولا تنس أيضا أن الأحزاب الأخرى، كحزب الأمة، وحزب الإصلاح، كانت تناوئ فكرة الجلاء، وتدعو إلى تسفيهها، فكان لابد للحزب الوطنى من جهد كبير للدعاية لها، هذا إلى أن هذه الأحزاب قد نفست على الحزب الوطنى المكانة التى نالها عند الشعب، فوقفت لها موقف المناوىء المترصد، وناله من حملاتها أذى كبير، وعلى أن الفقيد كان يميل دائما إلى توحيد الصفوف ومهادنة الأحزاب الأخرى، فإنها لم تقابل هذه الروح بمثلها، بل أعدت عدتها لمحاربته، والإصرار على مناوراته، فكانت رياسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحى.

طلب إلغاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الإدارية يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨، عقب انتخاب محمد فريد رئيسا للحزب، وقررت المطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة التى ألفت لمحاكمة من يتهم من الأهالى بالتعدى على ضباط وجنود جيش الاحتلال والتى أصدرت حكمها الظالم فى حادثة دنشواى، وذلك لمناسبة ذكرى تأسيسها فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥، ورفع الفقيد هذا الطلب إلى الخديو فى خطاب قال فيه:

«مولاى، اتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامى أن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، كلفتنى فى جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن تلتمس من سموكم باسم الحزب الوطنى إصدار أمركم العالى بنسخ الدكريتو الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصوصة التى لها فى نفوس المصريين آلم وقع، خصوصًا بعد حادثة دنشواى المشئومة، حتى يمحى ذكرها ويزول أثرها، وقد شمل

عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن فى إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب شنقوا بناء على حكمها، فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم، وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع، وما زلت المخلص لعرشكم السامى ».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل فى حفلة التأبين الكبرى التى أقامها باسم الحزب يوم الأربعين لوفاة مصطفى، وكان هو أول خطباء الحفلة، فألقى خطبة مؤثرة فى رثاء الزعيم الأول قال فيها ضمن ما قال:

« إخوانى الأعزاء: إن اجتماعكم هذا لأكبر دليل وأسطع برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يمت، نعم.. لم يمت من جمعت كلمته هذه الألوف المؤلفة من الناس، بل هذه الملايين العديدة من الخلائق، بعد أن كنت لا ترى اثنين يتفقان على عمل ما، حتى ضرب يتخاذلنا المثل وقالوا: إن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا. ولكن الفقيد بث هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الأمة المصرية بثباته وعدم تزعزع عزيمته أمام ما صادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التى أنا أعلم بها من غيرى.

« وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سسباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية، بل منذ كان بالمدارس الثانوية، وسار فى طريقه الشريف، طريق التفانى فى خدمة البلاد، لا يلوبى يمنةٍ أو يسرة، حتى توج الله أعماله بالنجاح، ورأى غرسه يانعا قبل أن يترك هذا العالم الفانى، نعم إن مصطفى كامل لم يمت، بل روحه ترفرف علينا وتنظر إلينا من الملكوت الأعلى، تشجعنا على السير فى الطريق المستقيم الذى رسمه لنا، ولن نترك هذا الغراس الشريف، غراس الوطنية الحقة، يزول أو يعوقه أى عائق عن النمو، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر جناية نحو الوطن المحبوب.

إلى أن قال:

«إن أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير فى الطريق السوى الذى رسمه ومهده لنا، وأن نضم صفوفنا حتى لا يدخل بينها منافق أو مخاتل، ونسير كرجل واحد إلى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابى الدستورى حتى لا يمكن إخراجنا منها ثانيًا.

إن أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح إليه روحه الشريفة الطاهرة، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت، وأن روحه اتحدت بروح كل فرد منا، فأصبحنا كلنا مصطفى كامل، ونكون بذلك قد حققنا ما كتبه لى بالجواب السابق ذكره: «وبعد موتى يكون على روحى واجب الاستمرار، وواجب دعوة الأحياء إلى العمل».

«فيا أيها الفقيد المحبوب، يا أيتها الروح الطاهرة وقد تحقق ماكنت تؤمله، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة: مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد، متحدة الأفكار والقلوب، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع، ولا تقف فى وجهها قوة، فقوة الأمة فوق كل قوة، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهريا اتباعًا لقوله رحمه الله «لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة».

احتجاجه على تصريحات وزير الحربية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ إنقاص جيش الاحتلال فى مصر والهند وأفريقية الجنوبية، فأجاب اللورد هلدين وزير الحربية بأنه فيما يختص بمصر خاضع لرأى وزير الخارجية التى تعارض فى كل انقاص، وأضاف إلى ذلك احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية فى مصر، مما يستدعى بقاء جيش الاحتلال فى مصر.

فلم يفت الفقيد الاحتجاج على هذه التصريحات التى تعارض قضية البلاد، وأرسل على الفور يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨ التلغراف الآتى إلى اللورد هلدين:

«يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد ما ادعيتموه من إمكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية فى مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبدا حدوث أمر من هذا القبيل، وأن الأمة كلها متحدة فى طلب الجلاء عن البلاد».

مطالبة الوزارة بالاستقالة

تجددت مسألة «النصائح البريطانية» فى عهد السير الدون جورست المعتمد البريطانى، الذى خلف اللورد كرومر، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية فى شهر أبريل سنة ١٩٠٨ عن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر، وعن مدى ما يبدونه من «النصائح»، فأجابه وزير الخارجية بأنه فى حالة وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الأمر إلى معتمد الحكومة البريطانية، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته.

فكتب الفقيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجًا على هذه التصريحات، وقال فى هذا الصدد:

«فبمقتضى هذه الإجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين انكليزا، تحت سيطرة المستشارين، فيصدرون لهم الأوامر، وما على حضراتهم إلا القيام بتنفيذها، مقابل الراتب الذى يتقاضونه فى آخر كل شهر، نعم إن هذه الحالة ليست بجديدة بل إنها تقررت بقوة الاحتلال أيام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشئوم، الذى كانت نتيجته اشتراك إنجلترا مع مصر فى امتلاك السودان، هذه الشركة الباطلة التى احتج عليها الحزب الوطنى فى ١٩ يناير الماضى، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا للآن لم نسمع بأن وزيرًا توقف أو امتنع أو عارض أو أبدى أية ملاحظة على أمر صدر إليه من مستشاره أو من رئيسه الإنكليزى، بل الكل راضخون لأوامر مستشاريهم بفضل الراتب والمحافظة عليه، إلا أن هذا التصريح الأخير جدد عهد الاستعباد الذى كان موجودًا ضمنًا بين النظار المصريين والحكومة الإنكليزية وجعله فى قوة عقد كتابى واجب التنفيذ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة؟ وهل يقبلون أن

يكونوا موظفين مصريين اسمًا، تابعين فعلاً للحكومة الإنكليزية، التى لها دون غيرها الحق فى الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف، وهو لم يحصل ولن يحصل ما داموا قابلين تضحية كل إرادة واستقلال شخصى أمام محبة المحافظة على الراتب أو طمعًا فى الوصول إلى رياسة مجلس النظار، وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبار فى نظر المصريين بل فى نظر أنفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل إرادة شخصية فيهم، والذى جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء؟ ألم يحن الوقت الذى تسمع فيه الأمة أن وزراءها اتفقوا على الاستقالة إن لم يكونوا أحرارًا فى دواوينهم؟ إن الأمة قد شعرت بأنها أمة حية وأظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل إلى كراسى الوزراء، بل إنهم على عهدهم القديم، عهد الاستسلام والخضوع للأمر الإنكليزى، ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعى أنه كل شىء فى نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار، ولا تأثير له، وأن الأمر فى نظارته على عكس النظارات الأخرى، ولكن ماذا يكون جوابه أمام تصريح السير ادوارد جراى؟ هذا ما ننتظر الرد عليه من المدافعين عنه، إن السبب الوحيد الذى ينتحله النظار للبقاء فى دست الوزارة، رغمًا عن تجريدهم من كل سلطة، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذى يتقاضونه الآن، فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت؟ هل الذى يأتى بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد؟ كلا! إذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الأمة واعتبرتهم موظفين انجليزا، ينفذون الأوامر التى تصدر إليهم من قصر الدوبارة، هذه حجتهم وهذا دفاعهم عن أنفسهم، فلتتدبر الأمة ولتحكم عليهم حكمها النهائى بما هم أهله».

خطبته بدار التمثيل العربى
١٧ أبريل ١٩٠٨

هى أول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رئاسة الحزب الوطنى، ألقاها بدار التمثيل العربى الذى كان معروفًا بمسرح الشيخ سلامة حجازى، بشارع الجنينة البحرى، أبان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره فى محاربة اليأس وغرس روح الأمل والجهاد فى النفوس، وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطنى وحمل هذا العبء الثقيل، مع علمه بفداحته، قال:

«برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم، واجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا، لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذى دك قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى فى زهرة شبابه، فقبلت مستعينًا بالله وبجميع إخوانى أعضاء الحزب الوطنى، مضحيًا وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله».

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التى أقامها الحزب الوطنى فى عهد رياسته، للمطالبة بالمجلس النيابى، وكانت أهم موضوعات الخطبة، وذكر لمحة من تاريخ النهضات الدستورية فى أوروبا والشرق، وأشار إلى تصريحات يالسير أدوارد جراى وزير خارجية إنجلترا بمجلس العموم وقوله: إن الخديو ملزم بأن يستشير الحكومة الإنجليزية إذا أراد أن يمنح الأمة دستورًا، فاعترض على تدخل الإنكليز فى مسألة هى من حقوق الخديو وقال: «إننا لا نطلب المجلس النيابى من إنجلترا، بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعى» وقال أيضا: «إذا كان لا يمكن منحنا المجلس النيابى إلا بعد استشارة إنجلترا وكان قبولها شرطًا واجبًا وضربة لازب، فنحن نعلن جهارًا بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتًا على أن نأخذه بهذه الصفة التى يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذى ننشده ونسعى وراءه ونضحى للوصول إليه كل مرتخص وغال»، ثم نعى على الوزارة القائمة (وزارة مصطفى فهمى) استسلامها

للإنجليز، وحذر الخديو من عواقب سياسة الوفاق التى نشأت فى عهد السير الدون جورست، واستحث الأمة على مناصرة الحزب الوطنى فى التوقيع على عرائض طلب الدستور، وهى العرائض التى طبعها ووزعها فى البلاد، وكانت الحركة على أشدها، ودعا إلى الاتحاد فقال:

«الدواء الوحيد لهذه الأدواء التى لا تعد، والتى تئن منها الأمة وتشتكى، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام، على ما يرقى الأمة أدبيًّا، على ما ينمى فيها الشعور الوطنى الذى ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل، فلو كنا يدًا واحدة، وقلبًا واحدًا، ونفسًا واحدة فى أجسام متعددة، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لا فارق فى الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل ما نطلبه من دستور، ومجلس نيابى، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

«وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم هى أن تطالعوا تاريخ الأمم التى حصلت على استقلالها المسلوب، وأن تمعنوا النظر فى الطرق التى اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وأرلنده، وتتشبهوا برجالهم، وتسيروا على خطواتهم، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب فى تاريخ هذه الأمم الحية، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

كانت هذه الخطبة نجاحًا كبيرًا للفقيد، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسى وقوة وطنيته، وما اشربت نفسه من روح التضحية والإخلاص فى الجهاد، ولعلك تلمح استعداده للتضحية من إشارته إلى أن زعامة الحركة الوطنية (فى ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام.

الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور

من أجل الأعمال التى قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية، توجيه الأمة إلى مطالبة الخديو بالدستور، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء[1] على ما طلبته «الجمعية العمومية» فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى، إذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى:

«ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات».

كان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهامًا لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى، فاعتزم المترجم رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، يتوجه بها إلى الخديو، وفعلًا أعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها إليه بطلب إنشاء المجلس النيابى، وهذا نص الطلب.

«مولاى. إنى بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية التمس من لدنكم أن تمنحوا رعيتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم إياه فى سنة ١٨٨١ وهو إنشاء مجلس نيابى يكون عونًا لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقًا لميولكم الطاهرة، وأنت يا مولاى الأمير، خير من يقدر الدستور قدره، لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك التى رقيها أجل أمنيتك.

«وتفضلوا يا مليكى بان تعدونى فى مقدمة رعاياك المخلصين».

الإمضاء

---

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برءاسة مصطفى فهمى وأعضاؤها: حسين فخرى، سعد زغلول، أحمد مظلوم، بطرس غالى، إبراهيم فؤاد، محمد العبانى.

وطبع الحزب الوطنى عشرات الآلاف من هذا الطلب، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين، كافة فى جميع الجهات للتوقيع عليها.

فأقبلت الأمة على هذا المشروع عن طيب خاطر إقبالاً اجماعيًّا، وانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والبنادر والأقاليم، والقرى القريبة والبعيدة، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة، والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

وقد سعى الاحتلال لاحباط هذه الحركة، إذ سأل أحد أعضاء مجلس العموم السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا عما إذا كان للخديو أن يمنح مصر دستورًا أو مجلسًا نيابيًّا، فأجابه بأنه لا يمكنه ذلك إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية، فأسرع المترجم إلى دحض هذا الجواب، وأرسل احتجاجًا إلى السير ادوارد جراى، قال فيه:

«يحتج الحزب الوطنى بشدة على ما تخوله إنجلترا لنفسها من الحق غير الشرعى فى التدخل بين الأمة وأميرها صاحب السلطة فى منح أمته الدستور الذى تكرر طلبه».

وإستمر المترجم يجمع العرائض بطلب المجلس النيابى، إلى أن اكتمل لديه وج الأول منها، وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع، ومن ثم قابل الخديو عباس الثانى يوم السبت ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨، وعرض عليه أمر هذه العرائض، فطلب إليه تقديمها إلى رئيس الديوان الخديوى، أحمد شفيق باشا، فقدمها إليه فى ٢٩ أبريل بخطاب هذا نصه:

«اتشرف بإحاطة سعادتكم علمًا بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجناب العالى الخديوى يوم السبت الماضى عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب الوطنى بخصوص طلب مجلس نيابى من سموه، فأمرنى، حفظه الله، بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على أعتابه السنية، فبناء على الأمر السامى أقدم لسعادتكم هذه العرائض فى أربعة مجلدات تحتوى على ستمائة وخمس وتسعين عريضة عليها ما يزيد عن أربعين ألف توقيع، وإنى

سأدوام تقديم كل ما يجمع منها أولاً بأول لسعادتكم، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الأمة، وأن يوفقها إلى منح مصر هذا الطلب المقدس الذى برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه.

«وفى الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص».

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وفى أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع بخطاب قال فيه:

«بناء على أمر سمو الجناب العالى الخديوى، سبق قدمنا لسعادتكم فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨ عرائض موقعًا عليها من نحو ٤٥ ألف نفس بطلب المجلس النيابى، والآن أقدم لكم بقية العرائض، وعليها ١٦ ألف توقيع، ألتمس عرضها على سمو الخديوى المعظم، وأمل الأمة وطيد فى أنها تحوز رضاء سموه السامى أفندم».

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وعلى رغم ما أبدى الخديو من ارتياح فى بداية الأمر إلى تقديم العرائض إليه، فإنه قابل اتساع الحركة بالفتور، ولم يلبث أن تغير موقفه حيالها، ولعل السبب فى هذا التحول ما أدركه من أنها أغضبت الاحتلال، فتنكر لها، وبخاصة لتورطه فى السياسة المعروفة بسياسة الوفاق.

وزاد فى قوة الحركة عودة القانون الأساسى العثمانى، وتنفيذ الدستور فى تركيا (يوليه سنة ١٩٠٨) فكان لإعلان النظام الدستورى فيها صدى كبير فى مصر، إذ كان أكبر دعاية للدستور فى مصر والشرق، وقد حنق الإنجليز من اشتداد هذه الحركة، وحاولوا من جديد أحباطها، فنشر السير الدون جورست المعتمد البريطانى حديثًا له بجريدة «المقطم» فى أكتوبر سنة ١٩٠٨، أراد به تثبيط عزائم المطالبين بالدستور، إذ سأله مندوب المقطم:

«قال قوم إن الحوادث التى حدثت فى تركيا أخيرًا أثرت فى حكومتكم تأثيرًا شديدًا حتى إن حكومتكم أوصتكم حين عودتكم إلى هنا أن تدخلوا النظام الدستورى إلى القطر المصرى»، فكان جواب السير جورست: «هذه إشاعة لا أصل لها فإن ما حدث فى تركيا ليس له أقل دخل فى مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتى ومقدار ما بلغوه من هذا الاستعداد».

فسأله المندوب: «هل أفهم من هذا القول أن لا أمل لمصر بالحصول على دستور قريبًا».

فأجاب: «إن مصر حاصلة على دستور الآن... وأعنى به الدستور الذى يتضمنه قانونها النظامى الصادر سنة ١٨٨٣، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعى مع المصريين فى توسيع نطاق هذا الدستور تدريجًا على قدر ما تسمح به درجة ارتقاء الأهالى فى العلم والمعرفة، أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هى الحال فى إنكلترا وفى بلدان أخرى أوروبية، فليس عندى على ذلك إلا جواب واحد وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلابًا كهذا الانقلاب، ضرب من الحماقة والجنون».

ثم سأله: «إذن حضرتكم لا ترون رأى الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لإعداد المصريين للحكم الذاتى تقوم بتجربة ذلك فعلا ولو أدت التجربة إلى فشل مؤقت».

فأجاب: «نعم إنى لا أرى رأيًا مؤداه أن تقضى البلاد جيلًا أو جيلين وحكومتها مختلة معتلة تجر البلاء عليها فى الداخل، وتفقدها الثقة فى الخارج، وأنا واثق أن البلاد تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة، لأن إدخال النظامات النيابية إلى البلاد، قبل أن يجىء أوانها، يؤدى لا محالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلى قرب اليوم الذى يمكن أن تعطى مصر فيه استقلالها الداخلى».

ثم سأله: «فبماذا تشيرون إذن على الذين يتمنون مجيء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المكتسبة الآن».

فأجاب: «أشير عليهم أن يثقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها وأن يعاونونا فى المساعى التى نبذلها الآن فى السبيل الذى يبتغونه، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التى يراد إنشاؤها تعمل أعمالا نافعة فى البلاد وتساعد الحكومة فى إدارة أحكام البلاد طبقا لحاجات الأهالى ورغائبهم، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس».

وقد أدرك الفقيد من هذا الحديث المهين أن السير جورست يريد إحباط حركة المطالبة بالدستور، بالدستور، فحمل عليه الحملات الشديدة، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق الحركة، وأرسل احتجاجًا برقيًا إلى السير جورست قال فيه:

«جناب السير الدون جورست،.

«يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد الحديث الذى جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذى أنكرتم فيه الصفات التى تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابى والحكم الذاتى من أميرها.

«والحزب الوطنى يصرح بأن مصر أكثر استعدادًا وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية، وأن مصر ستظل تجاهد فى سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالها».

ثم كتب مقالا فى (اللواء) قال فيه:

«عاد السير الدون جورست من بلاده مزودًا على ما يظهر بتعليمات جديدة، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم إبداء رأيه، مكتفيًا بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة، بناء على الأسئلة التى يوجهها بعض النواب إلى السير أدوارد جراى، اتخذ خطة جديدة وهى محادثة أرباب الجرائد، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره فى بعض الصحف المنتمية إلى الوكالة البريطانية، من زمن بعيد، ويظهر أنه على اتفاق مع السير أدوارد جراى على هذه الخطة الجديدة، بدليل أن ذلك

الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذى عبر عنه هذا المعتمد فى مصر فى يوم واحد تقريبًا» إلى أن قال:

«إن مثل هذه التصريحات لا تميت الشعور بل تزيده قوة على قوة، فإن الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية اجمعوا أمرهم على معاكستها، نبذ بعض أفرادها مابينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلبًا وقالبًا على المطالبة بحقوق وطنهم، فإن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وأمتنا، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

«فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس يتسرب إلى قلوبنا، كما لا نترك لتصريحات السير أدوارد جراى منفذًا إلى نفوسنا، بل نتبع سبيل الحكمة والسكون الذى اتبعناه للآن.

«والواجب على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا فى أول اجتماع لهم طلب الدستور، وأن لا يجتمعوا مرة أخرى إلا إذا حصلوا عليه، فإن وجودهم بهذه الحالة بدون رأى معدود سمح للسير أدوارد جراى أن يقول بأن بمصر دستورًا، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا تعتبر دستورًا فى نظرهم، وأنهم يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل، حتى لا يقال فيهم إنهم لا يرغبون فى هذه المراكز الأسمية إلا طمعًا فى الظهور، وإلا فما داموا ودمنا على هذا الجمود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا، فلن يغير الله ما بنا، فقد قال تعالى. (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا بأنفسهم)».

محمد فريد

وصل صدى هذه الحركة إلى مجلس شورى القوانين، فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨، واثيرت مسألة المجلس النيابى فى الجلسة، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رايًا على مطالبة الحكومة بإنشائه، وانقسموا إلى فريقين: الأغلبية فى جانب تأجيل النظر فى الأقتراح إلى الاجتماع التالى، فى أول ديسمبر، وفريق الأقلية، وعددهم عشرة فقط، رأوا مطالبة الحكومة فورًا بإنشاء المجلس، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة، وسماهم (العشرة الكرام)، وانهالت عليهم تلغرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف.

وساهم الطلبة فى هذه الحركة، فأرسل طلبة الحقوق إلى الخديو فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمناسبة عودته إلى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم إليه إعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابى، وحدثت فى محطة طنطا مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بها فى عودته إلى العاصمة، حيث طبع الشباب أوراقًا صغيرة، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور)، وأطاروها فوق الرءوس ووصل الصالون الخديوى جملة منها، وأطلع عليها الخديو، فبدأ عليه الاستياء، وتظاهر الطلبة فى العاصمة حين مرور الركب الخديوى هاتفين له وللدستور، وكانوا ينادون: «الدستور يا أفندينا!».

لم تسفر هذه الحركة عن إعلان الدستور فى ذلك العهد، ولكنها غرست فى نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستورى، وكراهيتهم لحكم الاستبداد، فكان لها أثرها فى يقظة الشعور الوطنى، وارتقاء الأفكار العامة، وتوجه الأمة إلى حقوقها المشروعة فى أن يكون حكمها بإرادتها، وتمسكها بالمبدأ الذى صار أساس نظام الحكم فى مصر، وهو (الأمة مصدر السلطات)، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها فى الدستور، وأصبح حقيقة واقعة، ومن العدل والإنصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله فى هذا الشأن، إذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التى كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل فى سبيل الدستور، وكان الأثر المباشر لها أن سعى الاحتلال إلى تهدئتها بتعديل النظام الشورى الذى كان قائمًا.

الخلاف بين الفقيد والخديو

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية فى وقت عصيب، إذ ظهرت فيه «سياسة الوفاق».

والآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها.

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديو عباس الثانى، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديو للحركة الوطنية، ولم يكن يكتم تأييده لها وإظهار شعوره نحوها، وقد دافع عنها فى حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة ١٩٠٧، ورد عنها حملات دعاة الاستعمار، إذ قال:

«ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب، وحركة تعصب دينى، وإنى أنكر ذلك بكل قواى، فإن الشعب المصرى طيب بفطرته، نزيه مجد، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

ولكن موقف الخديو قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧، وتعيين السير ألدون جورست خلفا له، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين، وبدأت من ذلك العهد سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال، وظهر تحول الخديو إلى هذا التفاهم فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر.

ومعنى هذا الحديث فى مجموعة أن الخديو قد جهر بأنه يرغب فى إشراك

المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكمًا مطلقًا، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث انتقادًا حازمًا، رغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة قال فى هذا الصدد:

«مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله، أن تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الأحوال، لأن مركز سموه غير مركزنا، على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقًا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى، أو بيد الاثنين معًا، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية»

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨، بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية، وكان يصحبه فى هذه الزيارة بطرس غالى وزير الخارجية، الذى على يديه وضعت قواعد هذه السياسة، فتم التفاهم بين الخديو والاحتلال، وعاد إلى مصر متنكرًا للحركة الوطنية، منضمًا إلى الاحتلال فى مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور، واستمراره فى التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى، لما رأى فى هذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته، بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسًا للحزب الوطنى، جاء فى مذكرات فريد ما يأتى:

«فى يوم انتخابى طلبنى الخديو بالتليفون، فتوجهت إلى سراى عابدين بعد الظهر، فقابلنى على الفور، وهنأنى بكل لطف، مؤملًا الخير الكثير من وجودى فى مركز الرئاسة، ومن عباراته لى هذه الجملة أو ما معناها: إن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدًا، لأنك لست محتاجًا ولا طالبًا للمال، ولأنك من عائلة خدمت البلاد، ووالدك كان مشهورًا بالعفة والصدق والإخلاص، ولا يمكن للإنكليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة ألخ، من هذه العبارات اللطيفة، ثم سألنى عن حالة الجرائد، فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأننا وضعنا نظامًا يساعد على بقائها، ثم عرض على استعداده للمساعدة بالمال،

فرفضت حتى لا أكون أسيره، وطوع أمره، وانصرفت، رأى الرجل عقب ذلك بأنى لست ممن يطيعون أوامره طاعة عمياء، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطى من جهة، ويظهر لى التودد من جهة أخرى».

وجاء فى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين (ج ٢ ص ١٤٥) عن حوادث سنة ١٩٠٨ ما يؤيد هذا المعنى، إذ قال: «حتى كان يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك بالاجماع، وطلبه الخديو فهنأه وشجعه على الاستمرار فى خطة سلفه منوها بحسن مركز عائلته المادى والأدبى وبأنه ليس فى حاجة إلى منصب أو مادة، وبهذا سيكون وجوده فى رياسة الحزب مفيدًا جدًّا، وقد هنأته بدورى أيضًا».

تغير مسلك الخديو بعد ذلك بإزاء الحركة الوطنية، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال، لم ير بدًّا من أن يتصدى لمقاومة القوتين معًا، ولم يبال غضبهما ولا تحالفهما، وقد برهن بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون)، عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة، وذكره بأحاديثه القديمة فى الانتصار للدستور وللحركة الوطنية، ودلت هذه المقالات على شجاعة منقطعة النظير، إذ لم يبال باغضاب الخديو مع إغضاب الاحتلال، وحارب فى ميدانين حربًا لا هوادة فيها ولم يتراجع أمام أى من السلطتين الفعلية والشرعية.

وقصد إلى أوروبا فى مايو سنة ١٩٠٨ للدفاع عن القضية الوطنية، كما كان يفعل مصطفى كامل، فعرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا، ونشر المقالات والأحاديث فى الصحف، تعريفًا للرأى العام بالمسألة المصرية، ودفاعًا عنها، وقد برهن بذلك للعالم الأوروبى على قوة الحركة الوطنية وأنها لا تقوم بقيادة شخص ولا تسقط بموته.

والتقى بكثير من رجال السياسة والقلم فى فرنسا، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية، وذهب إلى إنجلترا، وشرح لذوى الرأى فيها حقائق المسألة المصرية، لكى لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطانى.

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا، واتصاله برجال السياسة فيها عن التمسك بمبدأ الجلاء بل كان يعلنه فى أحاديثه معهم.

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم فى حديث له معه: «ماذا يطلب الحزب الوطنى من إنجلترا»، فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وأشار المستر روبرتسن العضو بمجلس العموم أيضا والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلى نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء، لكى يظفر بمساعدة رجال السياسة فى إنجلترا، فرفض هذا الشرط، وقال فى هذا الصدد:

«إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطًا، لا يمكن أن نقبله مطلقًا، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدوانى وهو الاحتلال، وهذا محال».

ولخص مطالب مصر فى المسائل الآتية: (أولا) الجلاء عن مصر (ثانيا) إنشاء مجلس نواب (ثالثا) تأسيس حكومة أهلية محضة.

كان فريد يحمل إينما سار علم الحركة الوطنية، والمبادئ الصادقة، فلا غرو أن وجد من الوطنيين تأييدًا له وترحيبًا به، وقد احتفل به شباب مصر فى البلاد التى مر بها بأوروبا، فحين كان بإنجلترا زار (أدنبره) حيث أقامت له الجمعية الإسلامية مأدبة فى مايو سنة ١٩٠٨ حضرها اللورد حاكم المدينة، وخطب فيها الفقيد مناديًا «بضرورة الجلاء، لكى تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الإنجليزية، وتكون معها لا عليها، إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى» وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرًا، وأقامت (الجمعية المصرية) باكسفورد حفلة تكريم له.

وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون يوم ٨ يوليه سنة ١٩٠٨ حفلة شاى ترحيبًا به وتكريمًا له على جهوده.

ولما مر بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له.

وعاد إلى مصر فى منتصف يوليه سنة ١٩٠٨، وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه، فقد قوبل من الشعب مقابلة حماسية رائعة، فى الإسكندرية، وسيدى جابر، وفى محطات دمنهور وكفر الزيات، وطنطا، وبنها، ومحطة العاصمة، وأظهرت الأمة فى استقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه، وإعجابها بجهوده المتواصلة فى مصر وأوروبا.

وألقى الفقيد بمسرح زيزينيا بالإسكندرية مساء يوم السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ خطبة جامعة عن الحالة السياسية فى البلاد، كان الإقبال على سماعها عظيماً، إذ بلغ عدد الحاضرين فى مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفى الطرق المؤدية إليه نحو عشرة آلاف شخص، وقد بدأ خطبته بتهنئة الأمة العثمانية على إعلان الدستور، ودعا الأمة المصرية إلى مضاعفة جهودها لنيل دستورها، وعرج على الحركة الوطنية فى مصر، ونادى بالتمسك بالجلاء، واستنكر ما كانت الأحزاب الأخرى تدعو إليه من توجيه طلبات الإصلاح إلى الحكومة البريطانية والتنازل عن الجلاء، وطعن على وفد من المعتدلين ذهبوا إلى لندن لهذا الغرض فى صيف ذلك العام.

ثم دعا إلى تدعيم وحدة الأمة، وتوطيد روابط الإخاء بين المسلمين والأقباط، وختم خطبته بقوله: «أطلبوا الدستور من الجناب العالى الخديوى، قدموا العرائض بهذا الطلب الجليل الذى لا قوام لنا إلا بعد نيله، وانبذوا الشقاق والاختلاف الدينى، وكونوا جميعا إخوانا أبناء وطن واحد، أى كونوا مصريين قبل كل شىء».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين فى معظم مواضعها، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور.

وألقى بالقاهرة فى مسرح عباس «سينما الكوزمو الآن» خطبة أخرى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨، لمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الذى دخل فيه الإنكليز عاصمة البلاد، وأراد بإلقائها فى هذا اليوم أن تكون بمثابة احتجاج قوى رائع على الاحتلال البريطانى وإعلان عدم مشروعيته، وقد غص المكان بالألوف

من الوطنيين، وبدئ الاجتماع بعزف السلام الخديوى، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب الوطنى لأول مرة، فاشتدت حماسة الحاضرين، وألقى الفقيد خطبته، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عاما على دخول الإنكليز مصر، وقال: «إن الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكى استقلالنا» وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها، عرج على الذكريات الأليمة فى تاريخ مصر بعد الإحتلال، ثم دعا إلى التمسك بالجلاء، وحمل على سياسة الأحزاب التى كانت تدعو إلى التهاون فى أمر الجلاء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالإصلاحات الداخلية، وأبان خطر هذه السياسة.

وحمل على فكرة من كانوا يقولون إن العالم يجب أن يكون بعيدًا عن السياسة، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية، قال:

«يقولون دائمًا إن السياسة والعلم لا يجتمعان، وأن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم، كان العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأى القائل «بأن لا وطن ولا وطنية» فلا يهتمون بشئون بلادهم، ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسما.

«تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسى الذى اكتشف مكروب الكلب، واكتشف علاجه، وقضى حياته فى خدمة علم المكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة، طبقت شهرته الآفاق، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم، ومن بينهم إمبراطور الألمان، فرفض نيشان هذا الإمبراطور العظيم، لأنه عدو بلاده وقاهر أمته والمحتلة جنوده للالزاس، وقسم عظيم من اللورين، فكتب إليه الإمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالمًا، والعلم لا وطن له، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة: «نعم إن العلم لا وطن له، ولكن للعالم وطنًا» وأصر على الرفض والإباء، ياقوم أنظروا إلى ما فعله هؤلاء العظماء، وما يفعله بعض أكابرنا أصحاب الألقاب الضخمة، فإنهم يتحلون بحمل النياشين الإنكليزية، ويقبلون أن يلقبوا بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والألقاب الإنجليزية نتأكد أننا أصبحنا فى عداد الأمم الحية».

ثم تكلم عن إفساد الاحتلال للإدارة والجيش، قال:

«هل يرجى إصلاح من الإنجليز، وهم الذين أفسدوا نظام الإدارة وأتوا إلينا بشبان من بلادهم، لا يعلمون شيئًا من أخلاق الأمة المصرية، ولا عوائدها، وقيدوا المديرين حتى فى أصغر الأمور، فاختل الأمن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الأهالى بسلطة الحكومة، وعدم مساعدتهم لها على إظهار حقيقة الوقائع الجنائية.

«هل يرجى منهم إصلاح، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصرى، يحمى ذمارها، أو يدافع عند كل طارئ، حتى نكون دائمًا مفتقرين إلى حماية الجنود الإنجليزية، الجيش المصرى لايزيد عن عشرة آلاف جندى، كثير منهم من السودانيين، وهو مشتت فى أنحاء السودان كتائب صغيرة، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الأميال، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة، كما حصل فى حادثة الكاملين.

«ماذا أقول؟ كيف يرجى إصلاح من سالب استقلالنا؟ كيف ترجى مساعدة غاصب فى ابتلاع بلادنا؟ ياقوم لا نغش أنفسنا، نحن لا نسعد إلا إذا اتحدنا ونبذنا الاختلافات، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا، وصرنا حزبًا واحدًا يشد بعضه بعضًا ويد الله مع الجماعة».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، واقترح على الحاضرين إرسال تلغراف بهذا المعنى إلى السير أدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا، فوافقوا عليه بالإجماع، وهتفوا بحياة مصر والاستقلال.

مظاهرة طلبة الحقوق
يوم عرض الجيش الإنجليزى

اعتاد الإنجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا، ثم بعيد الملك إدوارد السابع، وذلك بعرض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض، ثم خلفه فى ذلك السير الدون جورست، ولم

يكن الخديو عباس يحضر هذه الحفلات، ولكنه بدأ يحضرها لأول مرة فى عيد ميلاد الملك أدوارد السابع، يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤، ووقف تحت العلم البريطانى فى ميدان عابدين، إلى جانب اللورد كرومر، وشهد العرض حتى نهايته، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقادًا شديدًا، مما اضطر «المعية» إلى إصدار بلاغ رسمى نسبت فيه حضور الخديو إلى المصادفة، ولكن الخديو حضر الاحتفال فى العام التالى (نوفمبر سنة ١٩٠٥)، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف فى اللواء، ثم وقعت حادثة دنشواى فى يونيه سنة ١٩٠٦، وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال، فعدل الخديو عن حضور العرض فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧ فلما جاء نوفمبر سنة ١٩٠٨ كانت «سياسة الوفاق» قد ظهرت بوادرها، فخشى المترجم أن يعود الخديو إلى حضور العرض، والوقوف تحت الراية البريطانية، فنبهه إلى الامتناع عن حضور الاحتفال، وكتب (اللواء) يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مقالا بهذا المعنى.

وقد كان ما طلبه اللواء، واكتفى الخديو بالإشراف على العرض يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ من شرفة قصر عابدين، وحدثت فى هذا اليوم مظاهرة وطنية، لم يسبق لها مثيل فى الاحتفالات السابقة، ذلك أن مدرسة الحقوق كانت ملاصقة للقصر «مكان قشلاق الحرس الجمهورى الآن» فأجمع طلبتها على الاجتماع فى ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان، والمقابل لشرفة القصر، فلما ابتدأ العرض وأخذ الجيش البريطانى يتحرك، هتف الطلبة جميعا (يعيش الخديو! يعيش الاستقلال!) وما كاد هذا النداء يصل أسماع الجمهور الذى كان يشاهد العرض، حتى فعل فيهم فعل السحر، وهتفوا مثله، ثم استمر طلبة الحقوق فى هتافهم عاليًا، وكرروه مرارًا، حتى غلب على هتاف الجنود، وأضاع هيبة الاحتفال، فكان لهذه المظاهرة الرائعة أثر كبير فى النفوس، إذ كانت الأولى فى نوعها، وأعجب الرأى العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف، ولا مظاهر الرهبة التى كانت ماثلة فى العرض العسكرى، وانهالت تلغرافات الإعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة، وحنق الإنجليز على هذا الحادث الذى عكر عليهم صفو الاحتفال، فتحدثوا فى نقل المدرسة من مكانها إلى مكان

آخر، وتردد صدى هذه المظاهرة فى الخارج، فنشرت جريدة «الطان»الباريسية نبأ برقيا عنها نشر فى عدد ١٠ نوفمبر قالت فيه:

«إن طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الانجليزى فى عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى، إذ صاحوا مرات متواليه (ليحيى الاستقلال) وأجابهم بنفس الهتاف من كان فى الخارج من المصريين».

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور فى ميدان عابدين يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩، إذ وقف الطلبة فى فناء المدرسة، ولما استقر السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مكانه بالميدان ورفع العلم البريطانى إيذانا بابتداء العرض، هتفوا جميعًا: (ليحى الاستقلال! لتحيى الحرية!) بالعربية والفرنسية، وكرروا هذا النداء ثلاثًا، وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الإنجليز (ليحيى الملك!) فأجابهم الأهالى الذين كانوا موجودين بالميدان (ليحيى الاستقلال!) ثلاثًا، فكان لهذا الهتاف دوى هائل اخترق الفضاء، وأعاد إلى الأذهان ذكرى مظاهرة العام السابق.

استقالة وزارة مصطفى فهمى وتأليف وزارة بطرس غالى

طال العهد بوزارة مصطفى فهمى، إذ كانت تتولى الحكم من نوفمبر سنة ١٨٩٥، وهى وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطانى.

وقد أدرك الاحتلال، وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر، ضرورة أحداث تغيير فى الوزارة، لكى تتألف وزارة جديدة قد لا تتهم بأنها صنيعة الاحتلال،ولكنها فى الواقع تنفذ سياسته فى محاربة الحركة الوطنية، فتتحمل بعض التبعة فى هذه الخطة، وتوزع المسئوليات بينها وبين الاحتلال، فلا يتجه السخط إلى الاحتلال وحده.

فهذا التغيير الوزارى كان إذن فكرة إنجليزية، نفذها مصطفى فهمى، كما

كان ينفذ كل أمر يصدر إليه من الوكالة البريطانية، فقدم استقالته فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ونسبها «لاعتلال صحته»، فعهد الخديو عباس إلى بطرس غالى وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨، فألفها فى اليوم نفسه، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة، سوى بطرس غالى وسعد زغلول، ودخلها أربعة وزراء جدد، وهم: محمد سعيد، وحسين رشدى، وإسماعيل سرى، وأحمد حشمت.

وقد استقبل الفقيد الوزارة الجديدة بالإعراب عن أمل الأمة فى أن تعلن الدستور، وكتب فى هذا المعنى مقالاً بعنوان «الوزارة الجديدة».

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشفت، فتبين أنها وليدة سياسة «الوفاق» تلك السياسة التى كانت ترمى إلى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التى كان يتبعها اللورد كرومر، ونعنى بها الطريقة المقنعة التى اتبعها خلفه السير جورست، إذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية، ويفعل ما يريد باسمها.

المؤتمر الوطنى وخطبة الفقيد

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى باسم «المؤتمر الوطنى» فى فناء دار اللواء، بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن)، صبيحة يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨، برئاسة الفقيد، والقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الأولى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ برئاسة المرحوم مصطفى كامل.

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده، وما بذله هو وإخوانه من الجهود للسير بالحزب فى الطريق التى رسمها مؤسسه، وأشار إلى تأسيس شركة اللواء، وإلى الدسائس التى قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الأقسام بين أعضاء الحزب، وكيف قاوم هذه الدسائس، وحفظ الحزب من الانحلال، وأشار إلى إضراب عمال اللواء، واستمراره فى الظهور

برغم هذا الإضراب، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب فى مختلف أقسام القاهرة، وفى المدن والأقاليم، وإلى حركة المطالبة بالدستور، وكيف عمت طبقات الأمة، وانضمام مجلس شورى القوانين إليها.

ونوه بحركة إنشاء مدارس الشعب الليلية، التى كان الحزب الوطنى ونادى المدارس العليا عمادها.

وذكر ما أقام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير الحزب الوطنى) عن حالة البلاد فى سنة ١٩٠٧، وقد وزع التقرير فى أثناء اجتماع الجمعية العمومية، وهو كتاب قيم، يقع فى ٢٣٩ صفحة، من خير ما كتب عن الحركة الوطنية، فى نواحيها المختلفة.

ودعا فى خطبته إلى مضاعفة الجهاد، قال: «هذه أعمالنا بالاختصار شرحتها لحضراتكم، وهى قليلة جدًّا، فى جانب ما يلزم لخلاص البلاد من الاحتلال، ومن سلطة الفرد، ولكنها لا يستهان بها، إذا راعينا ما أحاط بنا من الصعوبات والدسائس، تلك الدسائس التى مازالت تعمل من وراء ستار، لتفريق أعضاء هذا الحزب المتضامنين وإيقاع النفرة والشقاق بينهم».

إلى أن قال: «إننا متضامنون فى العمل الذى فرضناه على أنفسنا، مختارين غير مسوقين، متضامنون للوصول إلى الغاية الشريفة، التى وضعناها نصب أعيننا منذ سنين، والتى هى أساس حزبنا الموقر، وهى خلاص مصر من الاحتلال، ومن سلطة الفرد، نعم هم يعتقدون أن هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين، أو بجماعة معينة، لقد وهموا وضلوا السبيل، فإن فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت إلى أعماق قلوب المصريين كافة، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد، وجرت فى عروقهم مجرى الدم، فلو سقطت اللجنة الإدارية مع رئيسها أو استقالت، أو نفيت من البلاد، أو قتلت قتلًا، لما أصاب الحزب أى ضرر إذ يقوم من بين الباقين من يستمر فى العمل، ويحمل العلم، قبل أن يصل إلى الأرض، كالجنود المحاربة، إذا قتل حامل علمهم، التقطه غيره قبل أن يمس التراب، وهكذا يحمله سيد بعد سيد، حتى يتم الفوز العظيم والنصر المبين.

«المسألة مسألة مبادئ لا أشخاص، فمهما تغيرت الأشخاص أو تعدلت،

فالمبدأ ثابت لا محالة بإذن الله، فكونوا رجالاً أيها الإخوان، ولا تدعوا لوساوس شيطان خناس منفذًا، يصل منه إلى قلوبكم، وكونوا عباد الله إخوانا».

وقد قوبلت هذه الخطبة فى كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد، وكان لها أحسن وقع فى النفوس.

جهاد الزعيم سنة ١٩٠٩

حفلت سنة ١٩٠٩ بالجهود المتواصلة، التى بذلها المترجم، فى سبيل تدعيم الحركة الوطنية والسير بها إلى الأمام، كما امتازت بالمشروعات الإنشائية، ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية، التى وجه إليها جهود الوطنين.

بدأ الكفاح الوطنى فى هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان، فاجتمعت اللجنة الإدارية برياسة المترجم يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية، ومن طريف المصادفات أن بطرس غالى الذى وقع على هذه الاتفاقية يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، بالنيابة عن الحكومة المصرية، بصفة كونه وزيرا للخارجية، كان يتولى رياسة الوزارة سنة ١٩٠٩، فأرسل الفقيد إليه كتاب الاحتجاج، وأشار فيه إلى أنه هو الموقع على الاتفاقية، وهى شجاعة من المترجم فى مجابهة ذوى السلطة، وهذا نص كتاب الاحتجاج:

«نتشرف بإرسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد اتفاقية السودان التى وقعتم عليها بصفتكم نائبًا عن الخديوية المصرية، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية، وأقربها معاهدة ترابيا الصادرة فى ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢[١]، وذلك بناء على ما قررته لجنة الحزب الوطنى الإدارية فى هذا اليوم، الذى هو تذكار عقد تلك الشركة فى سنة ١٨٩٩، هذا وتفضلوا بقبول احترامات.

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وأرسل برقية الاحتجاج الآتية إلى وزير خارجية إنجلترا:

«باسم الحزب الوطنى المصرى، نجدد احتجاجنا على اتفاقية السودان

---

(١) هى العهد المعروف بميثاق النزاهة، الذى وقع عليه سفراء الدول العظمى بالآستانة، وبموجبه تعهدت الدول أنها فى اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها.

المؤرخة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية، وأخصها معاهدة ترابيا المؤرخة ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢. والتى كانت الحكومة الإنجليزية أول الموقعين عليها».

وجدد الحزب الوطنى هذا الاحتجاج فى الأعوام التالية.

إنشاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطنى، منذ أواخر سنة ١٩٠٨، بتوجيه الفقيد، إنشاء مدارس ليلية للشعب، لتعليم الفقراء والعمال مجانًا، فأنشأ ببولاق أول مدرسة من هذا النوع، وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر ١٩٠٨، وألقى المرحوم أحمد بك لطفى أول درس بها. وموضوعه: «الشئون الاجتماعية».

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية: القراءة والكتابة – دروس الدين – قانون الصحة والاحتياطات الصحية – العناية بتربية الأطفال – القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية – الشئون الاجتماعية – دروس الأشياء – الحساب – تاريخ مصر والتاريخ الإسلامى – جغرافية مصر – أخلاق وآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد، وإلقاء الدروس الليلية على العمال، وبلغ عدد المدارس التى انشأها الحزب سنة ١٩٠٩ لتعليم الصناع مجانًا،أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية. وتحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من مختلف الحرف. وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر. وقد ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة، إذ ألف لجنة لنشر مدارس الشعب. وتولى أعضاؤه التدريس فيها.

نقابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم، قال فى هذا الصدد فى مقالة له نشرت بجريدة الديلى نيوز فى يونية سنة ١٩٠٨:

«إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل، فتجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة. خصوصًا فى معامل الدخان، ومعامل حلج القطن، حيث يشتغل الأطفال ذكورًا وإناثًا، فى وسط من أردأ الأوساط، من الوجهة الصحية والأدبية، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرًا عن هذه المسائل، بلا جدوى ولا تأثير فى الدوائر الرسمية».

وعنى بتأسيس نقابات العمال والصناع، لترقية حالتهم المادية والمعنوية، فأنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم «نقابة عمال الصنائع اليدوية»، ووضع الحزب لها قانونًا من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع، واتخذ لها ناديًا بالسبتية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة على بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقًا، ومن خاصة أنصار المترجم، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها فى ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة، وألقى فيه المرحوم عمر بك لطفى محاضرة مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠ عن «أسباب ارتقاء العمال فى أوربا، وكيف يرتقى العامل فى مصر»، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل.

وسرت فكرة تأسيس النقابات فى العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على مثال نقابة القاهرة.

الاحتفال بالعام الهجرى

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦ (سنة ١٩٠٨)، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربى ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ (فبراير سنة ١٩٠٨ م)، وكانت حفلة جامعة.

وأقيمت فى تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجرى الجديد فى حلوان وطنطا والإسكندرية وميت غمر ودكرنس.. إلخ.

وفى سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) كان الاحتفال بالعام الهجرى أعظم وأفخم من احتفال سنة ١٣٢٦، تبعًا لنمو الحركة الوطنية، واتساع مداها، وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادى المدارس العليا، وأقاموه بدار التمثيل العربى مساء الجمعة غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩) برياسة المرحوم أحمد بك لطفى، وخطب فيه جمع من الوطنيين.

ثم وقف شاعر النيل، حافظ إبراهيم، وألقى قصيدته المشهورة فى تحية العام الهجرى، قال فى مطلعها:

أطل على الأكوان والخلق تنظر
هـلال رآه المسلمـون فكبـروا

وهى من غرر قصائده وقد سرد فيها الحوادث فى مختلف البلاد الإسلامية، طوال العام المنصرم، وعرج على الحركة الوطنية فى مصر، فحياها أحسن تحية، وكان ترجمان الشعر والأدب فى تمجيدها وتأييدها.

وعرج على حركة المطالبة بالدستور التى كان الفقيد رافع لوائها، قال:

ويا طالبى «الدستور» لاتسكتوا ولا تبيتـوا عـلى يـأس ولاتتضجـروا
فمـاضـاع حق لم ينم عنـه أهله ولا نـالـه فى العـالمـين مقصـر

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والإعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين، ولبث فى إلقائها ساعة من الزمان كاملة.

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجرى الجديد، فى القاهرة وفى عواصم البلاد، وعظم شأن هذا العيد، فقررت الحكومة لأول مرة جعله عيدًا رسميًا تعطل فيه الدواوين، وصدر هذا القرار فى عهد وزارة بطرس غالى.

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

كانت الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل مظاهرة قومية رائعة تجلى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل، وتمسكه بمبادئه.

وقد أعد المترجم موكبًا هائلاً يوم ١١ فبراير، وهو يوافق يوم تشييع الجنازة، تجلت فيه معانى الوفاء والوطنية، وجعل منه سبيلاً إلى بث روح المثابرة والإخلاص والتضحية، وغرسها فى النفوس، وكتب عنه مقالاً فى هذا المعنى.

وسار الموكب فى اليوم المذكور، من دار اللواء بشارع الدواوين، إلى مدفن الزعيم الأول، فكان موكبًا رهيبًا، أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها، واللجان الفرعية للحزب الوطنى، كل طائفة تحمل علمها مجللاً بالسواد، وسار الموكب على الترتيب الذى وضعته لجنة الاحتفال، وكان النظام كاملاً، والسكون شاملاً، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن، فزخرت بالجموع الحاشدة، وكان لا يمر فى طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب، وعطلت قطرات الترام والعربات فى كل مكان مر فيه، ورفعت المحال التجارية التى مر بها شارات الحداد، اشتراكًا فى الاحتفال، وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم، وهناك احتشد من وسعهم المكان فى فناء المدفن، الخارجى والداخلى، ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين.

ووقف على القبر شاعر النيل، حافظ إبراهيم، فألقى قصيدته العصماء فى ذكرى الزعيم، قال فى مطلعها:

طوفوا بأركان هذا القبر واستلموا

واقضوا هنالك ما تقضى به الذمم

وقد استمع الجمع إلى القصيدة فى خشوع وتأثر، وأثارت من قلوبهم كامن أشجانهم، وأحيت فى نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم، ومبادئه القومية، ولما وصل إلى قوله:

وأقسموا أن تذودوا عن مبادئه
فنحن فى موقف يحلو به القسم

ضج الحاضرون بالهتاف : أقسمنا ! أقسمنا ! فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ الحركة الوطنية.

وتجدد هذا الموكب فى الذكرى الثانية لوفاة الزعيم يوم ١١ فبراير سنة ١٩١٠، كما أقيمت الحفلات بإحياء ذكراه فى كثير من عواصم المديريات والأقاليم.

انجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخى من اللجنة التى ألفت لإقامة تمثال مصطفى كامل، وظهرت على صفحات «اللواء» رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخى، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين يوم أن اشتركوا فيه، وبخاصة بعد أن نشر فى بعض الصحف مقال غفل عن الإمضاء، يدعو كاتبه إلى العدول عن عمل التمثال، لأنه كما زعم «إحياء للوثنية»، فاعتزم المترجم أن يضع حدًّا لهذا التردد، ورأى أن خير وسيلة لإنجا التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره، فاجتمه اللجنة العامة يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة إسماعيل صبر الشاعر الكبير (رئيسها)، وحضوَر محمد فريد، والدكتور محمد علوى، وعلى فهمى كامل، وحسن عبد الرازق، ومحمود أبو النصر، والأستاذ مرقس حنا، والأستاذ ويصا واصف، والأستاذ أحمد لطفى السيد، وأحمد عبد اللطيف، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد، للشروع فورًا فى عمل التمثال، وخولتها اللجنة العامة كل سلطة فى هذا العمل، وكتب المرحوم إسماعيل صبرى رئيس اللجنة العامة، إلى البنك الألمانى ليضع المبلغ المكتتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية، وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو ٣٥٠٠ جنيه.

وعهدت اللجنة التنفيذية إلى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين فى

أوروبا، لصنع التمثال، وخابرت الحكومة فى اختيار المكان اللائق لإقامة التمثال عند حضوره، فلم تجب الحكومة بكلمة.

وقد أنجز المترجم مهمته بأوروبا فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، فتعاقد والمثال الفرنسى المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتمترا، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضا، وتعهد المثال بإتمام صنع التمثال فى أبريل سنة ١٩١٠، لكى يعرض قبل إرساله إلى مصر فى معرض الفنون الجميلة، الذى عقد فى باريس من شهر مايو إلى يوليه سنة ١٩١٠، وعند عودة المترجم إلى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برئاسته بدار اللواء يوم الخميس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩، واطلعت على الشروط التى تعاقد عليها مع المثال، فأقرتها، وقررت مخابرة البنك الشرقى الألمانى ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه، على أن ينقد الباقى عند إتمام صنعه، وقد أتمه، ثم جاء التمثال إلى القاهرة فى يناير سنة ١٩١٤ وهو المقام الآن فى ميدان «مصطفى كامل».

إلغاء الجريدتين الفرنسية والإنجليزية

ازدادت نفقات جريدتى ليتندار اجبسيان وذى اجبشيان استاندارد، وعجزت مواردهما عن أدائها، إذ كانتا تصدران يوميا، إحداهما بالفرنسية، والأخرى بالإنجليزية، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب، بل كان أغلبهم يقاطعونهما، فحرمتا من أجل ذلك أهم مورد للإيراد الصحفى، وهو الرواج، واستنفدتا تدريجيا رأس مال الشركة الذى جمع للإنفاق عليهما، ولما نفد رأس المال أنفق عليهما الحزب الوطنى من ماله نحو ٢٥٠٠ جنيه، ثم لم يستطع أن يتابع أداء نفقاتهما الباهظة، فاضطر لإلغائهما فى أوائل سنة ١٩٠٩.



الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد

تقييد حرية الصحافة

اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل، وسارت بجد على خطواته بعد وفاته، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد، وكانت «سياسة الوفاق» بين الخديو والاحتلال فى إبانها، فتحالفت السلطتان على قمعها.

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقيق هذه الغاية، هو تقييد حرية الصحافة، فأصدر مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قرارًا بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ إبان الثورة العرابية، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد.

وقالت الوزارة فى قرارها، تسويغًا لإعادة هذا القانون الرجعى: «إن الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١، وحيث أن «الجمعية العمومية» طلبت من الحكومة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود، وعن الفوضى التى وصلت إليها، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلبًا مثل هذا فى ٣٠ يونية سنة ١٩٠٤، وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تماديًا فى التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، من هذه الحالة التى أضرت بمصالح البلاد ضررًا بليغًا، فقد قرر مجلس النظار ما يأتى: يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد فى القطر المصرى».

وأغرب ما فى هذا القرار استناده إلى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢، ومن مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤، فى ردع بعض الصحف مع أنه لم يسبق لهاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد الصحافة السياسية، وبالرجوع إلى مضابط الجمعية العمومية يتضح أنها إنما طلبت وضع حد للقدح فى

الإعراض، لا تقييد حرية الصحافة السياسية، وعجيب من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة، فتتخذها حجة لتسويغ قرارها، فى حين أنها أهملت أهم رغبة إجماعية قررتها الجمعية العمومية، وهى إعادة الدستور.

وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى يوم صدور هذا القرار، وقررت الاحتجاج عليه، وإبلاغ الاحتجاج إلى الخديو، فى كتاب وقعه الفقيد، هذا نصه:

«مولاى، أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب وهى مجتمعة اليوم، كلفتنى أن أرفع لسموكم باسم الحزب ما نصه: مولانا المعظم. نتشرف نحن أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى الذى يتمثل قوة تحترم سموكم، ولا يستهان بها فى البلاد، بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة إلى العمل بقانون مطبوعات سنة ١٨٨١، ذلك القانون الذى صدر فى زمن كانت فيه البلاد فى فوضى، وقبيل تلك الثورة المشئومة، وإن مبادىء سموكم الدستورية التى جاهرتم بها مرارًا، والتى أعجب بها العالم أجمع، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون، فى تنفيذه قتل للحرية التى هى شعار سموكم والتى كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالى بعلنية جلسات مجلس الشورى، الأمر الذى أملت معه الأمة بأسرها خيرًا كبيرًا، وأنه إذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحفيين الذين يحيدون عن مبادىء الحق والعدالة، فها هو قانون العقوبات المصرى حافل بأشد العقوبات على من يأتى منهم أمرًا نكرًا، لهذا نرى يا مولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مرارًا على إخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها، والعمل على إماتة الشعور الحى فيها، ولذلك لا نزال آملين فى ميل سموكم إلى إلغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير إلى الوراء فى عصر بلغت فيه الأمم مبلغًا كبيرًا من الحضارة والحرية، هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوى».

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف، وتعطيلها مؤقتًا أو نهائيًا، دون محاكمة أو دفاع، فكان بعثه وإعادة العمل به، قضاء على حرية الصحافة، وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديو والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية.

قال الفقيد فى هذا المعنى، ناعيًا على وزارة بطرس غالى إصدار هذا القرار، ما يأتى، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة «كورييه ديجيبت».

«نحن نعرف منذ الصيف الماضى أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الأمور، وقد ذهب البعض إلى أنها كانت مثارًا للمناقشة فى لوندرة، أثناء سياحة الجناب العالى مع بطرس باشا غالى، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعى فى عهد الوزارة الحاضرة التى كانت الأمة معلقة بها آمالاً كبارًا، لأن هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين، كانوا مستشارين فى محكمة الاستئناف (يشير إلى حسين رشدى وسعد زغلول ومحمد سعيد وأحمد حشمت) والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنترال بباريس، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية.

«ولكن خاب أملنا فى تلك الوزارة، فرضيت أن تفعل ما كانت تلوم الوزارة الماضية على فعله، بل أكثر، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون فيها بلادهم باستقلالتهم (كما أشيع ذلك) فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء فى أن الوزارة الحاضرة تخدم مبادىء الحرية».

وسأله المكاتب: وعلى ذلك، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم؟.

فأجابه: «نعم فإنى أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا، وإعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة، وأن من خرق سياسة الحكومة أن تسد تلك الفوهة، التى كان يتصاعد منها ما يفيض من إحساس الأمة وآلامها».

المكاتب: ماذا ترون فى مظاهرات الطلبة (التى قامت احتجاجًا على تقييد حرية الصحافة) وما جرى فى ميدان الأوبرا أثناء المظاهرات الأخيرة؟.

الفقيد: «لقد أثبتت مظاهرات يومى الأربعاء والخميس السخط العام على هذا القانون الشاذ الذى يراد به القضاء على حرية الصحافة، ولقد سارت

المظاهرات بانتظام تام، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام، كما شهد بذلك كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين، وكما اعترفت بذلك الصحف الأوربية التى لا تتحيز لفريق دون آخر، مثل «الكورييه ديجبيت» و «الجورنال دى كير»، أما الهرج الذى انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضى (أول أبريل) فقد كان الباعث عليه مسلك البوليس، الذى أراد، بغير حق، أن يمنع المتظاهرين من أن يمروا أمام فندق الكونتننتال وفندق شبرد، وأن مسئولية كل ما وقع فى ميدان الأوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده، ولقد كان يخشى أن تؤدى حملة الفرسان إلى قلاقل خطيرة، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة

وفى أغسطس سنة ١٩٠٩ أنذرت الوزارة «اللواء» الإنذار الأول، عملاً بقانون المطبوعات، بحجة أنه نشر مقالة عن شاب هندى يدعى «دنجرا»، عدتها تحريضًا على ارتكاب الجرائم، مما يترتب عليه الإخلال بالأمن والنظام العام، فكان هذا أول إنذار صدر للصحف تنفيذًا لقانون المطبوعات.

وقد أمعنت هذه الوزارة فى العدوان على ضمانات الحرية الشخصية، فسنت فى ٤ يولية سنة ١٩٠٩ القانون المعروف بقانون النفى الإدارى، الذى رجع بالبلاد إلى الوراء سنين عديدة، إذ جعل من حق السلطة الإدارية نفى الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام، إلى جهة نائية بالقطر المصرى، وقد أخذ كثير من الأبرياء بهذا القانون، وكان وسيلة لانتقام بعض العمد ورجال الإدارة من خصومهم الشخصيين، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منفى لمعظم من قضت لجان النفى الإدارى بإدانتهم.

تعديلات فى القانون النظامى

اعتزم الاحتلال، تهدئة لخواطر المصريين، إدخال بعض تعديلات فى النظم الشورية التى كانت قائمة فى البلاد، لعل هذه التعديلات تقنع الأمة، وتصرفها عن الدستور، فتضعف الحركة الوطنية تبعًا لذلك، وتخبو نارها.

ففى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ صدر أمر عال بتعيين الأمير حسين كامل

(السلطان فيما بعد) رئيسا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فكان تعيينه لهذا المنصب سببًا فى ازدياد مكانة المجلس، على أن هذا التعيين كان له غرض آخر، هو إضعاف روح المعارضة والاستقلال فى أعضائه، وقد ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقال منه فى ٣ مارس سنة ١٩١٠، على أثر مقتل بطرس غالى.

وافتتحت الجمعية العمومية يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩ برياسة الأمير حسين كامل، وألقى الخديو عباس خطبة الافتتاح، ولم يشر فيها البتة إلى عزم الحكومة على إنشاء المجلس النيابى، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الأمة فى قرب إعلان الدستور، وأجابت الحكومة على مقترحات الأعضاء الذين طلبوا إنشاء هذا المجلس جوابًا يؤيد موقفها الرجعى حيال هذا الطلب، وأبدى الأعضاء فى الجلسة الختامية استياءهم من جواب الحكومة.

وفى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ صدر قانون بجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية، بعد أن كانت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣، وكانت أولى جلساته العلنية يوم أول يونية ١٩٠٩، وكان لهذه العلنية أثر كبير فى اهتمام الرأى العام بالمجلس ومداولاته، ولفت الأنظار إليه، كما أنها رفعت من قيمته فى نظر الجمهور.

ووضعت الحكومة قانونا لمجالس المديريات تضمن تعديلات لنظامها القديم، أهمها زيادة عدد أعضائها، فجعل لكل مركز عضوين، وخولت سلطة قطعية فى فرض ضرائب إضافية على الأطيان، لا يزيد مجموعها على خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية، لإنفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم.

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الأمة عن المطالبة بالمجلس النيابى، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابى.

ومن التعديلات التى أدخلتها الحكومة فى القانون النظامى سنة ١٩٠٩ تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) فى مجلس شورى القوانين.

رحلة الفقيد إلى الآستانة وأوروبا

ذهب الفقيد إلى الآستانة، لأول مرة في حياته، في أبريل سنة ١٩٠٩، وقد وصلها يوم ١٢ منه، وفي اليوم التالي وقعت الفتنة الرجعية التي قامت ضد الانقلاب العثماني، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد، فكان يرسل إلى «اللواء» الرسائل البرقية والمقالات المسهبة، في وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها، وأخذ يتابع مقالاته، بلا ملل ولا كلال، مما دل على ما غرس في طباعه من الجلد على العمل، وجاءت هذه المقالات بالغة منتهى الدقة، وصارت تاريخًا صادقًا مفصلًا للحركة الرجعية وإخفاقها، وكان يطلق العنان لقلمه في الوصف والتحقيق، كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة، أوفد خصيصًا لهذه المهمة، مقابل أجر كبير، في حين أنه كان متطوعًا لتحرير هذه المقالات التي ملأت صحائف بأكملها، فزادت مكانة اللواء الصحفية، ورفعت شأنه بين الصحف الإخبارية، وكانت الأنباء التي ترد منه أصدق الأنباء، وأكثرها انطباقا على الحقائق.

وعدا هذه المقالات، كان جل عمله أثناء مقامه، بالآستانة، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية، وإحباط مساعي إنجلترا في حمل ترك على الاعتراف بمركز الاحتلال في مصر، وقد نجح في مسعاه، إذ امتنعت الحكومه التركية عن هذا الاعتراف، أو ما يشبهه، ولو صدر منها لكان له من الأثر في اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لإعلان السلطان عبد الحميد عصيان عرابي في إبان الحملة الإنجليزية سنة ١٨٨٢، فإن هذا الإعلان كان له أسوأ الأثر، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية، ولو وجد العرابيون في الآستانة رسولًا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الأليمة.

كان لدعاية الفقيد صداها في الصحف التركية، فأكبرت من شأن مصر، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال، ومجدت الحركة الوطنية المصرية، حتى بديت على صفحاتها فكرة تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر، وجعلها علاقة دولتين

مستقلتين تمام الاستقلال، قال فى هذا الصدد جلال نورى أحد أحرار الترك، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوريان) الصادرة يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٠٩، بعد أن أيد مصر فى جهادها ضد الاحتلال: «على أن مصر عندما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذيلاً للدولة العثمانية كما هى اليوم، فإنه مقام أصبح لا يليق بها، بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية، شبيهة بنظام النمسا والمجر».

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديو بالآستانة، فأرسل إليه برقية، ناشده فيها رد الدستوري إلى مصر، وأعرب عن أمله فى أن تنال دستورها فى عهده، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور، وقد نشرتها معظم صحف الآستانة.

وعاد الفقيد إلى مصر فى أوائل أغسطس، ثم سافر فى سبتمبر إلى سويسرا، لحضور مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف.

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

نشطت الدعاية للقضية المصرية فى أوروبا على عهد محمد فريد، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين، واحتضن الفقيد هذه الحركة، وعضدها على صفحات اللواء، وساعد المؤتمر بماله، وحث المصريين على الاشتراك فيه، وتولى الأستاذ أحمد لطفى المحامى الكبير تنظيم الرسائل التى رغب أصحابها فى تقديمها إلى المؤتمر، واشترك فيه من أحرار الإنجليز المستر كير هاردى زعيم حزب العمال البريطانى، والمستر بارنز، والمستر كتل، والمستر هازلتون، من أعضاء مجلس العموم.

وافتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩، واستمر منعقدًا ثلاثة أيام، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر، وطعن فى سياسة الاحتلال البريطانى، وخطب به من أحرار الإنجليز والأرلنديين المستر كير هاردى، والمستر كتل، والمستر بارنز، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية.

وألقى الفقيد بالمؤتمر خطبة بالفرنسية، ضمنها عرضا شائقا للحركة الوطنية المصرية، ووصفًا للنظام الذى كانت تعانيه البلاد فى عهد الاحتلال وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان من جميع الحاضرين.

وقرر المؤتمر فى ختام جلساته الاحتجاج على الاحتلال، والمطالبة بالجلاء والدستور، فنحا بذلك نحو الفقيد فى مبادئه، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها العمل بقانون المطبوعات، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة.

وقصد المترجم بعد انتهاء المؤتمر إلى باريس ثم إلى لندن، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية، ليستحثه على إثارتها على صفحات الجرائد الإنجليزية، وعاد إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٩.

جهاد الزعيم سنة ١٩١٠

كانت سنة ١٩١٠ مليئة بالمعارك العنيفة، بين الأمة من جانب، والحكومة والاحتلال من جانب آخر، وقد قاد المترجم جيش الأمة فى هذه المعارك بشجاعة وثبات، وضاعف جهوده، وشق للحركة الوطنية طريق النصر، وسط العقبات التى اعترضتها، والمكايد التى دبرت لها.

خطبته فى المؤتمر الوطنى

اجتمع المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠ بدار اللواء برئاسة المترجم، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها.

وأخذ يعدد ما لقيته الحركة الوطنية من اضطهاد.

تعميم التعليم الابتدائى

وطالب بتعميم التعليم الابتدائى المجانى قال: «إن نشر التعليم الابتدائى بين جميع طبقات الشعب، من أقوى الوسائل لترقية الأمة، وأقرب السبل لإنالتها الحرية والاستقلال، ويجب أن يكون قصدنا جميعًا الوصول إلى جعل التعليم الإبتدائى إلزاميا ومجانيا، لكل مصرى ومصرية، أقول مجانيًّا لأنه لا يمكن التوفيق بين الإلزام ودفع أجرة على التعليم، ولأنه جعله مجانيًّا للفقراء وبأجرة للأغنياء، فيه جرح لعواطف الفقراء من التلاميذ، الذين يرون أنفسهم محتقرين فى نظر إخوانهم ومعلميهم، فالديمقراطية الحقة، والمساواة الحقيقية، تقضيان بأن يكون التعليم الابتدائى مجانيًّا لجميع طبقات الأمة، فقيرها وغنيها، بلا تمييز، حتى يشب التلاميذ على حب المساواة، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أن لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم، لا أغناهم».

وطالب بأن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل.

الفلاح والضرائب

وتكلم عن فداحة الضرائب التى تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع المولين فى ذلك الحين فقال:

«وهناك مسألة أخرى يجب على نواب الأمة الاشتغال بها، وهى تحمل الفلاح المصرى أكبر جزء من الميزانية المصرية، فكلكم تعلمون أن لجان تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ فى المائة من الإيجار، بحيث لايزيد ما يدفع عن الفدان عن ١٦٤ قرشا سنويا، وتعلمون أن أصحاب الأملاك المبنية فى المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون جزءًا من ١٢ من إيجار أملاكهم أى ٨٪ تقريبًا، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام ١٩٠٩، ولكن من الغريب إن التجار لا يدفعون شيئا، وكذلك المصارف وأصحاب الأموال المنقولة على العموم، فمن اشترى بجميع أمواله أسهمًا من البنك العقارى أو الأهلى مثلًا لا يدفع للحكومة شيئا، فى حين أن الفلاح الصغير الذى يملك قيراطا أو قيراطين يدفع ثلث إيراده، وإذا نقص المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف، ومنعه من بيع ملكه تسديدًا لمال الحكومة، الذى يبذر باليمين والشمال، فيجب على الكتاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب، ويشرحوه شرحًا وافيًا، حتى يقف الرأى العام على مايصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحمله ما يقصم ظهره من الضرائب، وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يحملوا لهذه المسألة نصيبًا من أهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١)، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين حالة الفلاح المسكين الذى يكد طول سنته هو وزوجته وأولاده، ولا يحصل إلا على القوت الضرورى من الذرة، وإذا نقص محصول القطن عن سداد ما عليه من الإيجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه، فانظروا إلى هذا التعس الذى عليه أساس العمران بمصر، والذى لم تتغير حالته المعاشية، بل هى هى حياة بؤس وشقاء، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر، الفلاح المصرى اتعس فلاح فى العالم، أتعس من

الفلاح الروسى، الذى يضرب بشقائه المثل، ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائى وجعله إجباريا، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإجارات بمناسبة وبغير مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة.

الرسوم الجمركية

وتكلم عن الرسوم الجمركية قال:

«وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام، وهى مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التى تبرمها الحكومة مع الدول، دون أخذ رأى مجلس الشورى، ودون مراعاة صالح البلاد، أو المبادئ الاقتصادية التى تقضى بضرب المكوس على الأصناف التى يوجد مثلها فى البلاد، وعدم فرض شىء منها على ما تحتاج إليه البلاد من الحاصلات، أو ما يكون ضروريًا منها للفقراء».

نقابات العمال

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم:

«العمال فى بلادنا مهملون كالفلاح، فلا قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب، ومن الأمثال العامية (أن الفاعل ديته أجرته)، ولا الحكومة تفكر فى الدفاع عنه، فهى كما قلنا وقررنا لا تهتم إلا بدفع فوائد الديون، أو هى شبه شركة لاستغلال وادى النيل.

«نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطاطئ رأسها أمامها، ولقد أصبح حزب العمال فى إنجلترا من الاحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى، مثل المستر كيرهاردى وإخوانه، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأهدى وافر شكرنا لهذا النائب وإخوانه من الإنجليز

والأرلنديين، الذين حضروا المؤتمر المصرى بجنيف فى شهر سبتمبر الماضى، وعضدونا فى كل مطالبنا، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات، التى قررها المؤتمر المذكور.

«بفضل مجهودات هذه النقابات، وضعت قوانين فى إنجلترا وفرنسا والمانيا، تضمن لكل عامل فى الصناعة أو الفلاحة معاشًا سنويًا متى بلغ سنًا معلومة، ولم يكن لديه ما يسد به الرمق ويمنعه من التكفف، ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب، وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء، ونشأت من ذلك هذه الأزمة المالية الاقتصادية، التى ربما جرت إلى إلغاء مجلس اللوردات، أو على الأقل جزء عظيم من أختصاصاته، كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم.

«ولا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة فى مصر حتى يصبح الصانع والمزارع فى مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض، أو لتحسين حالته المعاشية إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية فى المدن والقرى، لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم، وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون، ولقد بدأ حزبنا المبارك فى تنفيذ هذه الفكرة، فأنشأ فى العاصمة أربع مدارس للصناع، فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من حرف مختلفة، وصنائع متباينة، فتجد النجار بجانب صانع الأحذية، وقاطع الأحجار يكاتف الطباخ، وهكذا، وكلهم متشوقون للتعليم، باذلون جهدهم فى التحصيل، حتى أن الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة فى أقل من ستة شهور، وقد انتشرت هذه الحركة فى كثير من مدن القطر وقراه، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطنى، ومن غيرهم، ولم يكتف أنصار العمال بذلك، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة، تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس، ليخطب فيها المعلمون، والعمال بأنفسهم، بعبارة تكاد تكون صحيحة، ولقد حضرت إحدى هذه الجلسات مع بعض الإخوان، وسمعنا ما ألقاه أثنان من أعضائها، وهما من صانعى الأحذية، وكان كلامهما دائرًا على وجوب إتقان الصناعة لمزاحمة الأجانب.

«وسنسعى فى عامنا هذا الجديد فى تعميم هذه المدارس والجمعيات فى جميع أقسام المحروسة وإننا لا نعدم فى كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها، فإن هذا العمل من أحسن مايمكن لأهل الخير التنافس فيه والصرف عليه، فعليكم إخوانى بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة التعسة، وتأسيس المكاتب الليلية، ومساعدة النقابات بأموالكم وآرائكم، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم فى إلقاء الدروس والمحاضرات النافعة فى هذه المدارس والجمعيات، حتى يترقى العامل الفقير، ويدرك أن له حقًا فى أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم».

وختم خطبته مطالبًا الخديو بالدستور قال:

«إخوانى: الجناب العالى الخديوى موجود الآن بالمدينة المنورة، بجوار قبر أشرف الكائنات، وغدًا تذكار توليته على الأريكة الخديوية، ولذلك اقترح عليكم إرسال تلغراف إلى سموه لتهنئته بعيده الميمون، وللتوسل إليه بالمصطفى أن يرد إلينا الدستور، ليكون ذلك أحسن أثر لقيامه بفريضة الحج المبرور، تحفظه له الأمة، ويذكره له التاريخ مدى الدهور».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، ومطالبة الخديو بالدستور، ولقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد، لما أحتوته من الآراء الصائبة، والأفكار الناضجة، فى شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحليل المسائل الكبرى، التى تتناول الحركة الوطنية فى جميع نواحيها، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان فى معظم مواضعها.

رفض مد امتياز قناة السويس

فى أواخر سنة ١٩٠٩، وأوائل سنة ١٩١٠، شغلت الرأى العام مسألة كبرى، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية، ونعنى بها مشروع مد امتياز قناة السويس، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مستر بول هارفى أخذ يفكر – بهواه – فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة السويس، لمد امتيازها أربعين عامًا، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨، وقد ظل المشروع فى طى الخفاء زهاء سنة، وكان فى عزم وزارة بطرس غالى إنفاذه بسرعة، حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الوطنية، ولكن فريدًا تمكن من الحصول على نسخة المشروع فى أكتوبر سنة ١٩٠٩، فبادر إلى نشرها فى اللواء، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الغبن الذى يصيب مصر من ورائه، وشرح ذلك فى سلسلة مقالات مستفيضة، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها، من الوجهتين السياسية والمالية، وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ – ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨، فاتفق المستشار المالى والشركة، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة، بعد الستين التى كانت باقية، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة، من تاريخ التوقيع على العقد الجديد، فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨، وفى مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه، على أربعة أقساط سنوية متساوية، تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠، وتدفع لها أيضا من صافى أرباحها، جزءًا فى المائة، يدفع من أول سنة ١٩٢١، بالنسبة الآتية: ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣١، و ٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠، و ٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠، و١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠، و ١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨، ويكون صافى

أرباح القناة مناصفة، بين الشركة والحكومة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨، أى فى فترة الإمتياز الجديدة (بدلاً من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر، طبقًا لعقد الامتياز الأصلى).

فالمشروع هو عبارة عن تقدمة مالية لمصر، لا قيمة لها، مقابل مد إمتياز الشركة أربعين سنة، بدلاً من أن تكون القناة وأرباحها، ملكًا لمصر من سنة ١٩٦٨، أو بعبارة أخرى، هو تنازل عن ملكية القناة، هذه المدة الطويلة، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه، وحصة من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه.

وقد حمل الفقيد على هذا المشروع حملات صادقة، وكان نداؤه صيحة الخطر، التى استجابت لها البلاد فى هذه المسألة، فقامت بطوائفها وصحافتها، تنادى بوجوب عرض المشروع على «الجمعية العمومية»، قبل البت فيه، وكادت الحكومة تبرم المشروع، لولا الضجة التى أثارها الحزب الوطنى حوله، فاضطرت تحت ضغط الرأى العام، أن تتريث قبل البت فيه.

وجاء المشروع وما لابسه من الأسرار، حجة جديدة، أيدت حركة المطالبة بالدستور، إذ لو كان فى البلاد دستور، لما فكرت الحكومة فى إبرامه، دون مصادقة نواب الأمة، فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابى، تتمثل فيه سلطة الأمة، وينقذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبى، والاستبداد الداخلى، وكذلك جاء حجة قوية، على أن الحكومة التى كانت قائمة، وإنما تعمل دائمًا على مايرضى الدولة البريطانية، بغير أن تحسب للأمة المصرية حسابًا، أو تقدر لمصالحها أو لمرافقها قدرًا.

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأى العام إلى دعوة «الجمعية العمومية» للانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها، فكان ذلك انتصارًا كبيرًا للحركة الوطنية، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع، ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلاً يسيرًا.

وجدد الفقيد تفنيد المشروع، وكتب عدة مقالات عن أضراره المالية والسياسية.

وبذلت الحكومة مساعى جمة لحمل أعضاء الجمعية على قبول المشروع، ولجأت إلى الوعود تارة والوعيد تارة أخرى، ونشر الأمير حسين كامل رئيس الجمعية حديثا أيد فيه المشروع.

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠) برياسة الأمير حسين كامل، وافتتحها الخديو عباس الثانى، وانتخبت الجمعية لجنة من خمسة عشر عضوًا لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه.

ولم يرد فى الأمر العالى الصادر بعقد الجمعية ولا فى خطبة الخديو أن قرار الجمعية سيكون قطعيًا.

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد، صرح رئيس الوزارة بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيًا، وقد كان هذا التصريح إستجابة لطلب الأمة الإجماعى فى هذا الصدد، وتحقيقًا لرغبة بدت من شركة القناة، إذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق، فاشترطت إقرار الجمعية العمومية.

وفى أثناء نظر المشروع استقال الأمير حسين كامل من رياسة مجلس الشورى القوانين والجمعية العمومية، على أثر مقتل بطرس غالى باشا، صدر الأمر الخديو فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ بتعيين محمود فهمى الذى كان رئيسًا للديوان الخديوى بدلًا منه، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، إذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامى الصادر فى أول يولية سنة ١٩١٣، وحلت محلها «الجمعية التشريعية».

وأتمت اللجنة التى انتخبتها الجمعية مهمتها، ودرست المشروع دراسة مستفيضة، ووضعت تقريرًا مطولًا، واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩١٠، واستمعت إلى التقرير، الذى تلى فى تلك الجلسة، وبعد المناقشة فى المشروع وسماع دفاع الوزارة عنه قررت الجمعية بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ رفضه بإجماع الأعضاء ما عدا الوزراء ومرقس سميكة.

وزارة محمد سعيد

على أثر مقتل بطرس غالى عهد الخديو إلى محمد سعيد الذى كان وزيرًا للداخلية فى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ على النحو الآتى: محمد سعيد للرياسة والداخلية، سعد زغلول للحقانية، حسين رشدى للخارجية، إسماعيل سرى للأشغال والحربية والبحرية، أحمد حشمت للمعارف، يوسف سابا للمالية. وهم أعضاء الوزارة السابقة، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تساير الحركة الوطنية، لما عرف عن محمد سعيد، قبل أن يتولى الوزارة السابقة، من ميوله الوطنية، إلا أن وزارته كانت شرًّا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس غالى، التى كان هو عضواً فيها.

فقد حاربت الوزارة صحيفة الحزب الوطنى «العلم» منذ صدورها، فأصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠، قرارًا بإيقافها مدة شهرين، بحجة أنها خرجت فى كتاباتها عن حد «الاعتدال»، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد ضد الحركة الوطنية.

ورأى الفقيد ألا يسكت صوت الحزب الوطنى مدة الشهرين، فأصدر فى اليوم التالى لقرار الإيقاف جريدة «الاعتدال»، ثم «الشعب» و «العدل» و «الاعتدال» ثانية، ثم عاد «الشعب» إلى الظهور من ٢٥ مارس إلى أن انتهت مدة إيقاف «العلم» فعاد «العلم» إلى الظهور فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٠.

وفى عهد هذه الوزارة جاء الكولونيل تيودور روزفلت Theodore Roosvelt رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق[1] إلى مصر، عن طريق السودان فى مارس سنة ١٩١٠، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية مجد فيها

---

(١) هو قريب للمستر فرانكلن روزفلت الرئيس الأسبق لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية.

الاحتلال ودعا إلى الخضوع لحكمه، ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور، التى كانت على أشدها فقال: «إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتى بإعطائه دستورًا على ورق، لأن تربية الأمة لتصير أهلا لحكم نفسها، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة، بل هى مسألة أجيال متتابعة، إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستورًا على الورق، وبخاصة إذا كان مفتتحًا بعبارات فخمة، من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتى، مع أن شيئا من ذلك لا يكون بتاتًا».

وضرب على هذه النغمة، معارضًا بذلك حركة المطالبة بالدستور فى مصر، وجاءت خطبته تأييدًا واضحًا لسياسة الاستعمار البريطانى، وطعنًا مكشوفًا فى استحقاق الأمة للحكم الدستورى، فأثارت سخط الرأى العام واستياءه، وأرسل إليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى.

وأرسل صورة هذه البرقية إلى الصحف الأوروبية الكبرى، وقررت اللجنة أيضا الاحتجاج على إدارة الجامعة، لسماحها بإلقاء هذه الخطبة فى دارها، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد إلقائه إياها، وأقام الحزب الوطنى اجتماعا بمسرح «بيلوت باسك» بشارع عماد الدين، ألقى فيه على فهمى كامل خطبة ردًا على خطبة روزفلت، وبعد انتهاء الاجتماع، سار الحاضرون جميعًا فى شكل مظاهرة هائلة، يرفرف عليها العلم المصرى، يؤمها الفقيد إلى فندق «شبرد»، حيث كان الكولونيل روزفلت، وهناك نادوا بحياة الاستقلالاوالدستور وسقوط روزفلت، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب.

شجاعة الفقيد فى مهاجمة الخديو

كان بديهيًا كلما ازدادت «سياسة الوفاق» رسوخًا، أن يزداد الجفاء بين الخديو والفقيد، لأن سياسة الوفاق كان مقصودًا منها كما أسلفنا، محاربة الحركة الوطنية.

ولقد جاهر الخديو بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع، فى حديث له

مع المسيو «جان رود» مكاتب جريدة ألطان الباريسية فى أبريل سنة ١٩١٠، إذ قال: «لقد اشتغلت دائمًا فى ترقية بلادى وتقدمها فى الحضارة، ولكن بالأسف وجد قوم متسرعون جدًا، أخروا تقدمها الطبيعى بإلحافهم فى مطالب سابقة لأوانها، ومصحوبة بالضوضاء».

وعرج فى حديثه على الاحتلال والسير الدون جورست المعتمد البريطانى، فقال: «ولى وطيد الأمل فى القيام بمهمتنا، بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييدًا عظيمًا، فى رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير الدون جورست بيننا، يعتبر ضمانة وثيقة لنا، لتحقيق ذلك، وقد سبق لى العمل طويلًا معه عندما كان مستشارًا لوزارة الداخلية ثم المالية، فى خدمة الحكومة المصرية، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة فى العمل».

فرد «الشعب» على حديث الخديو، وكتب المترجم عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فيهما سياسة الوفاق، وبلغ الذروة فى شجاعته الأدبية تجاه سياسة الخديو حين قال:

«لا غرابة فى أن يهتم الرأى العام بحديث الجناب العالى الخديو مع مكاتب الطان المسيو جان رود، فى هذه السنة، ويكون موضوع حديث الملأ فى الأندية والمجتمعات، وموضوع بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها، لأنه أتى بعد حديثه الأول مع المسيو (رنى بيو) مكاتب ألطان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧، ولا يخفى أنه قد وقعت حوادث عظيمة فى خلال هذه السنين الثلاث، غيرت وجه السياسة فى مصر، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير، ومندوب الحكومة المحتلة، صدر الحديث الأول والخديو يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته المبنية على العنف، وإظهار الأمير بمظهر الضعيف أمام الأمة والعالم، وصدر الحديث الثانى والخديو جذل طرب من السير الدون جورست، وسياسته المبنية ظاهرًا على اللين، وإظهار سموه بمظهر الآمر الناهى، وإن كانت الأوامر تأتى فى الحقيقة من لندرة، فتبلغ من الوكالة البريطانية إلى الحكومة، وهى تنفذها كأنها صادرة منها، بناء على محض رغبة وإرادة سمو الأمير، ولذلك رأينا بونًا شاسعًا، بل تناقضًا واضحًا بين الحديثين، خصوصًا فيما يختص بحزبنا الوطنى

الموقر، فقد جاء فى حديث سنة ١٩٠٧ ما يأتى: «ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب دينى، وإنى أنكر ذلك بكل قواى، فإن الشعب المصرى طيب بفطرته، ونزيه ومجد، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

«وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون فى الطلب بإلحاف، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور».

«ولا أدرى ما الذى حمل سمو الأمير على اعتبارنا متسرعين وملحفين فى طلب الدستور، مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة ١٩٠٧ إلى الآن، بل ما زالت هى هى تلك المبادىء التى أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور، والتى تم عليها الاتفاق فى حياة المرحومين لطيف باشا سليم، ومصطفى باشا كامل، فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦، قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى كامل فى خطبته بالإسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بنحو سنة، نعم هى هى مبادئنا التى بناء عليها سعينا فى حصول التوقيع من الأمة، على طلب الدستور من سمو الأمير، وبناء عليها قدمنا إلى جنابه العالى تلك العرائض فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨، فقبلها منا بكل بشاشة، وشجعنا على أن نستمر فى هذا الطريق، والحصول على كل ما يمكن من التوقيعات لتقديها لسموه، بعد عطلة الصيف، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات (اللواء)، وفعلاً قدمنا باقى العرائض فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ إلى سعادة رئيس الديوان الخديوى، بجواب منا نشر فى اللواء فى حينه، فهل ما كان جائزًا ومطابقًا للعقل والحكمة فى سنة ١٩٠٧، أصبح يعتبر تسرعًا وإلحافا فى سنة ١٩١٠؟ إذا كانت الظروف السياسية تضطر أحيانا رؤساء الحكومات إلى المسالمة، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسنا أمس، فالأمم لا تغير مطالبها الطبيعية، ولا تتقهقر مطلقًا إلى الوراء بمجرد استبدال كرومر بجورست، فإنهما فى عينها سواء، كلاهما يمثل الاحتلال الممقوت، وكلاهما يخدم بلاده بإخلاص لأمته ولحكومته، وأن اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر فى الشكل، فإذا كانت دواعى السياسة ومقابلة المجاملة بمثلها قضت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسميه سرعًا وإلحافا، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير

سياستنا أو تعديلها، فإننا لا ندأب نطالب بالجلاء والدستور حتى ننالهما، ولا يعقدنا عن السير فى طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦، ما تراه من مظاهر سياسة الوفاق، كما لا ينقص من همتنا رمينا بأننا متسرعون، أو ملحفون، إذ لا تسرع فى طلب الدستور، ذلك الحق الطبيعى الذى منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها، فإننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل.

«يقول الجناب العالى إن تسرعنا هذا يؤخر الإصلاح الذى بدىء به بفضل سياسة الوفاق، ونحن نقول إنه لولا هذا التسرع الذى كان محبوبا فى سنة ١٩٠٧ وأصبح ممقوتًا فى سنة ١٩١٠، لما بدىء فى هذا الإصلاح أن كان ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحًا أو تقدمًا نحو الدستور.

«ما هذا الذى حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق؟ وما هذا الذى منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعى الوطنيين المخلصين؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شىء خصوصًا بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسوا ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة؟ أهذا كل ما يمنون به علينا؟ أتوسيع نطاق مجالس المديريات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية، وكانت نتيجتها زيادة ضريبة نحو ٢٥٠ ألف جنيه على أصحاب الأطيان، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان، أو مشتريات السكة الحديدية، أو ماهيات كبار الموظفين الذى يشغلون وظائف لم تخلق إلا لهم وفى كل سنة تزداد مرتباتهم، كنا نود لو توسع الجناب العالى فى الشرح، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة، التى أظهرنا للأمة ضررها، من أول يوم بدىء فيها، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالاً على البلاد.

«كيف تعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية، حتى الأعضاء المعينون من قبل الحكومة، على طلب ما ننادى به صباح مساء وهو الدستور، وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقلين للمساعى التى تبذل لتوصلنا إلى أمنيتنا؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت عن إظهار عيوبه للملأ؟ هذا مالا يكون

أبدًا، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الإهانة والتعذيب، فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم.

«قال سمو الأمير: إنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة البلاد الذى يؤيد مصر تأييدًا عظيمًا فى رفع شأنها وتمدينها، وأن وجود ممثل هذا البلاد سير الدوناجورست بيننا يعتبر ضمانة وثيقة لنا لتحقيق ذلك».

«فحق لكل قارىء أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التى تعتبر مبدأ تاريخ جديد فى سياسة مصر فإن هذا التصريح اعتراف صريح، بأن لإنجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه فى رفع شأن البلاد وتمدينها، إذ يجب على كل خادم مخلص للبلاد، ألا يقلل من شأن هذا التصريح ولا أن يهمله ويسكت عنه، فإن عواقبه ستكون عظيمة جدًّا على مستقبل مصر بإزاء إنجلترا ومركزها السياسى فيها، كنا لغاية الآن نقول إن مركز انجلترا فى مصر غير شرعى أو مبنى على القوة الغشوم ليس إلا، ولما قال اللورد سالسبرى فى سنة ١٨٩٨ إن الانجليز دخلوا مصر بالسيف، أرسل إليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس، محتجًا على هذه الدعوى الباطلة، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن وقد صرح سمو الأمير بأنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة الإنجليز ؟..

«يكون جوابنا أن هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئًا، ولا يؤثر فى حقوق الأمة أقل تأثير، هذا إذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الأمير تمام التعبير، ولم يحرف الكلم عن مواضعه، ولم تعلن المعية السنية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسى فى مايو سنة ١٩٠٨.

«ولذلك لا نطيل الشرح فى هذه النقطة الخطيرة، مرجئين إيفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت المعية[١] عليه، أو ينفى أو يعدل من قبلها، وإنا لمنتظرون».

---

(١) حاشية الأمير.

. ولم يصدر من المعية أى بيان ينفى أو يفسر الحديث، وتبين أنه حديث الخديو بنصه، وازداد الجفاء بين الفريقين، وسارت الوزارة فى طريقها معتزمة تأييد «سياسة الوفاق».

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

أمعنت الوزارة فى محاربة الحركة الوطنية، فوضعت قانونًا يقضى بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح، والسبب الذى دعاها إلى هذا التعديل، أنها رأت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم، أمام درجتين: ابتدائية واستئنافية، وفى هذا من الضمان للصحافة ما فيه، فضلًا عن أن أحكام محاكم الجنح فى التهم الصحفية لم ترض الوزارة، فرأت إحالتها إلى محاكم الجنايات، إرهابا للصحفيين من ناحية، ولكى تحرمهم إحدى درجتى التقاضى من ناحية أخرى.

وسنت قانونًا آخر بتعديل نصوص قانون العقوبات، لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة، وذلك لما رأته من براءة المتهمين بالاشتراك فى جريمة مقتل بطرس غالى لعدم توافر ركن الاشتراك، وقد أشارت الوزارة إلى هذا السبب فى مقدمة المذكرة الإيضاحية التى وضعتها وزارة الحقانية لهذا القانون.

وتناول التعديل أيضا، منع نشر المرافعات فى القضايا الجنائية، إذا رأت المحكمة أن فى نشرها بواسطة الصحف إضرارًا بالنظام العام، ثم تقرر المسئولية الجنائية على مديرى الصحف بالنسبة لما ينشر فيها، حتى ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائى، وأضاف القانون نصًا جديدًا يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول، ولو لم يكن مقرونًا بطلب، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب إلا على التهديد المقرون بسلب المال، وكان الغرض الحقيقى من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين، الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، لدعوتهم إلى مناصرة الأمة فى طلباتها.

وكان من النتائج الأولى لإحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، أن حوكم الفقيد أمامها، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، كما سيجيء بيانه، ولو حوكم أمام محكمة الجنح لكان من المحقق أن تقضى ببراءته، لأن التهمة التى حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون.

وتدخلت الوزارة أيضا فى حرية التمثيل، فمنعت تمثيل الروايات التى ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية، ووضعت لائحة للمسارح هى أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم.

ولا مراء فى أن صدور هذه التشريعات الرجعية، كان نتيجة لتحالف الخديو والوزارة من ناحية، والاحتلال من ناحية أخرى، على الحركة الوطنية. وصدى لحديث الخديو الأخير فى جريدة الطان، قال المترجم فى هذا الصدد بعنوان «سياسة الوفاق».

«نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم «مصطفى كامل» عقب حديث المستر ديسى: إن الأمة غير مرتبطة بما يقوله الأمير فى مثل هذا الموضوع الخطير، وإن بطانة سموه ووزارته يسيئان إليه أكبر إساءة فى عدم الإشارة عليه بتصحيحه، إذ أن مثل هذا التصريح لا يمكن أن يروق فى أعين الشعب، الذى لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيتها وتمدينها فلسموه أن يثق بالمحتلين، ويعتمد عليهم فى ترقية بلاده، ولكن الأمة بأجمعها – باعتراف السير الدون جورست – لا تثق بمقاصد المحتلين، لا فرق بين أهل الطبقتين العليا والوسطى، ولا الغوغاء أنفسهم، ويحق للأمة أن لا تغير اعتقادها فى المحتلين، بعد ما رأته منهم فى هذه المدة الطويلة، وكيف تغير اعتقادها فيهم، وتصدق بحسن نيتهم، بعد أن ظهر لها عكس ذلك، من عهد دخولهم البلاد، وبعد ما أتوه مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف فى مسألة الحدود ومسألة تعيين فخرى باشا، وغير ذلك من المسائل التى لا تحصى ولا تعد، كيف نجارى سمو الأمير فى هذه السياسة، والإنجليز لم يقدموا أقل برهان على حسن نيتهم نحونا، وإخلاصهم فى مساعدتنا على التقدم، بل هم على العكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك إلا اتخذوها، وآخر برهان على ما نقول

التعديلات الجديدة التى يراد إدخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنح التى تقع بواسطة الصحف، أو طرق النشر الأخرى، وفيما يختص بالاشتراك، وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب نشر تقرير المعتمد البريطانى السنوى، الذى يهدد فيه الأمة والصحافة باستعمال القسوة معهم، وإحلال سياسة القوة محل سياسة اللين».

صوت مصر فى أوروبا

جهاده الكتابى والخطابى

سافر الفقيد إلى أوربا فى أوائل مايو سنة ١٩١٠، ليتابع دفاعه عن القضية المصرية، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة، وجاهد فى سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد، فأظهر للملا حقيقة الحال فى مصر، وشرح المسألة المصرية، ومطالب المصريين، فى خطبه بباريس، وليون، ولندن، واستوكهلم، وفى مقالاته وأحاديثه فى الصحف الأوربية، واشتراكه فى المؤتمرات الدولية، حتى صارت المسألة المصرية، موضع العناية والمناقشة فى الصحف والدوائر الأوربية.

فما أن وصل إلى باريس حتى ظهر أول سعى له فى الدعاية للمسألة المصرية، وذلك أن الأستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية، ألقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية، حضرها جمع غفير من رجال السياسة والعلم والأدب، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية، وأفاض فى الثناء على مصطفى كامل، وجهاد الحزب الوطنى وأعماله ومبادئه، وخلص من خطبته إلى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور.

ونشر الفقيد بجريدة «النوفيل» الباريسية بعددها الصادر فى ٢٧ مايو حديثا طويلًا عن المسألة المصرية، دافع فيها عن مطالب الوطنيين وآمالهم.

وظهر له بجريدة «الاكلير» الباريسية مقال عن الحركة الوطنية، ووسائل الحكومة فى قمعها.

ونشرت له جريدة «السييكل» حديثا آخر عن شئون مصر وأذاع فى جريدتى «الاكلير» و «المانشستر جارديان» الإنجليزية احتجاجا قويًا على الكولونيل روزفلت، لمناسبة خطبة له بلندن، ألقاها فى شهر مايو سنة ١٩١٠، تعرض فيها أيضا لمصر، وزعم أن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوروبا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية، وأنهم منحوها خير حكومة، قال فى احتجاجه :

«زعم ذلك الخطيب فى خطبته، أن إنجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوروبا، ولا جرم أنه مخدوع فى زعمه، فإن إنجلترا دخلت مصر بخديعة، مدعية الدفاع عن العرش الخديوى ضد الثورة العرابية، ولا يزال وزراؤها يعترفون إلى اليوم بأن احتلالهم وقتى، نعم إن هذا الاحتلال الوقتى لا يزال باقيًا بعد ثمان وعشرين سنة، وهو يهددنا بالبقاء أيضا، ولكن مصر ليست مستعمرة إنجليزية ولا تحت حماية الإنجليز، فقد أظهر المستر روزفلت نفسه إنجليزيا، أكثر من الإنجليز، ولا جدال فى أن خطبته أملاها عليه الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لإحدى الأمم الكبيرة المتحضرة، التى لم تخش الحرب، ولم تهب الموت فى سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الإنجليز أنفسهم، ولقد أراد روزفلت أيضا أن يقوم لإنجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التى قدموها له فى السودان، ونسى أن مصر هى الدافعة لثمن كل ذلك، لأنها هى التى تتحمل وحدها مصارِيف تلك البلاد».

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذى جريدة «العلم» بمقالاته ورسائله الوطنية، يستحث فيها المصريين على مجاراة الأمم الحية فى تعلقها باستقلالها وحريتها، ومن أبلغ ما كتب فى هذا الصدد، مقالة عن زيارته للمنزل الذى ولدت فيه «جان دارك» بقرية دومريمى «Domremy» بمقاطعة الفوج Voages بفرنسا، قد كتب على دفتر الزائرين بالمنزل المذكور الكلمة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة:

«Hommage d'un patriote e´gyptien á la grande patriote française» 29 mai 1910. **Mohamed Farid**

«تحية من وطنى مصرى، إلى الوطنية الفرنسية العظيمة» ٢٩ مايو سنة ١٩١٠.

محمد فريد

وكتب فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ من «نانسى» مقالة بليغة عن ذكرى ١١ يونية سنة ١٨٨٢ تحت عنوان «جرح الوطنية لا يندمل» وكان لتضلعه فى التاريخ أسلوب رائع فى الحديث عن الذكريات الوطنية.

وألقى بباريس يوم ١٤ يونية سنة ١٩١٠، خطبة ضافية بالفرنسية، عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر، وكان الاجتماع برئاسة المسيو هربت، العضو بمجلس شورى الدولة، وحضور جمع حاشد، من رجال السياسة والأدب، فدافع الخطيب عن حق مصر، فى الجلاء والدستور، وكان لخطبته وقع عظيم فى نفوس السامعين، لما احتوته من الحقائق الدامغة، عن سوء الحالة فى مصر، من ناحية التعليم والرى، والمالية والجيش والقضاء، ونظام الحكم، وعلق على الخطبة الأديب «الفريد دوران» الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس.

وكتب المسيو «لانسان» وزير البحرية الفرنسية السابق، مقالة فى جريدة «السييكل» مؤيدًا هذه الخطبة.

وألقى يوم ١٨ يونية سنة ١٩١٠ خطبة أخرى بمدينة ليون، فى حفلة رأسها المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدى، ووكيل محافظ المدينة، نائبًا عن المسيو هريو Herriot المحافظ «رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة ثم رئيس الجمعية الوطنية فيما بعد»، وحضرها كثير من أساتذة الجامعة ورجال السياسة والصحافة والمصريون المقيمون بليون، وقدم المسيو لوبلان الخطيب إلى الحاضرين بقوله: «إن حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة وإقدامًا، وهى الحزب الوطنى المصرى، الذى أخذ على عاتقه أن يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها وسعيه فى نشر التعليم والأفكار الحديثة بين أبنائها».

ثم ألقى الفقيد خطبته فى تاريخ الحركة الوطنية، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته، وخطب بعده المسيو جرفيه كورتلمون، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بجامعة ليون.

وذهب المترجم إلى لندن، ليواصل دفاعه عن القضية المصرية، وحضر «مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق»، وألقى فيه يوم ٢٩ يونية سنة ١٩١٠ خطبة هامة باللغة الفرنسية، ترجمت إلى اللغة الإنجليزية، شرح فيها أعمال المحتلين فى مصر ومطالب الوطنيين، ودحض التهم التى تفتريها الصحف الاستعمارية، وقد تجلت

فى هذه الخطبة روح الفقيد الوطنية، وسعة اطلاعه، وإلمامه بدقائق المسألة المصرية.

قال فى مستهلها: «إنى أعد نفسى سعيدًا بإلقاء هذه الخطابة فى إنجلترا، وأمام ملأ جلهم من الإنجليز، ولا ريب فإنى أتمتع فى نفس إنجلترا بحرية أكثر من الممنوحة لى فى مصرنا التعسة، المحكومة بنفر من الاستعماريين الذين يضرون الأمة الإنجليزية من حيث يظنون لها النفع، وإنى أصرح لكم فى بدء خطابتى، أنى أوجه كلامى إلى الأمة الإنجليزية، لا بصفتها أمة محتلة، ولكن بصفة كونها أمة حرة كما وجهت كلامى إلى الأمة الفرنسية فى الخطابات التى ألقيتها فى باريس وليون، وكما أوجه الكلام إلى أية دولة متمدنة أخرى، **نحن لا نقبل أبدًا الاعتراف بالإحتلال الإنجليزى**، فإننا نعتبره غير شرعى كما نعتبره مؤسسًا على القوة الغشوم التى لا يجوز مطلقًا أن تكون أساسًا لحق من الحقوق، وإذا كان فى استطاعة الحكومة الإنجليزية إعلان حمايتها على مصر، أو إلحاقها بممتلكاتها، مدفوعة إلى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين، فإن مركزها فى مصر سيظل كما كان غير شرعى، فإن القوة قد تغلب الحق، ولكن لا تعلو عليه، كما أن حقنا فى استقلال البلاد التى فيها ولدنا، وفيها دفن أجدادنا هو حق لايسقط مطلقًا، وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة، أو رفع الحماية عليها لا يسلبنا إياها، وما دام الحق فى جانبى، فلا تثريب على إذا تكلمت رافع الرأس عالى الصوت جازمًا إن الحق لابد أن يعلو، وإن مصالح إنجلترا تحتم عليها اتخاذ الأصدقاء فى البلاد التى لها مصالح فيها، فذلك خير لها من معاداة أهلها».

ثم أتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢، وكيف بسط الإنجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى أواخر عهد الخديو توفيق.

ثم ذكر سياسة الاحتلال فى عهد الخديو عباس الثانى، وكيف كان يعارضها فى أول عهده، وتكلم عن تدخل اللورد كرومر فى شئون الحكومة، وسلطانه عليها، ثم استقالته على أثر حادثة دنشواى، وشرح سياسة خلفه السير الدون جورست، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديو، وذكر استقالة وزارة مصطفى فهمى «نوفمبر سنة ١٩٠٨»، ثم تأليف وزارة بطرس غالى، وإعادتها قانون

المطبوعات، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية.

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التى سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية، والتى تقدم الكلام عنها.

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم، والتصفيق المتواصل، وهتفوا جميعًا بعد انتهائها: لتحيى مصر، لتحيى الوطنية، ليسقط الاستعمار.

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت، وقال تعليقًا على الخطبة: «إننا نلوم الروسيا لعدم وفائها بالجلاء عن إيران، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا بالجلاء عن مصر»، وأعرب عن أمله فى أن يكون للمؤتمر تأثير قوى فى الرأى العام البريطانى، فيصلح ما أفسدته الحكومة، ويجبرها عن أن تفى بوعودها للمصريين.

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد فى مصر، وأكبر الشعب من الزعيم جرأته وشجاعته الأدبية فى الجهر بمطالب مصر والنداء بها فى عاصمة الإمبراطورية البريطانية.

خطبته فى مؤتمر السلام باستوكهلم

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بنى الإنسان بمدينة استوكهلم عاصمة السويد، فى شهر أغسطس سنة ١٩١٠، وكان مؤلفًا من مندوبى جمعيات السلام فى العالم، وأعضاؤه من صفوة العلماء فى مختلف البلدان، تختارهم جمعيات السلام فى كل أمة، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض، وإبطال حق الفتح، وجعل كل أمة فى العالم حرة تحكم نفسها بنفسها، واتخاذ التحكيم أداة لفض كل نزاع بين دولة وأخرى، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة، وجعل أحكام التحكيم نافذة، وقد اجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده فى استوكهلم، وصار له مئات الألوف من الأعضاء فى كل الممالك من أنصار السلام، وانتشرت مبادئه انتشارًا عظيمًا، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة، فلما أوشك

المؤتمر الثامن عشر أن ينعقد باستوكهلم، كان الفقيد مقيماً بباريس، بعد أن قضى مدة علاجه بفيشى، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين هذه المجموعة الراقية من مندوبى الأمم المتحضرة، فبادر إلى الاشتراك فى المؤتمر، وأرسل قيمة اشتراكه إلى السكرتيرية، فجاءه الرد بقبول عضويته، فسافر من باريس إلى استوكهلم وحضر جلسات المؤتمر، وكان هو المصرى الوحيد بل الشرقى الوحيد الذى حضره.

افتتح المؤتمر يوم أول أغسطس سنة ١٩١٠، فى حفلة فخمة، حضرها وزراء السويد ووكلاء الدول الأجنبية، وأساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة، وألقى البارون بوندى رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح.

ثم نهض بعده الكونت توب Taube وزير خارجية السويد، فألقى خطبة شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر، وأشاد بالغرض النبيل من اجتماعهم وهو إسداء الخير للإنسانية، وتفهيم الشعوب معنى التعاون والإخاء، ونصرة العدل على الظلم، وألمع إلى أن القرارات التى يصدرونها، هى صدى أصوات الضمائر الإنسانية، التى تنبه الشعوب من غفلتها، وأنه وإن كان من العسير محو كل وسائل الحرب مادام العلم والإيمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية الكامنة فى الإنسان منذ نشأته، لكن أنصار الحق والسلام ماضون فى مسعاهم، عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم، ثم نوه بمقام الوطنية فى الأمم كافة، وأشار إلى أن الميل إلى السلام لا ينبغى أن يؤدى إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها، وأن الشخص الذى يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب، لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما أن الأمة التى ليست أهلاً لتضحية كل شىء فى سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم، تفقد حقها فى البقاء، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

وأعرب عن أمله فى أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعًا عظيمًا خالدًا.

وقد ألقى الفقيد بالمؤتمر يوم ٥ أغسطس خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية.

واقترح فى ختام خطبته على المؤتمر إصدار القرار الآتى: «يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التى تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة، وكذلك مصلحة التجارة الدولية، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها، بضمانة الدول العظمى، وبأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية».

فتناقش المؤتمر فى المسألة المصرية، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية:

«بعد أن استمع المؤتمر بكل عناية إلى أقوال حضرة محمد بك فريد فى شأن مطالب المصريين، قرر إظهار عظيم عطفه على الشعب المصرى، وإحالة المسألة المعروضة إلى لجنة المؤتمر فى برن، اعترافًا بما لها من الأهمية الدولية، لإدراجها ضمن المسائل التى ينظرها المؤتمر فى انعقاده القادم».

وبذلك نجح المترجم فى جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام، وقد قرر المؤتمر أن يكون اجتماعه التالى فى أكتوبر سنة ١٩١١ بمدينة روما، ثم حالت الحرب الطرابلسية التى نشبت فى ذلك التاريخ دون عقده فى موعده، فتأخر إلى السنة التى تليها، إذ انعقد بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢، وخطب فيه الفقيد كما سيجىء بيانه.

وعاد الفقيد إلى باريس يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠، واستمر يدافع عن القضية المصرية فى الصحف، فنشرت له جريدة «الأومانتييه» التى كان يديرها الزعيم الاشتراكى «جان جوريس» «Jean Jaurès» حديثًا مهدت له بقولها:

«بينما نرى الثورة ناشبة فى الهند، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الإنجليز، وقد كان مؤتمر السلام منعقدًا منذ أيام بمدينة استوكهلم، وأصدر قرارًا فى مصلحة مصر، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا».

ثم قالت: «وقد رأينا أن نقابل حضرة فريد بك، ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية، لأنه أجدر شخص باطلاعنا عليها».

فسأله المكاتب: ما هو أصل حركتكم الوطنية؟.

فريد بك: إن الحركة الوطنية المصرية، هى فى آن واحد، حركة وطنية ديمقراطية دستورية، ومنذ سنة ١٨٧٩، أخذ عرابى يطالب بدستور إعطاه الخديو إيانا فى سنة ١٨٨١، ولكنكم تعلمون أن الإنجليز انتهزوا فرصة الجدال القائم بين الخديو والبرلمان، وتدخلوا فى المسألة بقوتهم، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية، وتسلطوا على البلاد.

المكاتب: بأى طريقة تنفذ السلطة الإنجليزية؟ أليست مصر اسميا مستقلة؟

فريد بك: نعم، هو ذلك من الوجهة القانونية، فإن المعتمد البريطانى هو عبارة عن قنصل جنرال فقط، لا يمتاز بشىء عن بقية قناصل الدول.

المكاتب: ولكن ما هى حقيقة الأمر فى الواقع؟

فريد بك: الحقيقة أن سلطة المعتمد البريطانى، تعادل سلطة معتمد فرنسا فى تونس، ويوجد بجانب كل وزير مستشار إنجليزى، هو فى الحقيقة صاحب الأمر والنهى، وكلمته هى العليا فى الوزارة، ويوجد أيضا السردار، وهو موظف إنجليزى كبير، يرأس الجيش المصرى ويحكم السودان.

وشرح الفقيد الحالة فى مصر شرحًا مستفيضًا.

حضوره المؤتمر البرلمانى

وحضر المترجم المؤتمر البرلمانى، الذى انعقد فى أغسطس سنة ١٩١٠، بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا، ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه، لأن مصر لم تكن إلى ذلك الحين بلدًا دستوريًا، فلم يكن لها حق الاشتراك فى المؤتمر، وإنما اشترك فيه، باعتباره نائبًا عن جريدتى «العلم» و«البلاغ المصرى».

ونشرت جريدة «الاتوال بلج» «L'Etoile Belge» – الكوكب البلجيكى – حديثًا له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر، قال فيه:

«إن مصر لسوء الحظ لم تشترك فى هذا المؤتمر، وما ذاك إلا لأننا ليس لدينا مجلس نيابى، فقد ألغى الإنجليز فى عام ١٨٨٢ مجلس نوابنا، وأحلوا محله مجلسًا تشريعيًّا، ليس له إلا صوت استشارى، وليس له أدنى رقابة على الشئون المالية».

ثم قال: «إننا نبذل الجهد لإيقاف الرأى العام فى العالم أجمع، بجميع الوسائل، على حالتنا الحاضرة، وهذه الحالة مخالفة لأحكام القانون الدولى، نحن نريد أن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية، وهذه المطالب تنحصر فى كلمتين: الجلاء والدستور، وإننا نريد أن نصل إلى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الأحرار، فى بلاد العالم كافة»، وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية، وعرج على المؤتمر الوطنى، الذى اعتزم عقده فى باريس يوم ٢٢ سبتمبر والذى سيجىء الكلام عنه.

المؤتمر الوطنى ببروكسل

سبتمبر سنة ١٩١٠

رأيت مما تقدم فى الفصول السابقة كيف أن جهاد محمدفريد لم يقتصر على بث روح الوطنية، ورفع لواء المقاومة فى مصر، بل تخطى حدودها، للدفاع عن قضيتها فى الخارج، بمقالاته وأحاديثه فى الصحف، وخطبه فى المحافل والمجتمعات.

وأعظم مظهر لهذا النوع من الجهاد، هو مؤتمر بروكسل، فقد أعتزم فى سنة ١٩١٠ عقد مؤتمر وطنى بباريس دعا إليه أكبر عدد من رجال السياسة والأدب والاقتصاد فى أوروبا، لكى يسمعهم صوت مصر، ويطلع العالم الأوربى على أحوالها وحقائقها، ولكى يقف الملأ على ما عمله الاحتلال فيها، ويتحقق كذب المفتريات التى تذاع عن مصر وعن الحركة الوطنية، وقد اختمرت الفكرة فى ذهنه فى أوائل تلك السنة، فعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ، فكان أن تألفت فى أغسطس سنة ١٩١٠ لجنة من بعض رجال الحزب الوطنى البارزين، لتنظيم أعمال المؤتمر والدعوة إليه.

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠، واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتبًا لها بباريس بشارع جليلة Gdlilee رقم ٦٣، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون Serpont لعقد جلسات المؤتمر.

ودعا المترجم الأمة إلى تأييد المؤتمر، وكتب فى هذا الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان: «إلى الأمة المصرية»، بعث بها فى أواخر أغسطس من باريس، إذ كان يعد المعدات لعقد المؤتمر، أظهر فيها فوائده ومزاياه مع نبذة عن المؤتمرات التى عقدها الحزب الوطنى، وعرج على أخلاق الأمة، فدعا إلى التحلى بالشجاعة الأدبية، لكى تقوى الحركة الوطنية.

وبذل وأنصاره جهدًا كبيرًا فى تنظيم المؤتمر وإعداد موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة فى مختلف البلدان إلى الاشتراك فيه، لكى يأخذ مكانه اللائق به، فيكون

فى أبهى صورة وأروع مظهر، وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة رجال السياسة والأدب والاجتماع، فمن فرنسا: مدام جولييت آدم، وقد منعها المرض من الحضور، والمسيو بوكييه العضو فى مجلس النواب، والمسيو بوفيزاج Beduvisdge العضو فى مجلس الشيوخ، والمسيو كولان العضو فى مجلس النواب، والمسيو جرفيه كرتلمون، والبارون جود فروادى كندى، والمسيو جاسباران العضو فى مجلس النواب، والمسيو لا جرديل مدير مجلة الحركة الاجتماعية، والمسيو رويسان الأستاذ بجامعة بردو، والمسيو جوستاف روانيه، والمسيو أوجانيور Augogneur العضوان بمجلس النواب.

ومن إنجلترا وأرلندا: المستر كيرهاردى Keir Hdrdie زعيم حزب العمال، والمستر ويلفرد بلنت Welfred Blunt نصير المسألة المصرية، والمستر برنز، والمستر ديللون، والمستر كتل، والمستر هازلتون، أعضاء مجلس العموم.

ومن ألمانيا: المسيو هوبتمان Hauptmamn العضو بمجلس نواب بروسيا، والبارون فنلاند ياور أول ملك بافاريا، والدكتور هوفر Hofer عضو مجلس الرشستاج الألمانى، والدكتور وايجلت Weigeıt الأستاذ فى الحقوق، والذى صار المستشار القضائى للبنك الألمانى، ورئيس لجنة التموين العليا بألمانيا فى الحرب لعالمية الأولى.

ومن المجر : الدكتور جرسوين العضو ببرلمان المجر، ومن إيطاليا: السنيور دوجو برناتى Degubernati عضو مجلس الشيوخ، والسنيور بوجيانو دكتور فى الحقوق، ومن النرويج: المسيو جون لند، مدير البنك النرويجى ومدير الجمارك بالنرويج ورئيس البرلمان سابقا، ومن الروسيا: الكونتيس كستيكا، وسليم بك بيبيتوف، والأمير والأميرة كتشوبى، ومدام كتشدكوفا، الحائزة للدكتوراه فى العلوم الاقتصادية، وغير عؤلاء عشرات من رجال القانون، ومشاهير الأطباء والمهندسين والكتاب، من بلجيكا ورومانيا والسويد وتركيا، وعشرات من الهنود والهنديات، نذكر منهم: المستر كرشتنا فرما، الزعيم الهندى، صاحب جريدة «انديان سوسيولوجست» ومدام كاما محررة جريدة «باندماترام»، ومدير جريدة ذى تلفار الهندية.

وقد قبل رئاسة الشرف، كل من المستر بلنت، والمستر كير هاردى، والمسيو أوجانيور، النائب عن مدينة ليون فى مجلس النواب الفرنسى، والسنيور دجو برناتى، العضو فى مجلس شيوخ إيطاليا.

وبينما كان المؤتمر يوشك أن ينعقد، قررت الوزارة الفرنسية، وكان يرأسها المسيو بريان Beriamd منع عقد المؤتمر بباريس، مجاملة للحكومة البريطانية، وإرضاء لها.

وأبلغ المسيو تيسييه Tisseut مدير مكتب المسيو بريان الفقيد أسباب هذا القرار بقوله: «إن مؤتمركم له صبغة سياسية، فهو يرمى إلى المطالبة باستقلال مصر، بإجلاء الإنجليز عنها، فى حين أن الحكومة الفرنسية متعهدة فى الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤، أن لا تطالب إنجلترا بشىء من هذا القبيل، فالسماح بعقد مؤتمركم يمكن أن يعتبر منافيًا لروح الاتفاق الودى».

فاعترض الفقيد على هذا البلاغ، ولكن ذهب اعتراضه سدى أمام إصرار وزارة بريان على ما قررت.

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم فى نفوس المصريين، إذ ما كانوا يعتقدون أن باريس التى كانت مهد الحرية، ومشرق الثورة، يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصرى فيها، وهى التى تؤدى الثوريين والفوضويين، بله الأشرار والمجرمين، ولكن تحالف الاستعمار وتآمره قد وضع الحركة الوطنية أمام هذا القرار الجائر، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على النفوس، وذلك لضيق الوقت، وكثرة ماذهب من النفقات فى سبيل إعداد معداته بباريس، ولكن همة الفقيد وزملائه قد تداركت الأمر بحزم، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور، وقررت إقامته فى مدينة بروكسل، فى الموعد الذى كان محددًا له بباريس، وكان الوقت لا يتسع حقًا لذلك، لأن قرار المنع قد أبلغ للرئيس، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بأسبوع، ومع ذلك، فقد تذرع المترجم وأعضاء لجنة المؤتمر بكل ما لديهم من عزيمة وهمة، حتى اجتمع فى بروكسل فى الموعد نفسه، فكان انعقاده بها فوزًا كبيرًا للحركة الوطنية، واحباطًا لمكايد السياسة الاستعمارية.

وأقام الفقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الأليزيه بالاس، يوم ٢١

سبتمبر، ليتعارف فيها أعضاء المؤتمر وضيوفه، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر، فأقامتها اللجنة قبل الرحيل عن باريس، إذ لم يشملها قرار المنع، وقد حضرها كثير من مندوبى الأمم، ونواب البرلمانات الأوربية وعدد كثير من الهنود والشرقيين، وكانت من أفخم الحفلات وأروعها.

اجتمع المؤتمر برئاسة المترجم فى منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ بمدينة بروكسل ببهو صالون مودرن Salons Modernes بشارع أوجست أورست August Orst وأعلن الرئيس افتتاحه بين تصفيق الحاضرين وهتافهم.

ثم ألقى خطبة ضافية بالفرنسية، شرح فيها المسألة المصرية ومركز الاحتلال بإزاء مصر وأوروبا، وأبان أن القضية المصرية لا تعنى مصر وحدها، بل هى قضية عالمية، تتصل بأمم الأرض جميعًا.

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية وأعلن أنه يجتمع فى كلمتين الجلاء والدستور.

وختم خطبته بكلمته المأثورة: «**إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لا نعرف التسليم لأعدائنا، ولا التنازل عن مطالبنا**».

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين.

وتليت البرقيات، والرسائل الواردة، بتهنئة المؤتمر وتأييده، ومعظمها من مختلف نواحى مصر وهيئاتها وجماعاتها، وبعضها من أنصار مصر فى الشرق والغرب.

ثم تليت خطبة المستر ويلفرد بلنت. الذى اعتذر عن تخلفه عن الحضور، لمرضه وشيخوخته، وقد ضمنها تأييده للمصريين فى جهادهم، وختمها بنصائح ثمينة، تشف عن صدقه وإخلاصه، قال: «احذروا منا، فإننا لانريد لكم شيئا من الخير، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية، ومادمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى إليه من أجل البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر، وأن نستخدم أموالكم لتنمية

ملكتنا الأفريقية فى السودان، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية فى بلادكم، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفًا لأطماعنا الاقتصادية.

«لم يبق لكم عذر إذا أنتم انخدعتم فى نياتنا، بعد أن وضح الأمر فيها وضوحًا تامًا، فاحذروا أن تنساقوا إلى الرضى باستبعاد بلادكم ودمارها».

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: «ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم،اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن إلى حظيرة القانون، وأن نسحب جنودنا من بلادكم، وأن نكف عن التدخل فى شؤونكم، اطلبوا ذلك، فإنكم بطلبه لا تخسرون شيئا، إذ نحن غرباء فى بلادكم، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم، وذكرونا دائمًا وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لإنجلترا فى أن تتصرف عندكم تصرف السيد، وانكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لادارتكم، ولا تتركوا لنا عذرًا نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئًا من ذلك.

«اظهروا معاداتكم لنا بصراحة، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئًا، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تمنى بالأجنبى لتثبت له استياءها، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

«لا، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائمًا ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب، فقنعونا بذلك، إذ فى اليوم الذى يفهم ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والأخطار التى يسببها لنا، نرى انكم تحقون ونترك بلادكم، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة».

وتلى بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر ديللون والمستر كتل، العضوين الحزب الأرلندى فى البرلمان الإنجليزى، بتأييد القضية المصرية، وكان المستر كتل من خطباء مؤتمر جنيف فى سبتمبر سنة ١٩٠٩.

قرارات المؤتمر

وفى الجلسة الختامية (٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠) وقف الأستاذ أحمد بك لطفى، فألقى خطبة باللغة الفرنسية انتقد فيها أعمال الوزارات فى مصر، ولخص أعمال المؤتمر وأغراضه، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتية:

أولاً: عدم شرعية الاحتلال، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر.

ثانياً: وجوب رد الدستور إلى مصر.

ثالثاً: بطلان اتفاقية السودان.

رابعاً: وجوب إلغاء قانون المطبوعات، وقانون الاتفاقات الجنائية، وقانون النفى الإدارى.

وقد شهد الذين حضروا المؤتمر، وسمعوا الخطب التى القيت فيه والمناقشات التى دارت تعقيبًا عليها، أنه تناول جميع المواضيع، التى تألف منها المسألة المصرية، من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد جمعت هذه المواضيع فى كتاب ضخم باللغة الفرنسية، أخرجته لجنة المؤتمر باسم (أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل)

Œuves du Congres National Egyptien tenu a Bruxelles le 22'23'24 Septembre 1910

وهو من أهم المراجع فى تاريخ المسألة المصرية

ولقد كان لهذا المؤتمر صداه فى أوروبا وفى مصر، ففى أوروبا كان له أثر كبير فى رفع شأن مصر والمسألة المصرية فى العالم، وتعريف الرأى العام فى مختلف البلدان أن الأمة المصرية أمة تجاهد فى سبيل استقلالها، وأنها تأبى الضيم ولا ترضى بالاحتلال الأجنبى.

لقد كان الظن فى المصريين أنهم من الشعوب الأفريقية المتأخرة التى ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وحكم عليهم بالخضوع والخنوع للاستعمار الأوروبى،

وأن الاحتلال البريطانى قد نهض بالأمة المصرية، وهذبها وعلمها، وسلك بها سبيل الرقى والحضارة، وأنها راضية بالاحتلال البريطانى مغتبطة به، ولكن المواضيع التى طرقها أعضاء المؤتمر،وتولوها بالدرس وعرضوها أروع عرض باللغة الفرنسية أو الانجليزية أو الألمانية، قد أنارت أذهان الأوروبيين وطالعتهم بحقائق الأحوال فى مصر، ومبلغ ما تعانيه من الاحتلال البريطانى، فعلموا أن مصر قد سلكت سبل الحضارة والقوة والسلطان منذ عهد محمد على، وأنها خطت فى هذه السبل خطوات واسعة، وصارت دولة عظيمة مترامية الأطراف، وظلت كذلك إلى أن منيت بالاحتلال الإنجليزى، فتقلص عنها ظل العظمة والاستقلال وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبى، وأنها برغم السيطرة الأجنبية لا تفتأ تجاهد فى سبيل حريتها وتناضل عن استقلالها، فهى جديرة بأن تنال احترام الأحرار من مختلف الأمم، فالمؤتمر الوطنى كان خير إعلان عن مصر المتحضرة المجاهدة فى سبيل أشرف المقاصد وأنبل الغايات.

وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد فى مصر، فقد أنار الأذهان والبصائر وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبى، وعرف الجيل الجديد من المواضيع التى ألقيت فيه ونشرتها صحيفة (العلم) بأكملها مبلغ تأخر البلاد فى عهد الاحتلال فازداد تعلقًا بالاستقلال، كما ازداد يقينا بأن الجلاء هو رمز الاستقلال الحقيقى وعنوان المجد القومى الصحيح.

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر، أن أثارت المواضيع التى طرقها اهتما السياسيين والمؤلفين الأوربيين، ووجهتهم إلى فهم المسألة المصرية على حقيقتها وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت فى أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعًا.

وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجل الأعمال التى تفخر بها الحركة الوطنية ويزدان بها تاريخ محمد فريد.

عاد الزعيم إلى مصر، فبلغ الإسكندرية يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠، عاد إلى الوطن بعد أن ظل بعيدًا عنه نحو ثمانية أشهر قضاها متنقلاً بين عواصم أوروبا،

مجاهدًا مدافعًا عن القضية المصرية، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة ما بذل من الجهود الجبارة فى سبيل رفع شأن مصر فى أعين العالم المتحضر، فقد وقف خطيبًا فى باريس، ثم فى ليون، ثم فى لندن، يعلن للرأى العام حقيقة المطالب الوطنية، ويترجم عن آمال مصر، ويدافع عن حقها فى الحرية والاستقلال، ثم حضر مؤتمر السلام فى استوكهلم، ورفع صوت مصر بين مجموعة الأمم التى اشتركت فيه، ورجع إلى باريس يعد معدات المؤتمر الوطنى الذى اعتزم عقده فيها، حتى إذا منعته الحكومة الفرنسية بادر إلى عقده فى بروكسل، وبعد انتهاء المؤتمر عاد إلى باريس، ثم قصد إلى ألمانيا، ليبحث المسألة المصرية فى صحافتها ودوائرها السياسية، وعرج على الآستانة لكى يحكم روابط الود بين مصر وتركيا، ويحبط مساعى إنجلترا فى دفع تركيا إلى الاعتراف بالاحتلال، هذا إلى أحاديثه فى مختلف الصحف الأوروبية، ومقالاته فى الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته فى رحلاته، وما تضمنته من الدروس الوطنية والآراء السديدة، قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة مدة غيبته عن الوطن، فلا غرو أن قوبل من الشعب عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة فاستقبله الوطنيون بالإسكندرية استقبالاً رائعا يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ على ظهر الباخرة، وعلى رصيف الميناء، وفى الطريق إلى فندق «متروبول» على شاطىء البحر، ثم منه إلى المحطة، حيث استقل القطار فى اليوم نفسه، وهناك احتشدت الجماهير، وتعاقب الخطباء، يشكرون الزعيم على جهاده للوطن، فرد عليهم بالكلمة الآتية:

«إن كل مصرى، وأنا فى المقدمة، مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه، وفكره وكل قوته، فإذا افتدى الإنسان وطنه بكل ذلك لم يقم إلا بالواجب، والقيام بالواجب لا يستحق حمدًا ولا شكرًا، بل إن الذى يتأخر عنه، يستحق انتقادًا شديدًا، لذا أرى نفسى غير مستحق لشىء مما قمتم به من المظاهر الجميلة التى لا أنساها».

ثم أخذ يوصى الحاضرين بالاتحاد والائتلاف، ونبذ الشقاق والخلاف، فهتفوا جميعا بحياته، وحياة الاتحاد، حتى تحرك القطار، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة فى محطات سيدى جابر ودمنهور وكفر الزيات وطنطا.

ولما وصل إلى محطة العاصمة، كانت تموج بالجموع الزاخرة التى جاءت لاستقباله، فتعذر عليه أن يشق طريقًا وسط هذه الصفوف المتراصة، حتى اضطر أصدقاؤه أن يتخذوا له طريقًا من خلف المحطة، لكى يمكنوه من الخروج منها، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا إلى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣، وهناك قابلوه فرحين مستبشرين، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته، شاكرين له حسن جهاده، ورد الزعيم عليهم شاكرًا لهم جميل عواطفهم، فكان هذا اليوم يومًا مشهورًا فى تاريخ الحركة الوطنية، ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة، وشكر الأمة على نبيل شعورها بكلمة بليغة، تفيض وطنية وإخلاصًا، قال فيها:

«يعجز قلمى ويقصر لسانى عن تأدية واجب الشكر للأمة المصرية الكريمة، على مظاهر العطف التى قامت بها تكريمًا لأحد أبنائها، ولقد كنت أرجو ألا يعنى مصرى، بمقابلتى والاحتفاء بقدمى، لأنى لم أفعل شيئًا فوق ما يجب على كل وطنى، فأستحق بذلك الشكر والثناء، وما أنا إلا أحد خدام الأمة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم، وليست هذه الحياة إلا وقفًا على الوطن، العزيز، فإذا وهبته إياها وضحيتها فى سبيل إسعاده لا أكون قد قمت إلا بالواجب المفروض على كل مصرى منا، ومن يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما قال وزير خارجية السويد فى مؤتمر السلام الأخير، على أنى لن أنسى أبد الدهر تلك المظاهرات الجليلة التى تفضل بها الشعب المصرى الكريم، وإنى لا أعتبرها موجهة إلى شخصى فقط، وإنما هى آية من آيات وطنية الشعب الصادقة، الدالة على حياته ورقى شعوره، الناطقة بوجوده وجهاده، وفقنا الله جميعا لنيل الحقين الشرعيين اللذين نسعى فى سبيلهما وهما الجلاء والدستور، إنه لما نقول سميع مجيب».

محمد فريد

محاكمة الزعيم
وجهاده سنة ١٩١١

كانت مقدمات سنة ١٩١١ تنذر بما سينال الزعيم فى خلالها من الشدائد والمكاره، وكأن نور الإيمان قد كشف له عن الغيب فتنبأ بما تخبىء له الحوادث، وبما اعتزم أن يقابلها به، إذ قال فى ختام خطبته التى ألقاها فى مؤتمر بروكسل: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا».

عاد الزعيم من أوروبا مرفوع الرأس، مشكورًا على جهاده، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير كما تقدم بيانه، وازداد تعلقًا به وتأييدًا له، فأثارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء: الاحتلال، والخديو، والوزارة، فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا الزعيم بضربات شديدة، لعلها ترهبه أو تلقى الرعب فى نفوس أنصاره وأعوانه، فتفضهم من حوله، ومن هنا جاءت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى، التى استهدف لها الزعيم، ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال، ومضى والمخلصين من أنصاره وتلاميذه فى سبيلهم، لا يثنيهم خوف ولا رهب، ولا يغريهم نفع ولا رغب.

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى بدار (العلم) بشارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١، برئاسة الزعيم، وكان المجتمعون نحو ألفى عضو، جاءوا من مختلف نواحى العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

ووقف الفقيد فى هذا الجمع الحاشد، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية، فى العام الماضى (١٩١٠)، ودعا إلى المقاومة السلبية.

انتهزت الوزارة فرصة ظهور كتاب (وطنيتى) للمرحوم الأستاذ على الغاياتى فى يوليه سنة ١٩١٠، فأوعزت إلى النيابة بإقامة الدعوى العمومية على المؤلف، وعلى الفقيد والشيخ عبد العزيز جاويش، لكتابتهما مقدمتين لهذا الكتاب، ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب، وقبل أن يتم الأستاذ الغاياتى وضعه، وسلمها إليه فى فبراير سنة ١٩١٠، أى قبل

إعداد كتابه للطبع، ثم سافر إلى أوروبا فى ٥ مايو وظهر الكتاب فى يوليه، فلم يكن من سبيل إلى أن يراقب ما يحتويه الكتاب، أما المقدمة فى ذاتها فليس فيها ما يؤاخذ عليه، بل هى كلمة عامة عن تأثير الشعر فى تربية الأمم، ومع ذلك عدته النيابة العامة شريكًا للمؤلف فى التهمة، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش، والأستاذ الغاياتى فى شهر أغسطس سنة ١٩١٠، حيث كان الزعيم فى أوروبا، فحكم على الأستاذ الغاياتى غيابيا بالحبس سنة إذ كان فى أوروبا، وعلى الشيخ جاويش بالحبس ثلاثة أشهر، وقد نفذ فيه الحكم، وكان الحكم على الشيخ جاويش نذيرًا بالمصير الذى ينتظر الزعيم بعد عودته، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير، فلا يعود من أوروبا، ولكنه لم يأبه لهذا التهديد، واعتزم العودة إلى مصر، بعد أن يتم جهاده فى أوروبا، وأشاع خصومه أنه اعتزم أن لا يعود، خوفًا من الحكم عليه، فنفى هذه الإشاعة وهو فى أوروبا، ونفاها عنه فى مصر أصدقاؤه والأقربون، وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة فى بيت الزعيم أنه تلقى من كبرى كريماته خطابًا بتاريخ ١٤ أغسطس، ترغب إليه فى الحضور قالت: «ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم، وما تحملتم الهوان فى سبيل وطنكم»، وختمت خطابها بقولها: «وأختم جوابى بالتوسل إليك باسم الوطنية والحرية، التى تضحون كل عزيز فى سبيل نصرتها أن تعودوا، وتتحملوا آلام السجن».

فهذه البطولة التى تتجلى فى ذلك الخطاب الكريم هى ثمرة الوطنية الحقة التى غرسها الزعيم فى أقرب الناس إليه، وأعزهم لديه.

لم يكن الزعيم يعود إلى مصر فى أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠ بعد جهاده المجيد فى أوروبا، حتى أخذت النيابة العامة تحقق معه، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا) فاستجوبه يوم ٤ يناير سنة ١٩١١.

ومن المؤلم حقا أنه بينما كان الفقيد يجاهد فى أوروبا ويتحمل المتاعب والمشاق فى سبيل الدفاع عن قضية الوطن، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التى انتهت بدخوله السجن، فلعل هذه هى المكافأة التى أعدتها له الوزارة مقابل

جهاده الشاق الطويل.

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١١، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دلبر وجلى، وعضوية كل من أحمد ذى الفقار وأمين على، وجلس فى كرسى النيابة محمد توفيق نسيم، وحضر الزعيم غير مصطحب أحدًا من المحامين اكتفاء بأقواله فى التحقيق، وأن التهمة فى ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون، فلا تحتاج إلى دفاع.

وقد سأله رئيس الجلسة عنها، فأجاب قائلًا:

«فى الوقت المنسوب إلى فيه تقريظ الكتاب كنت غائبًا عن مصر، لأنه ظهر فى آخر يونيه وأنا سافرت إلى أوروبا فى ٥ مايو، أما المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب، ولا علم لى بالمسائل التى فيه، لأن كثيرًا منها حدث ونظم شعره فى غيابى، ولما كتبت المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون».

فقال رئيس الجلسة إنه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده فكتابتك تدل على الاستحسان لما فى الكتاب.

فأجاب الزعيم: «أنا لم أحسن الكتاب لأنى كتبت المقالة بدون أن أتعرض فى الكتاب، وهى مما يصح أن ينشر فى جريدة أو مجلة أو كتاب، وأنا قصدت بكتابتى الشعر من حيث هو».

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم وترافع مرافعة استغرقت خمسًا وثلاثين دقيقة، أسرف فيها فى الاتهام، وأظهر ما لا يليق من الشماتة بالرئيس، ثم خلت المحكمة للمداولة، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ!.

قوبل الحكم بالسخط والمقت، وعم الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء، وبدا أثر ذلك كله فى الصحافة الوطنية والأجنبية معًا، ذلك أن أحدًا لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس، بله الحكم عليه بهذا الحكم الصارم، وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه، وإنما التنكيل به وبالحركة الوطنية، وإلقاء الرعب والفزع فى صفوف

أنصارها، لينصرف الناس عنها، تفاديا من مثل هذا الاضطهاد الذى لقيه الرئيس، وقد تجلى هذا الغرض فى ملابسات القضية، وفيما أشارت إليه بعض الصحف الموالية للاحتلال، فقد ذكرت أن رئاسة فريد هى التى جعلته يقوم بدور هام فى الواقعة التى اعتبرها القضاء معاقبا عليها، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التى كتبها، وإنما ترجع مسئوليته إلى أبعد من ذلك، فهى راجعة إلى الخطة التى رسمها لحزبه، وإلى المبادىء التى نشرها بواسطة لسان حزبه، وإلى الخطب التى ألقاها، والتأثير الذى أوجدته فى نفوس أنصاره.

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التى كتبها، بل من أجل موقفه العدائى من الاحتلال والحكومة، وأن الغرض من محاكمته إنما هو إرهابه ومعاقبته على إخلاصه فى جهاده.

ولقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم «سياسة الوفاق»، وهم الاحتلال، والخديو والوزارة، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العامة، ومحكمة الجنايات المصرية، فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية، والأشخاص المصريين الذين اشتركوا فى هذه المأساة تبعة هائلة، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ؟ وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال؟ ولم يكن ثمة شك فى اشتراك الخديو والوزارة فى هذه المأساة، لأن رفع الدعوى العمومية على زعيم الحركة الوطنية، لايمكن أن تنفرد به النيابة العامة وأن يكون الموعز به هو الاحتلال وحده، بل إن مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة الحكومة، وبتوجيه منها، ولقد كان يجمل بالخديو أن يذكر للحركة الوطنية فضلها عليه فى إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه، كما كان يجمل بسعد، وقد كان يتولى وزارة الحقانية، أن لا يأمر بهذه المحاكمة، ولا يقر إقامة مثل هذه الدعوى، وهو المدين بمركزه فى

الوزارات للحركة الوطنية، إذ لولا جهاد مصطفى وفريد فى حادثة دنشواى لما تطورت سياسة الاحتلال، ذلك التطور الذى كان من أولى نتائجه تعيين سعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيرًا للمعارف، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة، وكانت تعلم أن من أسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة فى أيدى المعتمد البريطانى والمستشارين الإنجليز، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين، وتترك لهم جانبا من السلطة، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وتجتذب فى الوقت نفسه إلى صفها بعض رجالات مصر، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد زغلول وزيرًا للمعارف، وهذه واقعة مسلم بها من الجميع، وقد صدر الأمر العالى بتعيينه فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ فملابسات تعيينه تدل على أنه من نتائج حادثة دنشواى، لأن سعدًا كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٨٩٢، واللورد كرومر كان معتمدًا لإنجلترا فى مصر منذ سنة ١٨٨٣، ومع ذلك لم يفكر فى إسنادِ الوزارة إلى سعد زغلول المستشار، الذى كان منقطعًا إلى قضائه فى محكمة الاستئناف، فالتفكير فى تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواى بنحو أربعة أشهر دليل على أنه أثر من آثارها، وهو جزء من التغيير الذى انتوت الحكومة البريطانية إدخاله فى سياستها بمصر عقب الحادثة، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل فى هذا التعيين.

وصفوة القول أن محاكمة الفقيد فى هذه التهمة كانت مأساة قضائية، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية، تلقى ظلًا كثيفًا على تاريخ الحركة الوطنية.

أما فريد، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت، وجأش رابط، واستمع إلى الحكم فى الجلسة، فلم يفارقه هدوءه الذى كان يلازمه من قبل، ولم يبد منه أى جزع أو وهن، وأسلم نفسه إلى النيابة فى طمأنينة وسكينة، وطلب وهو ذاهب إلى السجن (سجن الاستئناف) بعض كتب ليطالعها، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها إلى آخرها، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون، فلم يكتموا حزنهم

والمهم، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس فى طريقه إلى السجن، فلامهم رحمه الله على جزعهم، وطلب إليهم الثبات والشجاعة، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر.

وقد شعر الوزراء وأنصارهم أنهم ارتكبوا أمرًا إدا بالحكم على الرئيس، واستهدفوا لسخط الرأى العام، فأعلنوا أنهم يريدون إصدار عفو عنه، وأوفدوا إليه فى سجنه من ينبئه بذلك، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجون، وخلا به فى غرفته، وسأله عما يحتاج إليه من أسباب الراحة، وأجابه إلى كل ما طلب فى هذا الصدد، ثم أمر عبد الرحمـٰن أفندى سرى مأمور السجن بالابتعاد عنهما، ففعل، وبدأ كولس باشا يتحدث إليه بالفرنسية قائلًا: «إنى أسعى للعفو عنك إذا وعدت بتغيير خطتك»، فأجابه الفقيد: «إن ما تطلبه مستحيل»، فعدل كولس باشا وقال: «إنى لا أطلب منك تغيير مبادئك بل تخفيف لهجتك»، فرفض، فقال له كولس باشا: «أنت تريد إذن قضاء الستة شهور فى السجن»، فقال الزعيم. «نعم وأزيد عليها يوما إن أردتم»، فأدرك كولس باشا أن لا سبيل إلى مساومته، وانصرف.

وأكثرت بعض الصحف و بخاصة (الجريدة)، وكان مديرها الأستاذ أحمد لطفى السيد من التحدث عن العفو والدعوة إليه، فقال الفقيد إلى محدثيه: «أرجو أن تبلغوا لطفى بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع، فإن هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه».

وبعد بضعة أسابيع زاره فى السجن الدكتور عثمان بك غالب، موفدًا من قبل الخديو، ليعرض عليه من جديد مسألة العفو، وقال له: إن الخديو مستعد للعفو عنه، ورغب إليه أن يقدم طلبًا بذلك، فلامه الزعيم على مسعاه فى هذا الصدد، وقال له: «أنا لا أطلب العفو، ولا أسمح لأحد من عائلتى بطلبه عنى، وإذا صدر العفو فلا أقبله».

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة فى سجن الاستئناف بباب الخلق، قضاها صابرًا ثابتًا، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب، وقراءة القرآن الكريم، ودراسة اللغة الألمانية.

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها، وخرج من السجن صبيحة يوم

الثلاثاء ١٨ يوليو سنة ١٩١١، وقد اخفت الحكومة عن الناس موعد الافراج عنه، حتى تضلل الجماهير التى كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف ساعة خروجه، وكان المنتظر أن يفرج عنه مساء يوم ١٧ يوليو، حيث تنتهى مدة سجنه، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء، ولكن لم يؤذن له بالخروج إلا فى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى.

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده، خرج أقوى ما يكون ثباتًا على الجهاد وعزمًا على الكفاح لأجل مصر، وكتب يوم خروجه مقالاً رائعًا عنوانه (من سجن إلى سجن)، عبر فيه عن شعوره، وهو فى السجن، وعند خروجه منه، وهو من أبلغ ماكتب الفقيد، قال:

«مضى على ستة أشهر فى غيابات السجن، ولم أشعر أبدًا بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجى، لعلمى أنى خارج إلى سجن آخر، هو سجن الأمة المصرية، الذى تحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال.

«نعم إن كل أمة هضم حقها حرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية، لهى أمة سجينة ما دامت أمورها بيد غيرها، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة، ولا مع حاجات البلاد، ويقول عنها عميد المحتلين أن لا وظيفة لها إلا تنفيذ نصائح (أى أوامر) «حكومة جلالة الملك»، حقيقة لم أشعر بأى انشراح عند حلول أجل مفارقتى لهذه الغرفة الضيقة التى قضيت بها ستة أشهر قمرية، أى مائة وستا وسبعين ليلة كاملة، لعلمى إنى خارج إلى سجن أضيق، ومعاملة أشد، إذ أصبح مهددًا بقانون المطبوعات، ومحكمة الجنايات، محرومًا من الضمانات التى منحها القانون العام للقتلة، وقطاع الطريق، فلا أثق أنى أعود لعائلتى أن أصدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد، بل ربما أوخذ من محل عملى إلى النيابة، فالسجن الاحتياطى، فمحكمة الجنايات، إلى السجن النهائى، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفى إنجلترا بوعودها المتكررة فتجلو عن بلادنا.

«قضيت هذه المدة فى السجن دون أن أشعر بأقل ضيق، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لأن يجد إلى نفسى سبيلاً، تذكرت ما قاساه خدام

الوطن فى كل البلاد، مثل الايطاليين والفرنسيين، وأحرار الاتراك فى عهد عبد الحميد، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا فى سيبيريا، وفى السجون، من أنواع العذاب، كالضرب بالسياط والموت جوعًا، وهلم جرا، فأقول فى نفسى إن هذا الحبس لا شيء فى جانب حبى لمصر، أمى العزيزة، فيذهب عن الضجر، وتزداد عزيمتى اشتدادًا.

«حكم على بالحبس، فلقيت من قومى عطفًا عظيمًا، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها، وتباين لغاتها، ميلًا شديدًا، ومن جرائد أحرار العالم الأوربى، والعالم الإسلامى أجمع، تقديرًا لحكم محكمة الاستئناف، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله، فوجب على شكرهم أجمعين شكرًا جميلًا.

«ظن أعداء حزبنا الوطنى، وخشى محبونا أن يكون لحبسى هذا أقل تأثير فى سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه الحقه بين طبقات الشعب، ووصولها إلى أعماق قلوبه ولكن لله الحمد، فقد برهن حزبنا أثناء أعتقالى بين جدران هذا السجن على أنه حزب الوطن، حزب الشعب، لا يؤثر فيه حبس رئيس، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه الله، فان حبس أو مات رئيس قام بدله رؤساء متضافرون على مؤازرته، متضامنون على نصرته، عاقدون الخناصر على الوصول به إلى غايتنا وغاية كل وطنى «ولو كان منافقا» وهى الجلاء والدستور».

وختم مقالته بقوله:

«أن الحزب لم يقم على شخص معين، بل هو قائم على أعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين، الذين لا يقفهم وعيد، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية، ولا الرتب والأوسمة، وإن كان مايبذل فى سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة، أو السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور، يذهب هباء منثورًا، ولا يترك أدنى أثر فى وطنيتهم الصادقة، وإخلاصهم وتفانيهم فى خدمة الأمة، دون أن يبالوا بمن يسقط منهم فى ساحة هذا الكفاح، أو ينظروا لعدد من يضحى منهم فى سبيل الشرف، وخدمة المبادىء الحقة، وهم فى ذلك كالجند فى ميدان القتال، إذا سقط منهم واحد ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثلمة التى تحدث فى هذا الفراغ، وبذلك يصلون إلى فتح قلعة الحرية، وتقويض «باستيل» حكومة

الفرد، ومعقل الاحتلال الأجنبى، ألا فليعلم الأعداء والمحبون، أن حزبنا سيظل حزب التقدم،.وأن شعارنا كان ولم يزل، وسيكون دائما : إلى الأمام ! إلى الأمام ! ».

وفى خلال غيبة الزعيم فى سجنه، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والأقباط، وانعقد المؤتمر القبطى بأسيوط، فى شهر مارس سنة ١٩١١، ثم المؤتمر المصرى بمصر الجديدة فى أبريل – مايو، ردًّا عليه.

وكان كلا المؤتمرين مظهرًا يؤسف له من مظاهر الخلاف بين المسلمين والأقباط، وكلاهما قد اجتمع والفقيد فى سجنه، ولو كان حرًّا طليقًا لما رضى بهذه المظاهر، ولنصح باجتنابها، ولأمكنه أن يعيد التفاهم بين الفريقين، لأنه هو ومصطفى كامل، أول من وضعوا أساس الوحدة القومية، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء، ومثل هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال، ولم تصدر عن نظر سليم فى الأمور، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين أن يد السير الدون جورست، المعتمد البريطانى، لم تكن بعيدة عن الدعوة إليهما، ومما يؤيد ذلك أن الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصرى، ردًّا على المؤتمر القبطى، وهى التى فكرت فى إسناد رئاسته إلى مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق، وقد أوعزت إليه بقبول الرئاسة، على شيخوخته، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطا بهذه الحركة، أو راضيًا عنها، لما فكرت الوزارة فى تأييدها، ومما يؤيد ذلك أيضًا أن جميع مواضيع المؤتمر المصرى، بله المؤتمر القبطى، قد خلت من أى معارضة للاحتلال، أو انتقاد لسياسته، أو مطالبة له بتحقيق وعوده، فى حين أن طابع المؤتمرات الوطنية فى ذلك العهد إنما هو توجيه الأمة لمقاومة الاحتلال والجهاد فى سبيل الاستقلال، ومما يستوقف النظر حقًّا أن خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال، ولم يكن هذا منهج الفقيد فى خطبه ومقالاته، ومما يشرف تاريخ فريد حقا، أنه لم يشترك فى هذه المظاهر التى تنافى منهجه ومنهج مصطفى فى تدعيم الوحدة الوطنية، وقد كتب عن ذلك مايأتى فى مذكراته:

«فى أثناء حبسى، شرع فى المؤتمر المصرى، الذى جمعه محمد سعيد باشا، بناء على رغبة السير الدون جورست لمحاربة الأقباط، وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين».

وقد ألقى الزعيم بدار العلم، مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١، لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الإنجليز العاصمة، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية، وكانت هذه أول خطبة سياسية جامعة ألقاها بعد خروجه من السجن، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والهتاف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دار العلم بشارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن)، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف، حتى ضاق بهم المكان، واضطر الكثيرون منهم إلى الوقوف .

وأخذ الفقيد فى هذه الخطبة يذكر المواطنين بيوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ويدعوهم إلى الاستمرار فى مقاومة الاحتلال، وتكلم عن مسئولية الوزراء فيما صارت إليه الحكومة من خضوع وولاء للاحتلال.

ومن آيات شجاعته الأدبية أنه حمل على سياسة الخديو، ودعاه إلى الانضمام إلى صفوف الأمة فى جهادها، قال:

«وضع الدستور مبدأ من أجل المبادئ بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم، فجعل الحاكم مسئولاً أمام أمته عن عمل كل ما يأتيه، جاء فى الحديث الشريف: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»، غير أن الملوك الذين نزعت منهم كل سلطة فعلية وعهد فى مهمتهم إلى وزرائهم فى البلاد المستقلة الدستورية، قررت القوانين الوضعية إخلاءهم من هذه المسئولية، بعد ما ألقيت على رجال حكومتهم، الذين صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث فى البلاد لأن القوانين واللوائح والأوامر، لا يمكن تنفيذها إلا بعد توقيعهم عليها، ولا يكتفى بتوقيع الملك وحده، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب، بل هم بطبيعة الحال التى تقضى عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية، يكونون منفذين لجميع المطالب التى يطلبها ذلك الحزب، كما حدث لحزب الأحرار فى إنجلترا، حيال ما طلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات.

«هذا شأن الملوك فى البلاد الدستورية المستقلة، التى لا تدخل لأجنبى فى إدارة شئونها، والتى يقتصر الخلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية، كمدة الخدمة العسكرية أو كيفية توزيع الضرائب، أو جعل التعليم إجبارياً ومجانياً أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الأهالى، وغير ذلك من الأمور

التى تختلف عليها الأحزاب، أما فى بلد حكومته مطلقة، وقد اغتصبه الأجنبى، وسعى فى ابتلاعه، والحركة السياسية دائرة فيه على إخراج الغاصب، أو السكوت عنه والرضاء به، فيمثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها أول المسئولين، كما يجب أن يكون فى مقدمة الطالبين برفع يد الأجنبى، ووضع حد لوجوده، وتركه البلاد لأصحابها.

«فى مثل هذا البلد يجب على الملك أو الأمير أن يكون فى صفوف المدافعين عن حرية البلاد، وعن العرش، ذلك العرش الذى يمثل استقلال الأمة، ويستمد قوته منها دون غيرها، ويجب على الجالس عليه ألا يعتمد فى ذلك إلا عليها، فهى عونه وهى قوته وهى سياجه ضد كل غاصب، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لانطلب الدستور، ولا أى إصلاح آخر إلا من الجناب العالى الخديوى، فسموه هو النائب عن الأمة، والممثل لها، والمكلف بالدفاع عن حقوقها، المطالب برد دستورها إليها، وبالسعى فى وضع حد لتدخل الإنجليز فى مصالح الحكومة، كما أنه هو المكلف قبل كل مصرى بمطالبة الإنجليز بالجلاء عن البلاد، والأمة من صغيرها وكبيرها، رجالاً ونساء، تساعده إذ ذاك على استرداد كل هذه الحقوق المغصوبة، وتضحى بأرواحها عند أقل إشارة منه، مادام متحدًا معها فى المبدأ والغاية، وإن كل من يقول بعدم مسئولية سموه، وإنه خارج عن الأحزاب، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين المخلصين فى مساعيهم لخلاص البلاد، هم الد أعدائه، وهم المفرقون بينه وبين أمته، وهم الممالئون للأجنبى، وهم العاملون على ضياع البلاد».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، وأرسلت برقيات الاحتجاج فى هذا الصدد، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والإعجاب.

ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع، وما كان له من روعة، ورحبت بخطبة الفقيد.

سافر الزعيم إلى أوروبا بعد إلقاء خطبته بأيام، لحضور مؤتمر السلام، الذى كان مزمعا عقده بروما فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١، وقد صحبته فى هذه الرحلة، وكان معنا الأستاذ أحمد وفيق، وسبقنا إلى إيطاليا أحمد بك لطفى للغرض ذاته،

ولكن المؤتمر لم ينعقد، وتأجل اجتماعه بسبب نشوب الحرب الطرابلسية.

وقصد الفقيد لندن فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١، فما أن وصلها فى اليوم الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت إلى حضور اجتماع كبير، عقده الشرقيون النازلون بلندن فى ذلك اليوم، ودعوا إليه أصدقاءهم من أحرار الإنجليز، للاحتجاج على غزو إيطاليا طرابلس الغرب (ليبيا) فلبى الدعوة، وحضر الاجتماع، فقابله الحاضرون بالإجلال والاحترام، وجلس فى صدر المكان بجانب المستر بلنت، ورأس الاجتماع اللورد لامنجتون، وجلس بجانبه المستر براون المستشرق المعروف، وتعاقب الخطباء فى هذا الاجتماع، محتجين على عدوان إيطاليا، ثم دعى الفقيد إلى الخطابة، ولم يكن على استعداد للدعوة، ولكنه أرتجل خطبته باللغة الفرنسية، حمل فيها على الغزو الإيطالى خاصة، وعلى السياسة الاستعمارية الأوروبية عامة، وألقى التبعة فى عدوان إيطاليا على جشع إنجلترا وفرنسا، وسبقهما إياها فى الاعتداء على الشعوب الشرقية.

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد، وهتف الحاضرون للفقيد، وهنأوه على حبسه فى سبيل دعوته، فشكرهم بما وسعه المقام، ودعوه إلى اجتماع تال للغرض نفسه، يعقد تحت رئاسته، يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١، فلبى الدعوة شاكرًا.

عقد الاجتماع الثانى يوم ٧ أكتوبر بقاعة (كوكستون هول) برئاسة المترجم، وحضره جمع كبير من الشرقيين، على اختلاف مللهم، ونحلهم وجنسياتهم، فخطب فى عدوان أوروبا عامة على الشرق والإسلام، واعتداء إيطاليا الأخير خاصة وواجب الأمم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التى لا تقف عند حد.

ثم عرج على تآمر الدول الأوروبية على أفريقية واقتسامها إياها وعلى روح العدوان المتأصل فى الدول الاستعمارية.

ودعا المصريين والشرقيين إلى التطوع لنجدة الطرابلسيين (الليبيين)، وانتهى الاجتماع بقرار إجماعى بالاحتجاج على عمل إيطاليا ومقاطعة البضائع الإيطالية والصد عنها

وعاد إلى باريس، ونشرت له جريدة السييكل حديثا عن القضية المصرية.

وعرج على الآستانة، فلقى من صحافة الآستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة وإجلال، ثم غادرها عائدا إلى مصر فوصلها فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١١.

حفلته لبعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين فى دفاعهم المجيد ضد الغزو الأيطالى، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع فى صفوفهم، وظهرت مصر بمظهر التضامن فى العروبة، مما أقر لها الزعامة بين الأمم العربية خاصة والشرقية عامة.

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون فى أكتوبر سنة ١٩١١، لجمع التبرعات للمجاهدين فى طرابلس، وانهالت عليها التبرعات من كل صوب، وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد، والدكتور حافظ عفيفى، والدكتور محمد كمال، والدكتور سيد شكرى، وكانوا من أنصار الحركة الوطنية، وأقام لهم الفقيد حفلة تكريم وتوديع فى فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة ليبيا يوم ١١ ديسمبر، فودعوا بالمحطة توديعًا حماسيًا.

وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور بحجة «سلوكها مسلك الطعن فى الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها» ولأنها نشرت فى العدد الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١ مقالة انتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز إلى الحكومة بالامتناع عن ايصال التلغرافات التى كانت القوة المحاربة فى طرابلس ترسلها إلى الآستانة عن طريق مصر، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة العلم.

وقد أصدر الفقيد جريدة (الشعب) بدلا من العلم، وبدأ ظهورها يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١.

الزعيم فى المنفى

استهلت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين العرب فى ليبيا، تمدهم بالعون والمال والتأييد، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة فى مقاومة العدوان الإيطالى مازاد إعجاب العالم بهم، ودل على أن روح الحياة والحرية والإباء كمينة فى نفوس الشرقيين كافة، لا ينقصها إلا من يذكيها وينظمها، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار.

وكانت سنة ١٩١٢ أشد على الحركة الوطنية فى مصر من سابقتها، إذا امعنت الوزارة فى الضغط والعسف، واقتنت فى وسائل الاضطهاد والتنكيل.

واجتمع المؤتمر الوطنى صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ بدار «العلم» بشارع الصنافيرى برياسة المترجم.

وألقى المترجم خطبة ضافية عن الحركة الوطنية وتطورها فى العام المنصرم (١٩١١)، وختمها بقوله:

«اللهم طهر قلوبنا من أدران النفاق، ونق أفئدتنا من جراثيم الخنوع والاستسلام، حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها، ووطنا يجب الدفاع عنه بالأنفس والأموال، وحقًا فى الحرية تجب المطالبة به، إنك أنت الوهاب!».

وقد قوبلت الخطبة فى أكثر مواضعها بالتصفيق والهتاف والتأييد، وأصدر المؤتمر قرارا بتجديد الاحتجاج على الاحتلال، وأرسل برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا، واصدر قرارًا آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، تضمنت الإعراب عن أمل المؤتمر فى أن يعلن الخديو إجابة هذا الطلب فى خطابه الذى سيفتتح به «الجمعية العمومية» يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٢، فقوبل القرار بالتصفيق الحاد، والاستحسان العام.

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكد يمضى يومان على خطبة الزعيم فى المؤتمر الوطنى، حتى شرعت الحكومة فى اتخاذ الإجراءات لمحاكمته، فجاءه إخطار على يد ضابط بوليس فى الساعة العاشرة من مساء الأحد ٢٤ مارس، بمنزله بحلمية الزيتون، للحضور إلى دار النيابة صباح الاثنين ٢٥ مارس، فذهب فى الموعد المحدد، فإذا بالنيابة تستجوبه فى بعض فقرات وردت فى خطبته، واعتبرتها تحريضًا على كراهية الحكومة، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا إلى دار النيابة ليقفوا إلى جانبه، فحضر منهم: أحمد لطفى وعبد العزيز فهمى، وأحمد عبد اللطيف ومحمود فهمى حسين، وشهدوا الاستجواب، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة:

«إن معظم عبارات الخطبة تدل على أنها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة، ولفت نظرها إلى ما يجب عمله، وهو أمر تنادى به يوميًّا جميع الصحف التى نشر بعضها خطبتى حرفيا كالعلم واللواء، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان، طبقا لخطة كل واحدة منها، وهو أيضا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا يجوز إذن الخروج بما ورد فى خطبتى عن الغرض المقصود منه، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصرى يعرف الواجب عليه».

وقد قوبلت إجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعًا، ذلك أن خطبته لم يكن فيها شيء يستوجب أية مسئولية، ولكن الاحتلال وصنائعه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملًا لواء الحركة الوطنية، وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده، فلما رأوه ماضيًا فى طريقه، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطنى قد اجتمعت كعادتها، وألقيت فيها الخطب، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال، اعتزمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم إلى السجن بغير جريرة ارتكبها، لكى تخفت صوته، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وتقف حركتها.

وترامت الأنباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن، كلما خرج منه، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوة العمومية على الفقيد بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، وقد استقال سعد زغلول، وكان وزيرًا للحقانية، من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين الرافعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها، وكان ذلك من الأسباب التى عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطنى، عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢) وكان هذا موقفا محمودًا من سعد. وذكرت صحيفة العلم أيضا (عدد ٢ أبريل سنة ١٩١٢) أن إجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة «محمد سعيد» والنائب العام.

هجرة الزعيم إلى المنفى

وقد أدرك خاصة أصدقاء الفقيد من السرعة التى اتخذتها الحكومة فى التحقيق معه، ومن المعلومات الوثيقة التى أفضى بها إليهم المتصلون بالدوائر الوزارية أن نية الحكومة اتجهت إلى شل حركته وإبقائه رهن السجون، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهى، بحيث إذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة، يدخل بسببها السجن ثانية، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه يوم الإثنين ٢٥ مارس أنه سيصدر الأمر بالقبض عليه فورًا، قبل انتهاء التحقيق، وقد طلبت الوزارة من على بك ماهر، الذى تولى التحقيق مع الفقيد، إصدار أمر بالقبض عليه، فرفض قائلا أنه لا مسوغ لهذا الأمر، وأن الخطبة ليست فيها أية مسئولية جنائية، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف، وقررت نقل التحقيق من يده، وعهدت به إلى على بك توفيق رئيس نيابة مصر، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فورًا.

فتداول أصدقاؤه الرأى فيما يجب أن يعمل لإحباط هذه المؤامرة التى دبرها الاحتلال والحكومة، ثم أجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم إلى المنفى، لكى يمكنه

أن يتابع جهاده فى الخارج، ويرفع صوت مصر، وينادى بحريتها واستقلالها، ويعبر عن مطالبها آمالها، فى جو حر طليق، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب النفى وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين، رهن السجون، ممنوعًا من الحركة، مغلول القلم، معقود اللسان، بله ما يكون غير ذلك من الإهانة والشماتة من خصوم الحركة الوطنية.

فلما انتهى التحقيق الأول يوم الاثنين ٢٥ مارس، ذهب الفقيد إلى منزل إسماعيل بك لبيب بالحلمية الجديدة، وهناك وضعا خطة الهجرة، واتفق معه على أن يرافقه فى السفر، وتناولا الغداء معا، ثم نزلا وقصدا نادى الحزب الوطنى بشارع المغربى (عدلى باشا الآن)، ومن هناك ذهب إسماعيل بك إلى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة إلى الخارج، فوجد أن الباخرة الروسية «الملكة أولجا» ستقوم من الإسكندرية، قاصدة بيريه فالآستانة فى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ مارس)، فقررا السفر فيها.

وكان الوقت ضيقًا، ولكن الظروف كانت تقتضى الإسراع فى العمل، لأن الحكومة كانت جادة فى استصدار أمر القبض على الزعيم.

وكان يشغل الزعيم فى هذه اللحظة أمر عائلى دقيق، وهو كيف يخبر زوجته بما اعتزم عليه، إذ لم تكن تعلم أن الأقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالأمس على عدم إزعاجها بفحوى خطاب النيابة، ولما سألته عن سبب حضور الضابط فى تلك الساعة المتأخرة من الليل أخبرها أنه حضر ليستشيره فى قضية له، فلما اعتزم الهجرة، وتواعد هو وإسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة فى صبيحة اليوم التالى، لم ير بدا من أن يفضى إليها بأمر التحقيق، وبما صحت عليه عزيمته، فأخبرها يوم الاثنين ليلا بجلية الأمر، وأفهمها ضرورة سفره، وأوصاها بالجلد والصبر، وقد طلب إليها أن لا تخبر أولاده ولا أحدًا من العائلة بما اعتزم عليه، حتى لا ينزعجوا، وزاد فى الاحتياط من هذه الناحية، إذ طلب إليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكى لا يقرأوا فيها تفاصيل استجوابه بالنيابة، وكانت زوجته كما أسلفنا آية فى الوفاء، وعلو النفس، وسمو الأخلاق، فاستقبلت القضاء بالرضا

وشجعته على السفر وتحمل مشاق النفى.

وفى صباح الثلاثاء ٢٦ مارس سنة ١٩١٢، استقل الفقيد القطار، من محطة الزيتون حتى كوبرى الليمون، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحًا، قاصدًا الإسكندرية وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار كثيرون من إخوانه ومعارفه فأخبرهم أنه ذاهب إلى الإسكندرية، ليترافع فى قضية بالمحكمة المختلطة، ورافقه فى القطار إسماعيل بك لبيب، وتغديا بالإسكندرية معًا فى فندق «آبات»، وبعد الغداء قصدا إلى الباخرة الروسية الراسية فى الميناء، وكان إسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة، أما المترجم فركب دون تذكرة، لكى لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر ليحجزوه، واحتجب فى الباخرة بغرفة إسماعيل بك حتى انتهى مفتش الحجر الصحى من المرور، فلم يلحظ وجوده، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة، معتذرًا بأنه لم يجد الوقت الكافى لأدائه فى مكتب الشركة بالإسكندرية.

وتحركت الباخرة فى نحو الساعة الرابعة مساء، وبعد هنيهة اجتازت البوغاز، وما لبث الفقيد أن صعد على ظهرها وأخذ يسرح الطرف فى شواطىء المدينة، ومعالمها البادية، وهى تحتجب رويدًا رويدًا، وكلما أوغلت الباخرة فى اليم، زاد تحديقه إليها، لكى لا يفوته أن يلقى النظرة الأخيرة على أرض الوطن وسمائه، وظل واقفًا يرنو ببصره إلى أفق مصر، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار، وغاب الأفق عن الأبصار، وكانت هذه اللحظة آخر عهده برؤية مصر، ثم وقف هنيهة ينظر إلى حيث المعالم الغائبة عن بصره، الماثلة صورتها فى فؤاده، ولسان حاله يذكر قول «الشريف الرضى»:

وتلفتت عينى فمذ خفيت عنها الطلول تلفت القلب

ولكم فكر عندئذ فى الأرض التى أحبها، واضطر إلى مفارقتها، والسماء التى عشقها، وأرغم على هجرها، وزوجته وبنيه، وأهله الذين يحبهم ويحبونه، فباعدت الأقدار بينه وبينهم، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه الذين يحنو عليهم، ويأنس لهم، ويطمئن إليهم، والنيل الذى هام به، وتعلق بوحدته أن لا تنفصم، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب، فلا يعود يتذوقه، ولا تكتحل عيناه برؤيته، ولن يراه

وهو ينساب بين شواطئه الجميلة مختالاً بين المزارع الغناء، والمناظر البديعة، والمدن والقرى القريبة والبعيدة، التى أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه!

وهكذا كتب على الزعيم المخلص لقومه وأمته، أن يكون جزاؤه على بره وإخلاصه، الهجرة من وطنه، وكتب على مصر التى ترحب بالقريب والبعيد، وتؤوى الأشرار والمجرمين، وطريدى العدالة من مختلف الملل والنحل، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم!.

وعلى كل ما ناله من المحن، فقد حافظ على شجاعته وثباته، واعتصم بصبره وإيمانه، فلم يدركه خوف ولا فزع، ولا أصابه جبن ولا هلع، ولم يظهر عليه أى ضعف ولا وهن، بل بدا كأنه فى رحلة عادية من رحلاته السابقة.

ولما وصلت الباخرة إلى ثغر (بيريه) باليونان عزم على النزول إلى البر ليأخذ طريقه إلى أثينا، لحضور مؤتمر المستشرقين، والذى كان محددًا لانعقاده يوم ٧ أبريل، وكان مشتركًا فيه من قبل، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر، ولكن إسماعيل بك ثناه عن عزمه، خشية أن تسلمه حكومة اليونان إلى مصر، وكانت حكومة ضعيفة ممالئة لإنجلترا، فعمل الفقيد بنصحه ولم ينزل إلى البر.

وصل الآستانة صباح ٣١ مارس سنة ١٩١٢، وهناك استقبله المصريون بالترحيب والتكريم، ولقى من الحكومة العثمانية (فى بادىء الأمر) كل احترام وحفاوة، واستأجر منزلاً متواضعًا بضاحية «صارى بار» على البوسفور وارسل فى استدعاء عائلته من مصر، فجاءته فى شهر يونيه سنة ١٩١٢ وأقامت معه، فاطمأنت نفسه، وعاش هنيهة عيشة هنية، بين زوجه وأولاده، وكان يقضى الوقت بالمنزل والاشتغال فى حديقته، ويقضى جزءًا منه فى استقبال مواطنيه الذين كانوا فى مصيفهم بهذه الجهة، وأصبحت داره ملتقى المصريين الأحرار القادمين من مصر، ولم يكن يذهب إلى الآستانة إلا قليلاً، لنشر مقالاته فى جريدة «الجون ترك» التى كان يصدرها جلال نورى باللغة الفرنسية، وجريدة «الهلال العثمانى» للشيخ عبد العزيز جاويش.

ولكن لم تدم هذه الحال طويلًا، فإنه منذ تألفت وزارة أحمد مختار باشا فى يوليه سنة ١٩١٢، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الإنجليز المشهور، تبدل موقف

الحكومة التركية حياله، وحيال المصريين كافة، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية فى أغسطس سنة ١٩١٢ لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم، ففطن الزعيم إلى هذا التحول، واعتزم الرحيل عن الآستانة، وكاشف زوجته بذلك، فوافقته على عزمه، وإذ كان ينوى حضور مؤتمر السلام بجنيف فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢، فقد قدم سفره شهرًا، وسافر إلى باريس، ولم يمض على سفره أسبوعان حتى صدر أمر بالقبض عليه وترحيله إلى مصر، ولما لم يجدوه اكتفوا بتفتيش منزله بصارى يار، فلم يعثروا فيه على شىء.

ومكث فى باريس بضعة أيام، ثم سافر منها يوم الخميس ٥ سبتمبر قاصدًا إلى جنيف، وأقام بها إلى حين انعقاد مؤتمر السلام بها.

جهاده فى المنفى

وقد تابع الفقيد جهاده فى منفاه، وكان أول عمل بارز له فى سبيل رفع صوت مصر عاليًا، حضوره مؤتمر السلام العام الذى انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢، وكان قد مهد إلى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة ١٩١٠ كما تقدم بيانه، ثم تأسيسه جمعية السلام العام بوادى النيل التى اعتمدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر، وقد وزع الفقيد على اعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠، ومجموعة خطبه، ليقفوا على حقائق المسألة المصرية، فدرست اللجنة مسألة مصر، وقررت أحقية مطالبها وعرضها على المؤتمر، وألقى فى المؤتمر خطبة ضافية فى الدفاع عن القضية المصرية، فقرر المؤتمر أحقية مصر فى الجلاء ومطالبة بريطانيا بتنفيذه خدمة للسلام العام.

طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة، وكان هذا القرار فوزًا جديدًا للقضية المصرية، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم فى منفاه، كما أعجبوا ببعد نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية فى رفع صوت مصر، واقناع

أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام، ولقد كان الوطنيون يغتبطون بمقالة تنشر فى الصحف الأوربية دفاعًا عن القضية المصرية، فكم كان ابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمى، يتألف من نحو أربعمائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون فى مختلف الأمم!

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر إلى السويد بدعوة بعض أصدقائه، ممن تعرف بهم فى مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم، وشاهد معالم الرقى والحضارة ومنشئات البر والإحسان فى هذه البلاد، ووصفها فى مقالة شيقة، نشرت بالعلم يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢، عنوانها: (أسبوعان فى ضواحى استوكهلم)، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات وملاجىء العجزة بهذه المدينة، فذكر أن عدد ما بها من المستشفيات والملاجىء يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصرى كله من هذا النوع، مع أن سكانها لا يبلغون سكان الإسكندرية! ووجد ما بها من النظام والنظافة لا نظير له فى غيرها من البلدان، ورأى الخادمات يغسلن أرض الغرف والماشى التى بينها بالصابون، وجميع خدم المستشفى من الفقراء عديمى الكسب، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين، ويعطى لكل منهم أجرة قليلة، فضلًا عن المأكل والمسكن والملبس، وقد لفت فى مقالته نظر ديوان (وزارة) الأوقاف إلى ما يمكن عمله للتيسير على الفقراء من إيراد الأوقاف الغنية، ذات الغلة الوافرة، إذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للعجزة بطره، وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين، وهو شىء قليل جدًا، إذا قورن بإيراد الأوقاف الخيرية.

ثم زار بلجيكا، ووصفها فى مقالة بديعة نشرت فى عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢، وتضمنت أحسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الإرهاب فى مصر

ساد البلاد بعد نفى المترجم جو من الإرهاب، تعددت فيه وسائل الضغط، وكثرت الوشايات والسعايات، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العسف والاضطهاد، وسعت الحكومة فى مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق من

التجسس حولها، واستخدمت فى سبيل ذلك الوعد والوعيد، لإلقاء التخاذل فى صفوفها، وكان مما اتخذته للتنكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقى الرعب فى قلوب أنصارها وتبعث الفزع إلى نفوسهم.

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطنى نهائيًّا، لأنها نشرت مقالاً للفقيد عن رأيه فى الحرب البلقانية، وما أصاب تركيا فيها من الهزائم، وكان قد حمل كامل باشا الصدر الأعظم مسئولية الحالة التى انتهت إليها، فساء الحكومة أن يطعن فى رجل اشتهر بولائه للإنجليز! فقررت لذلك تعطيل العلم نهائيًّا.

وقد عادت جريدة (الشعب) إلى الظهور، واتخذها الحزب الوطنى لسان حاله بعد إقفال «العلم»، وتولى أمين الرافعى رياسة تحريرها، كما كان يتولى رياسة تحرير (العلم) منذ فبراير سنة ١٩١٢.

المترجم ونادى المدارس العليا

كان «نادى المدارس العليا» يضم صفوة الشباب المصرى فى ذلك العهد.

وقد كان المترجم واسع الاطلاع، مشغوفًا باقتناء الكتب، وله مكتبة نفيسة تحوى مجموعة كبيرة من الكتب القيمة فى التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع، وقد فكر فى إهداء النادى هذه المكتبة، حتى يعم النفع بها، فبدأ فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ بإهدائه خمسمائة كتاب، اختارتها لجنة من أعضاء النادى، وتمت هذه الهدية فى الاجتماع الذى عقد ثانى أيام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦ – ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨) لتبادل المعايدة بين أعضائه. فشكره المرحوم عمر بك لطفى رئيس النادى على هذه الهدية العلمية الثمينة، وانتدب النادى بعد ذلك وفدًا برئاسة عمر بك لطفى وعضوية محمد أفندى زكى على وأمين أفندى الرافعى أمين مكتبة النادى ليبلغوه شكر النادى، فقابلوه يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨، وقدموا له كتاب شكر رقيق، هذا نصه:

«سعادة المفضال محمد بك فريد الأفخم».

«إن النادى يقدم لسعادتكم أبهى آيات الشكر، وأجمل عبارات الامتنان على أكبر هدية علمية وصلت إليه إلى الآن، فإن الكتب النفيسة الجليلة التى تكرمتم بها عليه، ستكون موردًا عذبًا للطلاب، ومنهلًا صافيًا لمنتجعى الآداب، ولقد أصبح النادى بفضلكم يحق له أن ينادى بأن لديه كتبًا قيمة، فعسى أن يقتدى بكم أفاضل القطر فى تشجيع نوادى العلم والأدب، حتى ترتقى بفضله مصر ويبلغ أهلها نهاية الأرب».

رئيس النادى
عمر لطفى

فشكرهم الفقيد على هذه العواطف، وأعرب عن شعوره بأنه لا يستحق شكرًا على هبته، لأن ما أهداه إياه إن هو إلا جزء مما يجب عليه نحو دار تضم صفوة الناشئة المصرية.

وفى سنة١٩١١ أهدى إليه جميع الكتب التى تحتويها مكتبته النفيسة، فصارت مكتبة النادى من أغنى المكاتب، وقد قدر النادى هذه الهدية العلمية حق قدرها، فوضعها فى دواليبها المهداة من الفقيد فى غرفة خاصة، وضعت بها صورته فى إطار جميل بأعلى أحد الدواليب.

وبعد أن رحل الزعيم إلى منفاه، سعت الوزارة فى قطع الصلة الروحية بينه وبين النادى، فطلبت فى سنة ١٩١٢ من عزت شكرى رئيس النادى محو اسم المترجم من عداد أعضائه ! بحجة الحكم عليه، وأنه صار بذلك «مجرمًا»! فهال عزت شكرى الأمر، وكاشف الوزراء الذين كلموه فى شأنه بصعوبة تنفيذ هذا الطلب، لتعلق الطلبة بالمترجم، فهددوه بإغلاق النادى، إذا لم يتم ما طلبوه فى أسبوع، وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت شكرى الأمر على مجلس إدارة النادى، فرفض أعضاء المجلس بالإجماع هذا الطلب، قائلين إنهم يفضلون إقفال النادى على قبول هذا العمل الذى ينطوى على نكران الجميل. فأبلغ عزت بك الوزراء هذا القرار، فطلبوا إليه بدلا من شطب اسمه أن يطلبوا منه استقالته تلغرافيًا، فرفض المجلس ذلك أيضًا، وأصر الطلبة على رفض هذا المسعى المنكر، فسكتت الحكومة إزاء هذا الإصرار.

وقد آلمت الفقيد هذه الحركة الوضيعة التى بدت من الحكومة، إذ لم يكن يتوقع أن تصل بها شهوة الاضطهاد إلى هذا الدرك الحقير، فتتدخل فى شأن عضويته بناد يضم الطلبة الأوفياء، الذين يحبهم ويحبونه، فضلاً عما له على النادى من يد لم يجاره فيها أحد ممن طلبوا شطب اسمه، وخفف عنه هذا الألم موقف أعضاء النادى وتمسكهم بعضويته، ودفاعهم عن كرامته فى غيبته، حتى انتهت الحادثة بإحباط مسعى الحكومة.

هذا، وقد ظل النادى يؤدى رسالته الوطنية والاجتماعية، حتى أقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤، فى أوائل الحرب العالمية الأولى.

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣

استهلت سنة ١٩١٣، والزعيم فى منفاه، والحالة فى أوربا مضطربة بسبب الحرب البلقانية، وصوت السلام خافت، ومنطق الحق مغلوب، والأفق الدولى ملبد بالغيوم، منذر بوقوع الحرب العامة، التى اندلع لهيبها فى أغسطس من العام التالى (١٩١٤).

أما فى مصر، فالاحتلال والحكومة ماضيان فى حربهما للحركة الوطنية، حرباً لا هوادة فيها، فالصحافة الوطنية مضطهدة، والوزارة واقفة لها بالمرصاد، وحرية الاجتماعات ممنوعة، وإجراءات الإرهاب والأحكام الصادرة فى القضايا السياسية قد ألقت الفزع فى النفوس، والفقيد فى منفاه لا يتصل بمصر إلا بواسطة إخوانه وذوى قرباه وتلاميذه المخلصين.

وكان المرحوم أمين الرافعى يتولى رياسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى من فبراير سنة ١٩١٢ (إلى أن أوقفها فى أواخر سنة ١٩١٤ احتجاجا على الحماية البريطانية)، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد فى أبريل سنة ١٩١٢، وهددتها بالتعطيل إذا هى نشرت مقالاته التى كان يرسلها من منفاه.

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى تلك السنة (١٩١٣)، وكانت هذه أول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوى منذ تأسيس الحزب، وهى أول سنة بعد نفى الزعيم، وأغلق نادى الحزب فى تلك السنة كذلك.

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويا، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل، إذ منعت الحكومة سيره، كما حظرت إلقاء الخطب على قبره، واقتصر إحياء ذكراه على اجتماع أقيم مساء يوم الأثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ بمدفنه بالإمام، حيث تليت آى الذكر الحكيم، ووضعت باقات الزهور على ضريحه الطاهر.

وكان من طغيان الحكومة كذلك أن منعت نصب السرادق الذى اعتادت

الشبيبة إقامته للاحتفال بالمولد النبوى الشريف.

وفى يناير سنة ١٩١٣ اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان، واجتمعت أيضا يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، ثم أرسلت برقية بهذا الاحتجاج إلى السير أدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا.

وقد سبق القول أن المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف، وقد عاد منها إلى باريس، فوصل إليها فى أول نوفمبر سنة ١٩١٢، وأقام بها خمسة أيام، ثم عاد إلى أنفرس، وأقام بها إلى ١٠ نوفمبر، وسافر إلى جنيف من طريق لوكسمبرج، فوصلها يوم ١٢ نوفمبر، وأقام بها إلى أواخر فبراير سنة ١٩١٣.

وفى أثناء مقامه بجنيف، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها، من أحرار الأمم الشرقية، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى وليمة أقامها لهم يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢، فلبوا دعوته، واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقى الإسلام)، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح، وتأسست الجمعية فعلا، ولقد كان الفقيد دعامتها، وأكبر مؤسسيها، وهو الذى وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها، وتتلخص الغاية التى تنشدها فى تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزا لها، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقى الإسلام).

وقد انضم إلى الجمعية بعض أفاضل المسيحيين من الشرقيين، فكانت نواة لعصبة أمم شرقية، وكذلك انضم إليها بعض الشخصيات الكبيرة من الأوربيين، مثل بييرلوتى الأديب الفرنسى الكبير، والمستر ويلفرند بلنت، نصير المسألة المصرية، والمسيو الفريد دوران Alfred Durand الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس، وكلود فارير Claude Ferrere الأديب الفرنسى الكبير، وغيرهم.

وصدر العدد الأول من المجلة، فى ثوب قشيب باللغة الفرنسية، فى فبراير سنة ١٩١٣، وأخذت تصدر بانتظام، يدبجها يراع الفقيد، وكثير من كتاب الشرقيين



الزعيم محمد فريد فى أواخر حياته

والأوربيين، وظلت تصدر إلى أن أوقفت فى خلال الحرب العالمية الأولى.

وفى أغسطس سنة ١٩١٣ سافر إلى (الهاى) عاصمة هولندا، لحضور مؤتمر السلام الذى انعقد بها خلال هذا الشهر، وحضر أغلب جلسات المؤتمر، وزاد صلاته بالأعضاء الذين تعرف عليهم فى المؤتمرات السابقة، وتحدث إليهم فى شئون مصر وحركتها الوطنية.

ولم تفارقه دسائس الاحتلال فى أثناء مقامه فى الهاى، فبينما كان المؤتمر مجتمعًا نشرت صحف المدينة تلغرافًا ورد إليها من لندن ينبىء باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بإنجلترا لقتل اللورد كتشنر معتد إنجلترا فى مصر، وأن المكلف بالقتل شاب مصرى من طلبة العلم بلندن وممن لهم علاقة بمحمد فريد رئيس الحزب الوطنى، وأن ذلك الشاب قد سافر من أجل ذلك إلى مصر لتنفيذ القتل، فلفت هذا التلغراف أنظار أعضاء المؤتمر، وأخذوا يتساءلون عما إذا كان الفقيد هو المعنى بهذا التلغراف، فنفاه فى شدة وحزم، وأكد لهم أنه حديث خرافة، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيد السياسيين، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر.

ولما انتهى مؤتمر الهاى قصد المترجم إلى باريس، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها، وفى يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩١٣ الموافق ٣ شوال سنة ١٣٣١ هجرية ثانى يوم عيد الفطر، أقاموا وليمة عشاء برياسته فى قهوة سوفليه Soufflet احتفالا بهذا العيد، ثم ألقى الفقيد خطبة وطنية إسلامية دعا فيها المصريين لأمم الإسلامية كافة إلى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم.

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ عيد الأضحى (١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣١)، فأقام وليمة أخرى بباريس، جمعت كثيرًا من المسلمين المختلفى الاجناس، ودعا إليها بعض الشرقيين المسيحيين، وبعض الإفرنج المشتغلين بالإسلام، وحضرها نحو خمسين مدعوًّا من المصريين والترك والفرس، وحضرها المسيو الفريد دوران Alfred Durand الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس، والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفى الفرنسى، وبعض مندوبى الصحف، وخطب الفقيد فى ضرورة تضامن الشرقيين وتضافرهم، وخطب فى الحفلة كل من الأستاذ

الفريد دوران والمسيو كورتلمون.

وعاد المترجم إلى جنيف فى ديسمبر سنة ١٩١٣، للإقامة بها، ولبى دعوة جمعية أبى الهول، التى كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديرى، إذ أقامت حفلة تكريم له فى فندق بلفى Belle Vue مساء ٣١ ديسمبر، لمناسبة عيد جنيف، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء، وألقى فيها بعض الشبان عدة خطب فى تمجيد الفقيد والمبادئ الوطنية فى شخصه، وخطب هو فيهم حاثًا الشبابَ على الثبات على هذه المبادئ بعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى الوطن، ونصح لهم بالحياة الحرة، والانصراف عن المناصب الحكومية، لأنها تخمد فى نفوسهم جذوة المبادئ الوطنية، قال فى هذا الصدد: «إن المناصب تؤثر فى ضعاف العزائم ومحبى الأبهة وعشاق الرتب والنياشين، وهو ضعف وراثى فى كثير من الشبان المصريين، لا يؤمل أن يزول مرة واحدة، بل لابد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية فى نفوسنا».

انتخابات الجمعية التشريعية فى مصر

كان الفقيد فى منفاه بأوربا حين انشئت «الجمعية التشريعية» سنة ١٩١٣، وفى أثناء الانتخابات لعضويتها، وبالرغم من أن نظام الجمعية كان افتياتا على حق الأمة فى الدستور، فإن الفقيد قد استحث الأمة على حسن اختيار أعضائها، لكى تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها، وتكون أداة للجهاد القومى، وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى منشورًا إلى الشعب بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣، بتوجيه عنايته إلى حسن اختيار المندوبين الخمسينيين، ثم انتخاب أعضاء الجمعية، مهما كان رأيها غير قطعى، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحقة، إذ حث الأمة على انتخاب الأكفاء للنيابة من أى حزب كانوا، ولو كانوا من غير أعضائه.

وكان من بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول فى قسمى السيدة زينب وبولاق، فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها

ترشيحه، ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع أقيم بالحلمية الجديدة فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣، فى سراى محمود رستم، عضـو اللجنة الإداريـة للحزب الوطنى، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره فى تأييد انتخاب سعد، ووقف سعد فى ختام الاجتماع، فشكرهم على شعورهم الشريف، وبفضل هذا التأييد فاز فى الانتخاب، وغير خاف أن وكالته للجمعية التشريعية قد مهدت له زعامة الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨.

كتب الفقيد ما يأتى فى مذكراته قبل ظهور نتيجة انتخابات الجمعية التشريعية:

«جميع الاجتماعات الانتخابيةِ التى حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف، كان الصوت العالى فيها لرجال الحزب الوطنى، فالحركة فى الحقيقة من أعمال الحزب، وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها، ويظهر أن سيكون سعد زغلول من ضمن المندوبين عن القاهرة، أما انتخاب سعد فيغضب الخديو. ومما يزيده غضبًا أن الحزب الوطنى عضده وساعده بقوته»

وبعد أن فاز سعد بعضوية الجمعية التشريعية أرسل له المترجم برقية تهنئة بنجاحه فى الانتخاب.

جهاد الفقيد سنة ١٩١٤

تابع الزعيم سنة ١٩١٤ جهاده فى منفاه، وتابعت الحركة الوطنية سيرها فى مصر، متبعة تعاليمه وإرشاده، محتذية مثاله فى الثبات على النضال، ومقاومة الاضطهاد، وتذليل العقبات.

وقد بقى بجنيف طيلة شهر يناير سنة ١٩١٤، إلى أن جاءته دعوة لحضور مؤتمر الأجناس المضطهدة Nationalities & Subjecis Races Conferences الذى انعقد بلندن فى شهر فبراير سنة ١٩١٤، فبادر إلى تلبية الدعوة وسافر إلى لندن ليحضر المؤتمر، ويرفع فيه صوت مصر، وقد أكبر المصريون فى إنجلترا جهاد الزعيم، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله ١٥ فبراير، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافا عاليا، ورافقوه إلى فندق إمبريال، حيث نزل به.

بدأ انعقاد المؤتمر يوم الأثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤، برئاسة السير هنرى كوتون H. Catton وحضره كثير من مندوبى الهنود وغيرهم من الشعوب الشرقية الأسيوية والأفريقية المهضومة الحقوق، وكثير من الطلبة المصريين بجامعات إنجلترا، وبعض أعضاء البرلمان البريطانى والصحفيين، فلما دخل الفقيد مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل، وأجلسه الرئيس إلى جانبه، وخطب السير هنرى كوتون عن حرية الصحافة فى الهند ومصر، ثم قرأ عدة رسائل برقية وردت إلى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية، ومنها جمعيات الطلبة المصريين بأوروبا، ثم أشار إلى سروره العظيم بوجود فريد بك إلى جانبه، وانضمامه إلى لجنة المؤتمر، وأطراه بقوله: «إنه أحد الرجال العظماء الذين يقدرون مبدأ التضحية والذين تعذبوا فى سبيل خدمة قومهم»، فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل.

ثم ألقى الفقيد خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ، وظهر على الحاضرين

الذين كانوا يعرفون تلك اللغة، وبخاصة الصحفيين، إعجابهم بقدرته في اللغة الفرنسية وحسن أدائه بها.

ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر، وترجم خطبته إلى الإنجليزية، وكان موضوعها وصف حالة مصر وقانون الصحافة فيها، وكانت موجزة خالية من أى تكلف، فحازت استحسان الحاضرين، وأشارت إليها الصحف الإنجليزية وعلقت عليها، ثم تكلم الدكتور روثر فورد، مدافعًا عن حرية الصحافة، وتطرق إلى الكلام عن تحرير مصر، ونادى بمبدأ «مصر للمصريين».

وفى ختام الجلسة قرر المؤتمر إرسال برقيتين إلى الخديو وإلى الجمعية التشريعية بإلغاء قانون المطبوعات، والقوانين الأخرى الاستثنائية، والعفو التام عمن حكم عليهم بمقتضاها.

وبعد أن حضر المترجم المؤتمر، قضى بقية الزمن القصير الذى مكثه بلندن فى زيارات متصلة لعارفى فضله من الإنجليز وحفلات تكريم متعددة، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية.

وعرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن، وذهب إلى «لييج» «Liege»، حيث أقام له نادى الاتحاد الإسلامى حفلة تكريم يوم أول مارس سنة ١٩١٤، وكان أعضاؤه من شباب الأقطار الشرقية، وحضر الحفلة جميع الشرقيين المقيمين بالمدينة، أو الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية، فقام رئيس النادى وكان ألبانيا، ورحب بالضيف الكريم، وعبر عن شعور إخوانه نحوه، ومما قال إن الطلبة الشرقيين بأوروبا يرون فيه الرأس المدبر، والقوة العاملة، وطلب إليه أن يتفضل بقبول رئاسة الشرف للنادى، فقبلها شاكرًا، ثم تلاه طالب شرقى بقسم التجارة بجامعة لييج، وشكر الفقيد على قبوله رئاسة شرف النادى وشرح أدوار جهاده الذى استحق الإعجاب.

ودعته الجمعية المصرية فى نوشاتل «سويسرا» إلى زيارتها لمناسبة تأسيسها فلبى الدعوة وقصدها يوم ٩ مايو سنة ١٩١٤، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض أعضائها، وألقى الفقيد كلمة حثهم فيها على التضامن، والتمسك بالمبادىء القوية والفضائل الوطنية.

وعاد من نوشاتل إلى ليبج تلبية لدعوة جمعية أبى الهول بها، لإلقاء خطبة جامعة فى المسألة المصرية، فى حفلة أعدتها لهذا الغرض مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤، دعت إليها صفوة القوم من أساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو ألف شخص، وكان الفقيد خطيب الاجتماع، فألقى خطبة فياضة، بدأها بشكر الأمة البلجيكية التى قبلت انعقاد المؤتمر الوطنى المصرى بمدينة بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠، بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده فى باريس، ثم أعرب عن سروره للتحدث عن المسألة المصرية أمام صفوة مختارة من الأمة البلجيكية التى قاست كثيرًا من الآلام تحت نير الحكم الأجنبى، وقال إنها أعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الأجنبى، ثم تكلم عن الحرية، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد فى مصر، وذكر قانون الاتفاقات الجنائية، وقانون المطبوعات والشدة فى تطبيقه، وتكلم عن الجمعية التشريعية، فأبان نقص نظامها الأساسى وعدم إمكانها القيام بمهمتها، ما دامت الحكومة غير خاضعة لصوت الأمة، وختم خطبته بقوله إنه سيظل ثابتًا على مبدئه، عاملاً على خطته، لإنهاض أمته، مهما قاسى فى ذلك السبيل من شدائد وما لقى من صعوبات.

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والإعجاب من جميع الحاضرين، وعرج الفقيد فى هذه الرحلة على بروكسل وبعض مدن بلجيكا.

جهاد الزعيم
فى الحرب العالمية الأولى

كان الزعيم فى جنيف، حين أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا فى أغسطس سنة ١٩١٤، وكان الخديو عباس الثانى لا يفتأ من قبل يسعى إلى الصلح معه، ويوفد إليه رسله لهذه الغاية، فلما أعلنت الحرب العامة، جدد هذا المسعى، فقبل المترجم الصلح معه، على أساس أن يعلن الدستور، وأرسل إليه بالآستانة خطابًا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤، يهنئه بنجاته من حادث الاعتداء عليه، وينصح له بمنح الأمة الدستور، ثم قصد إلى الآستانة، والتقى به هناك «وكان لم يخلع بعد»، وتم الصلح بينهما على هذا الأساس ووعده الخديو بإصدار مرسوم يعلن فيه الدستور، وقد أبدى الخديو لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد، وامتدحه فى حديثه معهم، ومما قال عنه: «إنه رجل مبادىء، لا يتغير مهما قاسى فى سبيل المحافظة على مبادئه».

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤، أصدر الخديو منشورًا إلى الأمة المصرية، بإعلان الدستور الكامل فى مصر، ولكن بريطانيا أعلنت حمايتها الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وخلعت الخديو عباس عن العرش، ونصبت بدله السلطان حسين كامل، وشتتت شمل الوطنيين.

وكان طبيعيًّا وقد أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها، أن ينضم الفقيد إلى الجانب المحارب لإنجلترا فى الحرب العالمية الأولى، وهو المؤلف من ألمانيا وتركيا والنمسا، وكان جوابه للذين سعوا فى الاتفاق مع الإنجليز فى أوائل تلك الحرب: «أن أى اتفاق مع الإنجليز لا يمكن إلا أن يكون على أساس الاعتراف بالحماية أو الاحتلال، وهذا مالا يمكن التفكير فيه مطلقًا».

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيما لو هزم الأتراك وانتصر الإنجليز فقال: «نجتهد حينذاك فى بعث الثورة فى مصر، أما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما أعطانا الإنجليز من الامتيازات فلن يمكن مطلقًا».

وهذا الذى كان يقوله سنة ١٩١٥، قد وقع تمامًا فى مصر، إذ شبت الثورة سنة ١٩١٩ بعد خروج إنجلترا ظافرة من تلك الحرب.

على أن الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم «مصر للمصريين»، وقد دعا الفقيد المصريين إلى التمسك به حيال الترك، كما تمسك به حيال الإنجليز، حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا فى الحرب أنهم يقبلون التبعية لها أو التنازل عن استقلال مصر، وصنع فى جنيف أواخر سنة ١٩١٤ شعارًا على دبوس صغير جميل الصنع، مكتوب عليه «مصر للمصريين» يحمل فى العروة، ظل يحمله هو وإخوانه المصريون فى الآستانة، وفى أى بلد حلوا به، إعلانا بتمسكهم بالقومية المصرية.

ونقم منه الأمير سعيد حليم رئيس الوزارة التركية هذه النزعة، وأبلغه ذلك حين كان بالآستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٤، بواسطة سيف الله باشا يسرى، ومما قاله له فى هذا الصدد: إن الصدر ناقم منه ومن الحزب الوطنى قولهم دائما «مصر للمصريين»، وإنه بلغه عنه أنه قال: «إن الجيش العثمانى لا يمكث فى مصر بعد جلاء الإنجليز عنها أكثر من أربع وعشرين ساعة، ثم يجلو هو عنها». ونصح له باسم الصدر أن يقلع عن الخوض فى مثل هذا الحديث، وإلا اتخذت ضده إجراءات شديدة، فأجابه الزعيم بأنه مُصر على شعاره ومبدئه، وأن مصر للمصريين لا محالة، لا يتحول قط عن ذلك، ولم يكترث لتهديدات الصدر ولا لتحذيراته.

وتبين الفقيد أن هذه الأفكار ليست فقط أفكار الأمير سعيد حليم، بل شاركه فيها خلال الحرب معظم زعماء الترك، وبخاصة طلعت وجمال، وكانوا يكتمون نياتهم حتى يتم لهم فتح مصر، فيعيدون النظر فى نظامها، ويتصرفون فيها كما يريدون، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا أنفسهم فى بداية الحرب بأى عهد نحو مصر، وقد آنس منهم المترجم هذه النيات، برغم كتمانهم إياها، واستشفها من خلال مناقشاتهم، وما كان يترامى إليه من أحاديثهم الخاصة، ولذلك زادته هذه الحقائق تمسكًا بأن تكون «مصر للمصريين»، لا للترك ولا للإنجليز، ولا لأى دولة أخرى، وتمسك بهذا المبدأ، وجهر به علنا ونادى به فى الآستانة وفى النمسا وألمانيا وسويسرا، وجابه به كل رجال السياسة، من ترك وإنجليز وألمان ونمساويين ومحايدين.

سافر المترجم من الآستانة فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وقصد إلى النمسا ثم إلى

المانيا، وأخذ يتصل برجال السياسة والصحافة، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها، ويدافع عن استقلالها وكرامتها، ثم قصد إلى سويسرا فى أوائل سنة ١٩١٥، حيث جعل معظم إقامته بها مدة الحرب ومنها كان ينتقل إلى البلاد الأخرى كلما اقتضى ذلك الدفاع عن مصر، وكان – ولا ريب – القوة العاملة فى التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها.

وقد أصدر فى جنيف سنة ١٩١٥ جريدة أسبوعية بالفرنسية باسم «Echo de l'Egypte» «صدى مصر»، ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورها بحجة منافاتها لحياد سويسرا، ولكن الواقع أن ذلك كان مجاملة لإنجلترا، ولم يظهر من هذه الجريدة إلا العددان الأول والثانى.

وقد ساء زعماء الترك تمسك الفقيد بمبدأ «مصر للمصريين» فنقموا منه هذه النزعة، وأسروا له الضغينة فى أنفسهم، فلما ذهب إلى الآستانة فى فبراير سنة ١٩١٦، وجد حوله جواً من الشكوك، ونطاقاً من الرقابة والتجسس ووقع الجفاء بينه وبينهم، حتى لقد بلغ بهم الأمر أن اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا، وما لبث الاتهام أن اتخذ شكلاً جدياً، وصار موضع تحقيق، تولاه مدير الأمن العام، بناء على تعليمات طلعت وزير الداخلية، وقد وقف الفقيد فى هذا التحقيق موقفاً مشرفاً، برهن فيه على أنه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقاً.

ذلك أنه التقى بالمحقق فى إدارة الأمن العام يوم الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦، فابتدره الفقيد بقوله: أريد أن أعرف قبل كل شىء، هل أنت تسألنى بصفتك مدير الأمن العام وأنا أمامك بصفة متهم، أو أنك تكلمنى بصفتك مندوباً عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن أن يسألنى عنها، لأنك لو اعتبرتنى متهماً فلا أجيبك عن شىء مطلقاً، ولا أدافع عن نفسى بل أقول لك – كما قلت للإنجليز فى مصر – افعلوا ما شئتم، فبيدكم القوة استعملوها كما تريدون، وأما إذا كان الأمر استعلاماً بسيطاً، فأجيبك على ما تريد.

قال المترجم فى مذكراته: فأجابنى مدير الأمن العام بآدابهم التركية المبنية على الرياء والنفاق: استغفر الله افندم، نحن إخوان، وحاشا أن نتهمك، إننا نريد فقط أن نستعلم منك عن بعض النقط.

وانتهى النقاش بينهما بأن قال لمدير الأمن العام بكل أنفة وشمم: «ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين، فإن هذه المعاملة الفظة لو علمت فى مصر ولا بدأنها تعلم – تضركم وتعرقل مساعيكم، ولابد لكم من صداقة المصريين، والاتفاق معهم اتفاق الند مع الند، والقرين مع القرين، وإلا اكلتكم أوروبا، بل أكلكم الألمان أصدقاؤكم الآن».

وختم كلامه بقوله: «هاك ما عندى من الأقوال، أرجو أن تبلغها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات إلى طلعت بك، وتبلغه استيائى من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة، فإن أراد بيانًا أوضح فأنا مستعد للإجابة، مع العلم بأنى أعتبر نفسى حرًّا فى أن أقابل من أريد، برغم جواسيسكم العديدين».

فبهت مدير الأمن العام من هذه اللهجة الحازمة فى الجواب وأبلغ الفقيد أنه سينقل حديثه إلى طلعت بك، ثم سافر المترجم من الآستانة فى أبريل سنة ١٩١٦ قاصدًا جنيف، ناقمًا من الترك سياستهم نحو مصر، واعتزم الإقامة بسويسرا حتى تنتهى الحرب.

وقد سقطت وزارة سعيد حليم فى فبراير سنة ١٩١٧، وخلفه فى الصدارة طلعت باشا، وزار هذا برلين فى مارس سنة ١٩١٧، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه، وكتب فى مذكراته ما يأتى: «أثناء إقامتى فى هذه البلدة «بلانكيرج» «Blankenburg» قرأت فى الجرائد خبر مجيىء طلعت باشا الصدر الأعظم إلى برلين، وبما أنى أعلم علم اليقين أن هذا الرجل لا يحبنى بسبب دفاعى عن حقوق مصر، وطمعه هو فى استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة، حمدت الله على بعدى عن برلين، حتى لا أضطر لمقابلته أو لمجرد زيارته، أما هذه الزيارة ففى غير محلها، لأن وزراء تركيا يسعون دائمًا لزيارة الإمبراطور، ولا أحد من وزراء ألمانيا يزور الآستانة، أو يهتم بزيارة سلطانها، فهذا الترامى تحت أقدام ألمانيا ليس من السياسة فى شيء، وقد عدت إلى برلين مساء الخميس ٢٦ أبريل سنة ١٩١٧».

مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولى باستوكهلم

ولما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم، قصد إليها فى مايو سنة ١٩١٧ للدفاع عن القضية المصرية، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stockholm Dageblad ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونية سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان «يجب تحرير مصر»، وبقى بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء فى ويزبادن، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر فى أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيها خلاصتها، وذكر طرفًا من نقض إنجلترا لعهودها فى الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وأثبت أن حق مصر فى الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية، قال فى هذا الصدد:

«إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف فى السلع، وإنى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها، تصرفًا يضر بحقوقها، لأن الوطن ليس ملكًا لجيل من الأجيال، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧، طلب فيها إلى الدول جميعًا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية، ما دام لأية دولة أجنبية جنود فى مصر.

ولما وضعت الحرب أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وقامت الثورة الداخلية فى ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالآستانة، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر.

فلما عقد مؤتمر الصلح فى باريس أرسل الفقيد تقريرًا فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله إلى باريس، وأردفه بثان فى أواخر ديسمبر، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩.

وقد ختم أول تقرير له بالطلبات الآتية:

١ – استقلال وادى النيل واستقلالاً تامًّا.

٢ – قبول مصر فى عصبة الأمم.

٣ – تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح.

٤ – ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

ويتضمن التقرير الثانى شرحًا وتأييدًا للمطالب المذكورة وقد استند فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق الأمم فى تقرير مصيرها، والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية.

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

كتب الفقيد فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان «الثورة فى مصر»:

«منَ الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة – ١٩١٩ –، وهو قيام ثورة عامة، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا، أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية، والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى، فوعده الإنكليز بالسفر، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة

الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨، وبقى مصرًا على استقالته، رغمًا من الحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد، الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه، ليسافر إلى لوندرة وباريس، مطالبًا باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتًا، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون، قائد الحامية الإنكليزية، سعد باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية، وهددهم بمحاكمتهم عسكريًا، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم، وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة، وأرسلوا إليها فعلاً، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببًا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين، وكثير من الشبان الموظفين والمحامين، بل والقضاة، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال، استعملت فى أثنائها البنادق، فقتل وجرح كثيرون، فى مصر وطنطا وإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية، وحرق المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر من الإسكندرية إلى أسوان. وامتدت الحركة إلى جميع المديريات، وبما أن الجنرال «اللنبى» كان وقتئذ فى باريس، صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن، معينا مندوبًا ساميًا للحكومة الإنكليزية، بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريًا ومدنيًا فعاد مسرعا، ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى، التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية، بحرقها بواسطة الطيارات، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمرًا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفى، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوربا، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود

الإنكليز، وقتل وجرح كثيرون، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود – لا نعلم ما هى – حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩، دخل ضمنها عدلى يكن باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، حسن حسيب باشا، وجعفر ولى باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذى يمكن قوله إن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق، ما كان أحد ليحلم به، خصوصًا اشتراك السيدات فى المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوئام أعلامًا جديدة، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال. وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة، ما عدا العلم الإنكليزى.

«وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث «الدكتور» سليم أفندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل فى قلوبنا، وأوجدت عندنا الاعتقاد المكين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقًا، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يومًا ما».

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى، الذى ألف برياسة سعد زغلول، موقفًا مشرفًا، ضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته، فى سبيل وحدة الصفوف، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى إخلاصها وثباتها على النضال، ولا فى تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضن بالوحدة الوطنية أن تنصدع، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه، من الوفد وزعيمه. كتب الفقيد عن موقفه من الوفد ما يأتى:

«إنى أعتقد أن الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدرًا رحبًا، ولا يبقى يطالب فعلًا وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام، إلا حزبنا،

الحزب الوطنى، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد، وتشجيعنا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله، وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضوًا، تحت رياسة سعد باشا زغلول، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

«نحيى فيكم الوطن الغائب، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح».

«ولكن سعدًا لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته إليه» (تأمل!).

وأرسل من «تريتيه» Territêl بسويسرا، حيث كان يستشفى من مرضه، رسالة إلى الأمة، بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة وهى آخر رسالة له قبل وفاته، رحمه الله، قال:

صوت من وراء البحار

«إخوانى المصريين الأعزاء.

إن الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع فى صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل، لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوربا، سواء قبل هذه الحرب أو فى أثنائها أو بعدها.

«إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يومًا واحدًا، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين، بل كان يزداد قوة ونشاطا، كلما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات.

«إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار، ليهنىء الأمة المصرية على تضامنها وتضافرها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر»، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها، مسلمين وأقباط، مما كان له دوى فى أوربا، أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الدينى، وهم يعلمون أنهم لكاذبون. وقضى القضاء الأخير على دعوى أن «المصريين اتفقوا على ألا يتفقوا».

«إننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة، حتى أصبح المصرى فى أوربا عالى الرأس مفتخرًا بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن.

«إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة، التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة، وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى تلك الثمار، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلاتباطؤ أوتواكل أوإعتماد على الغير، لايؤثر فيها غدر السياسيين، أونكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادىء عادلة، استعملت ستارًا لإخفاء مطامع أشعبية تغريرًا وتضليلاً للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند للند، والقرن لقرنه، طبقا لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولى، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم، حتى إذا ما انقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لا تكون حالكم كالمسافر فى الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غناء، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئًا، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ، وليكن دائمًا أمام أعينكم، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها.

«ايها الأعزاء: أكتب هذه السطور اليوم، وذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزنًا وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطا من النور اللامع نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو.

«فسلام عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل وواديه! سلام على الأهرام وبانيه! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!.

تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩.

محمد فريد

وفاة الزعيم

١٧٠

كان الفقيد يشكو وهو فى مصر من مرض الكبد الذى اعتراه وهو بعد فى سن الشباب، وكان يذهب الفينة بعد الفينة إلى «فيشى»، للاستشفاء منه، ولما هاجر من مصر إلى أوروبا، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة، وتنقله فى البلاد الأوروبية، وإجهاد نفسه فى العمل المتواصل، من الكتابة فى الصحف والمجلات، والخطابة فى المحافل والمؤتمرات، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والأوروبيين، ومراسلاته لهم ولأصدقائه وتلاميذه فى مصر، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر، والإعراب عن مطالبها وآمالها فأثرت فيه هذه الجهود المضنية، وزاد فى تأثيرها جو أوروبا البارد الذى لم يألفه فى الشتاء، فكانت سنوات المنفى سببًا لاعتلال صحته.

وفى يونية سنة ١٩١٦ قصد مدينة تارسب «Tarasp» بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض الكبد الذى عاوده فى تلك السنة.

وفى أوائل يولية قصد إلى حمامات شولس «Schuls» بسويسرا أيضا، للاستشفاء من هذا الداء، وفى سبتمبر قصد إلى حمامات راين فلدن «Rheinfelden» على شاطىء الرين بإشارة من الأطباء، ولكن المرض لم يفارقه.

وفى سنة ١٩١٧ أشار عليه الأطباء بالعلاج فى ويزبادن «Wiesbaden» وقصدها فى أغسطس من تلك السنة، فلم يفده العلاج بها شيئًا.

وفى مارس سنة ١٩١٨ أحس بمرض الاستسقاء، وهو فى برلين، فدخل أحد المستشفيات الخاصة يوم ٢٢ مارس للعلاج، ومكث به إلى يوم الأربعاء ٣ أبريل، إذ شفى منه شفاء مؤقتا.

وفى يوم ١٩ يولية سنة ١٩١٨ عاد إلى سويسرا حيث قصد حمامات «تارسب» التى استشفى بها سنة ١٩١٦، ثم قصد سان مورتز «Saint Moritz» حيث تحسنت صحته نوعًا، وذهب منها إلى ألمانيا فى سبتمبر سنة ١٩١٨ ثم رجع إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر من تلك السنة.

وفى سنة ١٩١٩ اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض الكبد ورشح الماء فى تجويف البطن، مما استدعى «بزله» من وقت إلى آخر، فقصد فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ مصحة ليمان «Leman» بسويسرا، على مقربة من بحيرة ليمان «بحيرة جنيف»، وأقام بها نحو ستة أسابيع، شعر فى بدايتها بتحسن يسير، ثم زاد هذا التحسن وساءت حالته، فنصحه الدكتور شرونف «Schrumph» الذى كان يعالجه مدة إقامته فى برلين بالتوجه إلى حمامات باسوج «Passug» بسويسرا، فسافر إليها فى ١٧ يونية سنة ١٩١٩، وقضى ليلة فى زوريخ للاستراحة بها، ثم وصل إلى هذه الحمامات فى ١٨ منه، ففحص طبيب الحمامات حالته، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام ولكن ماء الرشح زاد بسرعة، فكتب إلى الدكتور شرونف يستنصحه، فأرسل إليه تلغرافا يطلب إليه أن يسافر من فوره إلى مستشفى سمادن Samaden بجوار سان مورتز بسويسرا، لعمل البزل به، فسافر من باسوج فى ٢٢ منه، ووصل إلى مستشفى سمادن، وبعد ظهر اليوم التالى حضر الدكتور شرونف بنفسه، واشترك مع طبيب المستشفى فى العلاج، فأخرجا ماء الرشح الذى بلغ مقدارة تسعة لترات فاستراح على الفور، وأقام بالمستشفى ثمانية أيام، ثم سافر يوم ٢٩ يونية إلى سان مورتز، لأن جوها يعين على النقة من المرض، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة إعادة البزل بعد عشرة أيام، ولكنه قضى بسان مورتس شهرًا كاملاً، دون أن يشعر بحاجة إلى إعادة البزل، وإذ شعر بالراحة والقدرة على العمل، سافر يوم ٢٩ يولية إلى مدينة «لوسرن» لحضور المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد بها، فقصده ليرفع فيه صوت مصر، وبعد أن حضر المؤتمر عاد إلى جنيف التى كان يتخذها مقرًا له، وفيها زاد ماء الرشح، فاستحضر طبيبًا بزله يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩، ثم يوم ٣ سبتمبر، وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلازمه فى أوروبا منذ سنة ١٩١٣، فنصحه بالدخول فى مستشفى جنيف، لكى يتبع فيه نظامًا علاجيًا يخفف وطأة المرض، فعمل الفقيد بنصيحته، ومكث فيه مدة.

وقد ظهر ماء الرشح ثانية، فنصحه أطباء المصحة بالتوجه إلى برلين لإجراء عملية جراحية فى الوريد الكبدى، على يد طبيب أخصائى، وهى عملية قيل إنها تشفى الترشيح المائى، وكان كل من الدكتور عبدالعزيز عمران، وإسماعيل بك

لبيب، يتناوبان ملازمته بالمصحة، فعرض عليهما الأمر، فوافقاه على السفر إلى برلين، فغادر «تريتيه» وقصد إلى ألمانيا، ونزل بفريد ريكسهافن على الحدود الألمانية، وهناك عمل له البزل لإخراج ماء الرشح، لظهوره بسرعة، وبعد أن استراح قليلاً واصل السفر إلى برلين، ولازمه هناك الدكتور عبدالعزيز عمران وإسماعيل بك لبيب، ودخل مصحة الدكتور ستوكمان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن، استعدادًا للعملية الجراحية التى أشير عليه بها، ولكن ماء الرشح زاد زيادة كان يستحيل معها إجراء العملية الجراحية، فبزل له الماء مرتين فى هذه المصحة، وانحطت قواه على أثر البزل الثانى.

الوفـــاة
١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

حافظ الزعيم فى أثناء مرضه الأخير على شجاعته وصبره، وتجلت وطنيته فى ساعة الخطر، كما كانت تتجلى فى ساعات الجهاد العصيبة التى كان يواجهها فى كل أدوار حياته.

ولما لمح شبح الموت يقترب منه فى الأيام الأخيرة، قال لمن حوله: «لست أخاف الموت، لأن الموت حق لابد منه، ولكن كل ما كنت أتمناه أن أرى مصر متمتعة بتمام استقلالها».

ولما أيقن أنه سوف يفارق الحياة، دون أن يرى استقلال بلاده، استسلم للموت، وجمع إخوانه الموجودين حوله، وأوصاهم بالاتحاد، وأن يبثوا بين أبناء الوطن هذه الروح السامية التى تحفظ كيانهم، وتقرب استقلالهم، وقال فى النهاية: «إنى أنا وأولادى وكل عزيز لدى فداء لمصر، لقد قضيت بعيدًا عن مصر سبع سنوات، فإذا مت فضعونى فى صندوق، واحفظوه فى مكان أمين، حتى تتاح الفرصة لنقل جثتى إلى وطنى العزيز، الذى أفارقه وكنت أود أن أراه».

ثم دخل فى دور الغيبوبة، وأسلم الروح فى منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩.

وأبلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع إلى إخوانه المصريين ببرلين، فاجتمعوا، يعروهم الحزن، ويحز فى نفوسهم الألم، وأخذ يعزى بعضهم بعضا، وما لبث الخبر أن استفاض فى أنحاء العاصمة الألمانية، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيد، ورثاه كتابها ومحرروها، واهتزت الأسلاك البرقية حاملة نعيه إلى مصر وسويسرا والعواصم الأوروبية، وقرر المصريون الاحتفال بتشييع جنازة الزعيم ببرلين احتفالاً يليق بمقامه ومنزلته، ووضع جثمانه بعد تحنيطه فى تابوت من الحديد لكى يمكن نقله إلى مصر بعد سنوح الفرصة، عملاً بوصيته.

وفى اليوم التالى شيعت الجنازة من المصحة فى احتفال مهيب، سار فيه المصريون، وعدد كبير من الشرقيين والألمان، وكان اليوم ممطرًا، اكفهرت فيه السماء، وهبت العواصف، فكان ذلك مشاركة من الطبيعة فى الحزن على الزعيم الراحل.

وقبل تحرك الجنازة، ألقى الشيخ عبد العزيز جاويش، أمام جثمان الفقيد، كلمة مؤثرة فى وداعه، قال:

«أيها السادة: أأمام جثة هامدة، وميت لا يعى، نحن واقفون؟ كلا!... ثم كلا! إنما نحن وقوف أمام صفحات من تاريخ الجهاد الأكبر، فى سبيل الحرية البشرية، فى سبيل الذود عن الحقوق الطبيعية، للشعوب الإنسانية، فى سبيل مصارعة الأمم القوية، ذوات المطامع الأشعبية.

«نحن وقوف أمام هذا الراحل الكبير، الذى كانت حياته مثالاً كاملاً للمتشبهين، وقدوة صالحة للعاملين، فها هى تلك صفحاتها الناصعة، ترينا كيف جمع فقيدنا العزيز، إلى صلابة العزم، جهادًا لا يوهنه الملل، ولا يوهيه الانحلال، كما ضم إلى الصراحة البالغة، فى كتابته وكلامه، أقداما يستهزىء بالغوائل، ويسخر من كارثات النوازل، لقد رأيناه رحمه الله يوم ساقه الإنكليز إلى السجن بمصر، فما كان إذ ذاك أقل ابتسامًا منه، يوم فارقه بعد ستة أشهر كاملة، قضاها فى غيابته وظلماته.

«ضيق الإنجليز المذاهب على فقيدنا، وأخذوا الأبواب والمسالك، على قلبه ولسانه، فلم ير بدًا من مفارقة وطنه، وأولاده وعشيرته، إذ خرج يلتمس فضاء

يسمع صيحاته، التى ضاق عنها فضاء بلاده، وقرت دونها آذان أعدائه.

«جاهد الرئيس فى سبيل تحرير بلاده، وكان يرجو أن لا تعاجله منيته، قبل أن يراها خالية من ظل الجبابرة المغتصبين، فكنا نخشى وقد سارعت إليه المنون أن يحزنه حرمانه من نيل أمنيته، واكتحال عيونه بشمس الاستقلال والحرية، مشرقة على ربوع وطنه العزيز، ولكننا رأيناه رحمه الله، قبيل وفاته قرير العين، مشروح الصدر، إذ أبصر كيف تشيد أمته النجيبة، على ما أقامه هو وسلفه الصالح مصطفى كامل من الدعائم المتينة، صرح الحرية والاستقلال، ذلك الصرح الذى سيعانق يومًا ما الأهرام، ويدوم ما تعاقب الجديدان» إلى أن قال:

«وإذا كانت حياة الرجال أيها السادة خيرًا للأمم التى يخدمونها، فكم منهم من أفاد بمماته بمقدار ما أفاد بحياته، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة، والنسمة الجامدة، وإنما هو تلك النفس الأبية، والقدوة الصالحة، والذكرى الطيبة التى سيجددها بلى الأيام، ويوالى نشرها انطواء العصور والأجيال، فطوبى لمن سن سنة حسنة، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين».

«والآن نستودعك الله أيها الرئيس المحبوب، فنم مغمورًا برحمة الله وإحسانه، مزودًا من أمتك بالدعوات الصالحة، والذكرى العاطرة، والحب الدائم، والسلام عليكم ورحمة الله».

ثم سارت الجنازة إلى مقبرة المسلمين ببرلين، ثم حفظ التابوت بكنيسة بالقرب من المقبرة، لكى يمكن نقله إلى مصر، وألقى البارون أو بنهايم كلمة بالألمانية فى رثاء الفقيد، ونثرت على النعش الزهور والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والأوروبيين.

وبقى التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة، وظل أصدقاء الزعيم وتلاميذه يزورونه، ويضعون الأزهار على التابوت، وبقى كذلك إلى أن نقل إلى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠.

ووصل نعى الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر، ونشرت الصحف النبأ الأليم، فعم الحزن أرجاء البلاد، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير

الزعيم الراحل، بعد أن كاد ينسى فضله، ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه فى الحركة الوطنية.

نقل رفاته إلى مصر

كانت فكرة نقل رفات الفقيد إلى مصر تجول فى خواطر الكثيرين ويرونها فرضًا على المصريين، واجبًا أداؤه، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها، بعيدًا عن أرض الوطن، بعد أن ضحى بحياته من أجلها، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات اثنى عشر طالبًا مصريًا توفوا فى حادثة اصطدام القطار الذى كان يقلهم على الحدود الإيطالية النمسوية فى مارس سنة ١٩٢٠، وبادر إلى نقل جثتهم إلى مصر على نفقته – وقام بالواجب فى هذا الصدد – ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر، حتى قيض الله رجلًا من كبار النفوس، قام وحده بهذا الواجب المقدس، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق.

وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل، وهم أجدر به من سواهم، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة، فبرهن على أنه كبير فى نفسه، كبير فى وطنيته، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه، غير متأثر بإيعاز أحد، أو ملبيا دعوة أحد، بل لبى دعوة ضميره، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيدًا عن مصر، فاعتزم أن يسافر إلى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الطاهر إلى مصر، جزاه الله خير الجزاء، وأسكنه فسيح جناته.

وكانت المهمة تحتاج إلى شىء كثير من الجهد، لما اعترضها من عقبات، ذللها الحاج خليل عفيفى بهمته ووطنيته، فما أن اختمرت لديه الفكرة حتى نهض لتنفيذها، فأخذ ترخيصًا من الحكومة المصرية بنقل الرفات إلى مصر، وأبحر من الإسكندرية يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠ قاصدًا برلين، عن طريق فرنسا، ولم

يكد يصل إلى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب) ببرلين، فأقام بباريس حتى استقرت الأحوال فى العاصمة الألمانية، ثم سافر إليها فوصلها يوم ٢٨ أبريل.

ثم أخذ يسعى فى طلب الترخيص له من الحكومة الألمانية بنقل الرفات، وقد اعترضته فى بادىء الأمر، عقبة شكلية، وهى صدور قانون فى أبريل سنة ١٩٢٠ بعدم جواز نقل جثث المتوفين من ألمانيا إلى بلاد أخرى، فسعى لدى الحكومة الألمانية فى أن تأذن له بتحقيق أمنيته، وساعده فى مسعاه الدكتور عبد العزيز عمران وإسماعيل بك لبيب، وسعيا لذلك لدى الحكومة الألمانية، وكذلك عاونه محمد أفندى سليمان التاجر المصرى المقيم ببرلين، والبارون أوبنهايم.

وحدث فى خلال إقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت إلى ألمانيا الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسى مات بها، فأذنت لها الحكومة الألمانية بنقله على سبيل الاستثناء، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد، فنجح فى مسعاه، وصدر له الإذن بذلك، ثم قصد إلى حكومة النمسا لتأذن له بمرور الرفات فى بلادها، فأذنت بذلك، وحصل بعد جهد من الحكومة الإيطالية على ترخيص بالمرور فى بلادها أيضا، لكى يبحر من ثغر تريستا.

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص، اتفق والمصريون المقيمون ببرلين على الاحتفال بتشييع رفات الزعيم إلى محطة برلين، وقد نقل الرفات يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ إلى المحطة، فى جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها، ووضع فى عربة خاصة بالقطار، فسار به إلى تريستا، حيث أقلته الباخرة (حلوان) التى أبحرت يوم ٣ يونيه قاصدة الإسكندرية، فوصلتها صبيحة يوم ٨ يونيه.

وقد أبرق الحاج خليل عفيفى إلى الصحف بنبأ قيام الباخرة، فاستعدت الأمة لاستقبال جثمان الزعيم، وتشييع جنازته فى الإسكندرية والقاهرة.

وتألفت بالإسكندرية لجنة برعاية الأمير عمر طوسون، ورياسة المرحوم أحمد يحيى باشا، للاحتفال بالجنازة عند وصول جثمان الفقيد.

وفى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ظهرت الباخرة (حلوان) فى عرض البحر، ودخلت البوغاز فى منتصف الساعة السادسة، يرفرف عليها العلم المصرى منكسًا، وعلى ظهرها التابوت المحتوى على رفات الزعيم، وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست أمام رصيف الجمرك، فصعد إليها أعضاء لجنة الاحتفال يصحبهم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، وحيوا الرفات خاشعين، وحيوا الحاج خليل عفيفى أحسن تحية، شاكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور.

وشيعت جنازة الفقيد فى الإسكندرية والقاهرة باحتفال مهيب، واشتركت طبقات الأمة كافة فى توديع الزعيم الشهيد.

شخصية الزعيم

فى شخصية محمد فريد، اجتمعت الفضائل الوطنية، والمبادىء السامية، وصفات الزعماء الحقة، إلى جانب الأخلاق الكاملة، والطباع الكريمة، فهو حقاً أمة فى رجل، ورجل فى أمة.

صفاته وأخلاقه

كان قمحي اللون، جميل الصورة، متوسط القامة، مهيب الطلعة، عريض المنكبين بدين الجسم، ولكنه مع بدانته موفور النشاط، جم الحركة، لا يكل من العمل ولا يمل، براق العينين، كثير الابتسام، سريع الكلام، شديد الذكاء، قوى الذاكرة.

وأهم أخلاقه: الصدق، والإخلاص، والصراحة، والوفاء، والصبر، والثبات، والشجاعة، وقوة الإرادة، والجود، والكرم، بله التواضع وطيبة القلب، وإنكار الذات، ودماثة الأخلاق، فكان فى شخصه مجموعة من الفضائل العظيمة، والأخلاق القوية.

إخلاصه ووطنيته

وأولى هذه الفضائل: إخلاصه، ووطنيته المجردة عن الأهواء، المنزهة عن المطامع الشخصية.

كان يرى حق الوطن فرضًا عليه، يؤديه لبلاده، لا يقبل فى أدائه نكولاً أو تراجعًا، ولا يبتغي على جهاده جزاء ولا شكورًا، لا يعرف للإخلاص حدًا يقف عنده، بل يعتقد أن كل ما يبذله فى سبيل مصر من جهد ومال وجاه ومكانة، وصحة وحياة، إنما هو الراحة الكبرى لنفسه ولضميره، وتلك لعمرى أقصى درجات الإخلاص، ولا جرم فإن مصدر هذا التفانى فى الإخلاص، والوطنية التى لا تخبو نارها، هو الإيمان بالله، فقد كان فريد مؤمنًا حقًا، قوى الإيمان، ثابت

العقيدة، سليم الوجدان، كان إيمانه هو الينبوع الفياض الذى يستمد منه إخلاصه ووطنيته، فلا غرو أن كان يحتمل الشدائد والمتاعب، راضيًا باسمًا، شأن المؤمنين الصادقين، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون.

كانت وطنيته سليمة المعدن، صلبة العود، لا تنثنى أمام العقبات، ولا تنال منها المغريات، ولا تشوبها المطامع المادية، أو المآرب الذاتية.

لقد كانت كلمة واحدة يجرى بها لسانه كافية لأن تبدل عسره يسرًا، وغربته نعيمًا مقيمًا، وجاهًا عريضًا، ولكنه بقى ثابتًا كالطود، راسخًا كالأهرام، فكان آية الوطنية.

شجاعته

كان شجاعًا مقداما، لا يبالى الأخطار، ولا يضعف أمام الشدائد، ولا يخشى غضب الأقوياء، ولا يرهب سلطانهم.

بهذه الشجاعة العظيمة استطاع أن يضطلع بزعامة الحركة الوطنية، بين أعاصير المحن والأحداث، زهاء اثنتى عشرة سنة، لم تخذله خلالها شجاعته لحظة، ولا ناله فى أثنائها ضعف ولا وهن.

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها وروعتها، بل لطويت إلى حين لا يعرف مداه صفحاتها، لأن الشجاعة كما هى أول سلاح للجنود فى ميادين القتال، فإنها أول عدة للمجاهدين فى الحركات الوطنية، وكم من حركة وطنية سرى إليها الانحلال، وفقدت كيانها وحياتها، عند ما فقد زعماؤها أو جنودها الشجاعة فى ساعة الخطر.

كانت هذه الشجاعة طبيعة فى الفقيد، امتاز بها فى حياته الخاصة، وحياته العامة، لست أدرى عمن تلقاها، هل ورثها عن أبيه، أو عن والدته، أو عنهما معا؟ أم هى غريزة أودعها الله فؤاده، فتكونت ونمت على توالى السنين؟ قد يكون هذا أو ذاك، وإنما الذى يهم ذكره أن هذه الصفة العظيمة قد امتزجت بشخصه، حتى صارت علمًا له، ولازمته طول حياته، فى السراء والضراء.

كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الأولى أو الثانية تصادفهم فى طريقهم، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر، بل أمام الوهم والخيال، أما الفقيد رحمه الله، فكان يتلقى الصدمات والضربات بقلب عامر بالشجاعة، فلا ينثنى عن طريقه ولا يتحول، وتلك أعظم فضائله وسجاياه، وزاد فى شجاعته قوة إيمانه وعقيدته، فكانت هذه العقيدة سندًا لشجاعته وإقدامه، ومعينًا لا ينضب لفضائله وأخلاقه الكريمة.

بهذه الشجاعة، وبهذا الإيمان، حمل عبء الجهاد فى أشد الأوقات خطرًا وحرجًا، تولى رياسة الحركة الوطنية فى وقت استقرت فيه السياسة المعروفة بسياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال، فاستهدف لحرب السلطتين معًا، وغضبهما معًا، ومع ذلك لم يبال حربهما، ولم يخش غضبهما وتحالفهما، واحتمل أذاهما معًا، وسار فى طريقه قدمًا، لا يلوى على شيء، ولا يفكر إلا فى القيام بالواجب، مهما كانت العقبات، ومهما كانت العواقب.

كانت الشجاعة خلقًا ثابتًا فى فؤاده، وكانت أيضا محببة إلى نفسه، فكان يدعو إليها فى خطبه، ويحب أن يراها خلقا شائعًا فى الأمة، وبخاصة تلاميذه وأنصاره، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غراره فى الشجاعة الأدبية، وقد عودهم على أن يكونوا رجالاً ذوى أخلاق قوية، لأن الشجاعة الأدبية هى قوام الفضائل جميعًا.

وفـــاؤه

كان فريد آية فى الوفاء، ومثلاً سائرًا فى حفظ العهد، اعتبر ذلك فى وفائه لزميله وصديقه مصطفى كامل، فلقد أيده وناصره طول حياته، وعضده بماله وقلمه ولسانه ثم ظل على وفائه له بعد وفاته، فحافظ على تراثه الوطنى المجيد، وتعهد الغرس الذى بذره معه، وسقاه بإخلاصه وتضحياته، ورواه بهجة فؤاده، فنما الغرس وترعرع، بحيث لو عاش مصطفى أكثر مما عاش، لما استطاع أن يرعى غرسه بأكثر مما رعاه فريد، ولا غرو فقد اشتركا معًا فى بذره، وأنشأه النشأة الأولى.

كان وفاؤه لمصطفى جزءًا من وفائه لمصر، لقد أوفى بعهده لها، وجعل حياته

وقفًا على الجهاد من أجلها، وضحى بماله وجاهه وصحته وحياته في سبيلها، وليس في الدنيا وفاء أقوى وأروع من هذا الوفاء.

مضاؤه وقوة عزيمته

ومن أخص مزاياه المضاء وقوة العزيمة، كان يذلل بقوة إرادته كل عقبة تعترضه، وما أكثر ما اعترضه من عقبات وما قام في سبيله من مصاعب!

حدث إضراب من عمال اللواء في نوفمبر سنة ١٩٠٨، بدسائس خصوم الحركة الوطنية، وتحريض من بعض الموظفين، وكان الظن أن يضعف الفقيد أمام هذا الإضراب، فيغرى الدساسين بالاستمرار في دسهم، ولكنه رفض مطالب المضربين وأصر على فصلهم، ولم يلبث أن استبدل بهم غيرهم، وبعث الحماسة في نفوس الشباب، ومنهم طلبة الحقوق، فجاءوا متطوعين للعمل في اللواء، واشتغل بعضهم في التحرير، وبعضهم في صف الحروف، فاستمر صدور اللواء برغم إضراب عماله، ولم يتعطل يومًا واحدًا، ولما أخفق إضرابهم عادوا خاضعين.

وحدث في سنة ١٩١٠ أن وقع خلاف بين ورثة المرحوم مصطفى كامل على ملكية (اللواء)، لسان حال الحزب الوطني حينذاك، أدى إلى تدخل القضاء في شأنه، وعين يوسف المويلحي حارسًا قضائيًا عليه، فتسلم الجريدة على يد محضر من المحكمة المختلطة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠، وقد أراد الحارس أن يتدخل في سياستها وتحريرها، فرفض الفقيد أن يذعن لهذا التدخل، ورأى أن كرامة الحزب لا تتفق وبقاء اللواء عرضة لسيطرة الحارس على شؤونه، وبادر من فوره إلى إنشاء جريدة جديدة يستقل بإدارتها وتحريرها، ولا يكون لغير الحزب إشراف عليها، فأنشأ جريدة (العلم) وظهرت في مارس سنة ١٩١٠ بعد أسبوع واحد من تدخل الحارس في شؤون اللواء، أي أن تأسيس (العلم)، وما استلزمه من استعداد، وجهود وتنظيم، لم يستغرق سوى هذه الأيام القليلة، وهو عمل يشهد للمترجم بالهمة الشماء، وقوة الإرادة.

ولما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطني، كان يعد العدة لإخراج جريدة أخرى للحزب، بأسماء أخرى، فتظهر في اليوم التالي للتعطل.

ولقد رأيت مما كتبناه كيف كان موقفه رائعًا حين منعت الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطنى بباريس، فى سبتمبر سنة ١٩١٠، قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة، فقد كان الظن أن لا ينعقد المؤتمر فى عامه هذا، لضيق الوقت، وكثرة ما أنفق من التكاليف لإعداد معداته بباريس، ولكن عزيمة المترجم أنقذت الموقف، فقد قرر عقد المؤتمر ببروكسل، عاصمة بلجيكا، فى الموعد الذى كان محددًا له بباريس، وكان الوقت لا يتسع حقًّا لتنفيذ هذا العمل، إذ أنه أبلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع، ومع ذلك تذرع هو وزملاؤه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة، حتى اجتمع المؤتمر ببروكسل فى الموعد الذى كان محددًا له بباريس، فكان ذلك الفوز آية فى المضاء والعزيمة.

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيد فى ثلاث كلمات: الاستقلال، والجلاء (وهو الرمز الصحيح للاستقلال ولا يكون استقلال بدونه) والدستور، ولقد ثبت على هذا المبدأ، لم يقبل فيه هوادة ولا تساهلًا، ومن كلماته المأثورة فى هذا الصدد قوله: «لا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم».

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة، وكل فرد، وكل هيئة لا تدين به، ولا تعمل عليه، ولقى فى سبيل ذلك ما لقى، ولما رأى أن الخديو عباس الثانى قد جنح لسياسة الوفاق مع الاحتلال، قرر الابتعاد عنه، وخاصمه استمساكًا بمبدئه، وسار فى طريقه مستقلًا عن كل سلطة، بعيدًا عن كل سلطان.

ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديو تبعًا لاشتداد سياسة الوفاق رغب إليه كثير من أنصاره أن يعدل عن سياسة الجفاء تجاه الخديو، ويسلك سبيل التقرب إليه، وأفضوا إليه أنهم ينفضون من حوله إذا هو استمر فى خصومته معه، فكان جوابه لهم أنه لا ينثنى عنه مقاومة الاحتلال، وكل من يلوذ به أو يحالفه، ولو كان ولى الأمر، وانفض بعضهم فعلًا من حوله مجاملة للخديو، ومع ذلك لم تضعف عزيمته، وظل ثابتًا فى جهاده ضد السلطتين.

ولما شرعت الحكومة فى محاكمته أول مرة فى قضية (وطنيتى) سنة ١٩١١ أرسل إليه الخديو من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته، ويسايره فى سياسة الوفاق، فرفض، وقبل أن تقام ضده الدعوى العمومية، وحكم عليه فيها بالحبس ستة أشهر، وآثر السجن على التساهل فى مبدئه.

وبعد أن هجر مصر إلى منفاه، اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية وصرف الناس عنها، ولما بلغه انفضاض بعض أنصاره من حوله، والتحاق بعضهم بالوظائف، وانحيازهم لجانب الحكومة، لم يكترث لذلك، وكتب فى مايو سنة ١٩١٤، إلى من أبلغه ذلك يقول: «أما أنا فسياستى لن تتغير، ولو بقيت عليها وحدى»، فلم يدع للضعف والتردد إلى قلبه سبيلاً.

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين، وهما:

١ - الاحتلال.

٢ - الخديو، حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال.

ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة ١٩١٥، فى أثناء الحرب العالمية، كما تقدم بيان ذلك.

فمخاصمته لهذه القوات الكبيرة، فى تلك الظروف العصيبة التى مر بك شرحها، وفى وقت خذله فيه كثير من أنصاره، لهى أكبر مظاهر الثبات على المبدأ، وأروع آيات المحافظة على العقيدة.

صبره على المكاره

لامراء فى أنه مضرب الأمثال فى الصبر على المكاره، لم يجاره أحد من الزعماء والمجاهدين فيما استهدف له من الكوارث، على اختلاف صنوفها، ولا فى قوة الصبر عليها، ومرجع هذا الصبر إلى عقيدته وإيمانه، ثم إلى قوة إرادته.

ومن كلماته المأثورة التى صارت علما عليه، قوله: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا، ولا التنازل عن مطالبنا».

وقوله: «نحن قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث، واتخذنا الثبات شعارًا لنا، لا يلوينا عن غايتنا اضطهاد، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقًا».

وفى الحق أنه قد صبر صبر أولى العزم من الكرام المجاهدين، على كل المصائب التى لاقاها، وكانت معظم سنى حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره، فقد صبر على المصائب العائلية التى امتحنه الله بها، إذ فقد اثنتين من كريماته، وهما فى ريعان الشباب، وجاءه نعيهما وهو فى منفاه، إحداهما فى سنة ١٩١٥، والأخرى سنة ١٩١٦، وصبر على آلام النفى والتشريد، ثمانى سنوات متوالية، وصبر على المرض، ينتابه من حين لآخر، واشتد به فى أواخر أيامه، وصبر فوق هذا وذاك على تنكر الكثيرين من معاصريه، بل من أنصاره له، وانفضاضهم من حوله، فى أشد الأوقات حرجًا، وإنك لتلمح فى الخطاب الآتى الذى كتبه فى أشد سنوات النفى وأقساها مقدار ما عانى من المكاره على تعاقب السنين، ومبلغ الصبر الذى راض نفسه عليه، واطمأن إليه، حتى عده فى خطابه نعمة من نعم الله عليه، كتب هذا الخطاب من برلين فى ٧ مارس سنة ١٩١٧ إلى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد، ردًا على تعزيته إياه فى وفاة كريمته، قال:

«وقد ألهمنى الله الصبر على هذه المصائب المتكررة، وأعاننى بفضله وكرمه على تحملها، كما أعاننى على تحمل ما لاقيته فى حياتى السياسية من أنواع الخيانة والغدر والانقلاب، وأملى فى وجهه تعالى أن يديم على مننه المتتالية، وأن يؤيدنى بروح من عنده، فيما بقى لى من السنين القليلة، فى هذه الحياة الفانية، إنه لا يضيع أجر من أحسن عملًا».

فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد، فى أروع مظاهر البطولة، ويصور لنا إيمانه الثابت، وقلبه الكبير، وخلقه العظيم، وصبره الفريد على الكوارث التى أصابته فى حياته.

شممه وإباؤه

كان للفقيد نفس عالية، تتعلق بالعظائم، وتترفع عن الدنايا والصغائر، وتمقت الذلة والهوان، ومن أخص سجاياه الشمم والإباء، لم يرض لنفسه قط طوال

حياته أن ينزل عن هذا الخلق العظيم، ولم يستطع الأقوياء أن يذلوه، أو يمتهنوه، أو يحولوه عن مبدئه، أو يتخذوه مطية ذلولاً لأطماعهم وشهواتهم.

ظن بعض خصومه على أثر هجرته إلى المنفى، وما احتمله فيه من آلام، أنه قد تلين قناته، أو يعدل عن خطته فى الجهاد، فأشاعوا عنه حينما كان بالآستانة أنه أرسل قبل سفره من مصر برقية إلى السير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا، يشكو إليه فيها من الاضطهادات التى انصبت عليه، ويطلب منه التدخل لإنصافه، فما أن إطلع على هذه الفرية فى الصحف حتى كذبها تكذيبًا قاطعًا، وأرسل فى هذا الصدد خطابًا إلى جريدة (جون ترك) Jeune Turc التى كانت تصدر بالفرنسية فى الآستانة يدل على علو نفسه وبطولته، قال:

«إنى لو حكم على بالموت، وكانت حياتى معلقة على كلمة تخرج من فم وزير إنجليزى، لفضلت ألف ميتة على مخاطبة هذا الوزير فى شأنى، فلقد رفضت طلب العفو عنى من الخديو وهو حاكم البلاد الشرعى عندما حكم على فى العام الماضى بالسجن ستة أشهر، وفضلت البقاء مسجونًا على إمضاء طلب العفو».

وبلغه أيضا سنة ١٩١٢، وهو بالآستانة أن الخديو عباس الثانى ومحمد سعيد رئيس الوزارة، أشاعا لمحدثيهما أن الأول أرسل إليه ثلاثمائة جنيه مساعدة له على السفر، وأنه هو الذى حضه على الهجرة من مصر، ولما كان هذا الخبر كذبًا ومينا، ثارت نفسه، لما تضمنه من المساس بكرامته، فلم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه إليه، بل أرسل خطابًا مسجلاً إلى الخديو بسرايه بالبوسفور، إذ كان بالآستانة صيف ذلك العام، يكذب الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو فى محنته لم يبال غضب ولى الأمر، فوق غضب الاحتلال، قال رحمة الله:

«صارى يار فى ١١ يونية سنة ١٩١٢».

«سمو خديو مصر».

«لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كلفتم أحد إخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر عقب استجوابى بالنيابة، وانكم سلمتم له مبلغًا من المال ليوصله إلى مساعدة لى على مصاريف السفر، واسم هذا الشخص معلوم عندى، ولكنى اكتمه الآن، فاستغربت جدًا حصول هذا الأمر

بعد ما كتبته لكم بخصوص حادثة.. والثلثماية جنيه التى أخذها باسمى، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها، ولكنكم أهملتم أمرها، وبعد أن أعلمتكم أنى أترفع عن قبول أى مساعدة منكم، ولو كنت فى أحط دركات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش، فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ منكم باسمى هو من باب النصب، وأنى لا أقبل ولن أقبل منكم أى مساعدة، مادامت مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الإنكليز، ومن كل من يعاونهم على توطيد قدمهم فى مصر، كائنًا من كان.

والسلام على من اتبع الهدى».

المخلص لمصر

محمد فريد

وقد سعى الخديو بواسطة أصدقاء الفقيد فى أن يتم الصلح بينهما، ولكن فريدًا كان يطلب شروطًا لصالح البلاد، وضمانات لهذه الشروط، ولم يقبل أية وساطة على غير هذا الأساس، ورفض مساعى الصلح، مع حرج مركزه المالى فى منفاه، فكان آية فى الشمم والإباء.

ولم يقبل الصلح من الخديو إلابعد أن بدأ عرشه يتداعى فى أوائل الحرب العظمى الأولى، إذ تم الاتفاق بينهما على أساس إعلان الدستور كما تقدم بيانه.

مزاياه الثقافية

كان للمترجم إلى جانب وطنيته الصادقة، وأخلاقه العظيمة، مزايا ثقافية عالية، فهو واسع الاطلاع، مشغوف بالدرس والقراءة، ملم بدقائق المسألة المصرية، وتاريخها خاصة، والمسألة الشرقية عامة، محيط بالمسائل الدولية جميعها، متتبع لكل تطوراتها، يطلع على كل ما يظهر فيها من المؤلفات والرسائل، وما يكتب عنها فى الصحف والمجلات.

وتدل مذكراته فى تاريخ مصر الحديث التى سبق الكلام عنها على ميل مبكر إلى البحوث التاريخية، كما أن كفايته كمؤلف وكاتب قد ظهرت فى كتابه عن

تاريخ محمد على (البهجة التوفيقية)، وكتابه فى تاريخ الدولة العثمانية، وكتابه فى تاريخ الرومان، ورحلاته العديدة، ومقالاته العلمية فى مجلة الموسوعات وفى الصحف والمجلات عامة.

ومن دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت مجموعة قيمة من الكتب العلمية والتاريخية، وهى التى أهداها إلى نادى المدارس العليا.

وتدل خطبه ومقالاته، وأحاديثه فى الصحف، على نضجه الفكرى، واطلاعه الواسع، ودراسته التامة للمسائل السياسية القومية والدولية.

وكان لا يألو جهدًا فى تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية لمناسبة الحوادث التى تقع فى البلاد، حتى الحوادث التى كانت فى ظاهرها لا تنطوى على معان سياسية، فكان يكشف عن مغزاها، وينتهزها فرصة لتبصير الأمة بحالتها، وأذكر له مقالة مسهبة كتبها لمناسبة سفر الخديو إلى بورسودان فى مارس سنة١٩٠٩، لحضور حفلة افتتاح مينائه، ألم فيها إلمامًا رائعًا بارتباط السودان بمصر، وتطور السياسة البريطانية فيه، وهى تصلح وحدها لأن تكون تاريخًا للمسألة المصرية، من ناحية اتصالها بالسودان، هذا إلى ما حوته من معانى الوطنية العالية، والأفكار الواسعة الأفق التى تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسى، وإحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الأجنبية.

مزاياه الصحفية والخطابية

تتصل مزاياه من هذه الناحية بمزاياه الثقافية.

كان فريد صحفيًا قديرًا، وله المقالات المستفيضة فى الصحف والمجلات، وكان يجيد الكتابة باللغتين العربية والفرنسية، وكان فى حياة مصطفى كامل يتولى فى غيبته الإشراف على الألوية الثلاثة، ولما تولى رئاسة الحركة الوطنية، بعد وفاة مصطفى، كان يشرف إشرافا مستمرًا على تحريرها وسياستها، وكان يفيض فى مقالاته باللواء والعلم والشعب، وإذا تناول موضوعًا مهما أسهب فى الكتابة فيه، وكانت مقالاته تجمع بين غزارة المادة، وسعة الإطلاع والنضج الفكرى، مع حسن

الأداء، والقصد فى الألفاظ، والبعد عن العبارات الطنانة، وكذلك شأن مقالاته وأحاديثه بالفرنسية.

إن أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون، ولذلك تجد فى كتابة المترجم آيات التواضع، والركون إلى المعانى السامية، فهى من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذى لا يرى فى شخصية المرء إلا وسيلة لأداء رسالته، كما لا يرى فى الأسلوب إلا طريقة لأداء المعانى.

أما مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل، لأن مصطفى ولد خطيبًا، وكانت الخطابة من أعظم مزاياه، أما الفقيد فلم يكن من طبقته فى المواهب الخطابية، وكان فى الغالب يتلو خطبه، ولكنها كانت مليئة بالمعانى السديدة والآراء الصائبة والأفكار العالية.

سياسته الوطنية

كانت سياسته الوطنية استمرارًا لسياسة مصطفى كامل، ولا غرو، فقد وضعا معًا قواعدها، وجاهدا معًا فى سبيلها، واتخذا الجلاء أساسًا لها، والجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال، ولم يكن الفقيد يقبل فيه هوادة ولا تساهلًا، وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى فى عدولها عن الجلاء ومطالبتها إنجلترا بالإصلاحات الداخلية، وكان يرى فى هذه الخطة خروجًا على أساس القضية الوطنية.

قال فى هذا الصدد: «إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيتها وتمدينها».

وحين سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطانى سنة ١٩٠٨: «ماذا يطلب الحزب الوطنى من إنجلترا؟» أجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وقال فى خطبته بالإسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٠٨: «ترك بعضهم المطالبة بالجلاء، وسموا هذا التحول اعتدالًا فى المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن

وبنيه»، وتفيض خطبه وأحاديثه بهذا المعنى.

وإلى جانب الجلاء وتمسكه به، جعل الدستور أساسًا ثانيا للحركة الوطنية، وهنا أيضا كان متفقًا فى المبدأ والخطة مع الزعيم الأول، ولكنه أبرز دعوة المطالبة بالدستور، وجعل منها حركة عامة، دعا إليها الأمة، ووجهها إلى مطالبة الخديو بالدستور، بالعرائض التى تقدم الكلام عنها، فكانت هذه الحركة جهادًا قويًا عمليًا لتقرير النظام الدستورى.

ومن الواجب فى هذا المقام أن تعرف فضل فريد على الحركة الوطنية، فقد كان العضد الأيمن لمصطفى فى بعثها طول حياته، ثم تولى زعامتها واحتمل أعباءها بعد وفاته، وكانت زعامته لها فى ظروف قاسية، وأشد من الظروف التى واجهها مصطفى، فكان لفريد الفضل الأكبر فى إنقاذها من الانحلال، واستخلاصها من العقبات والأهوال، فلقد تحالف ضدها قوات عديدة، بغية القضاء عليها، ولكنه ثبت لها، وتغلب عليها بقوة العقيدة والإيمان، وسار بالحركة الوطنية إلى الأمام، ومهد بجهاده وتضحياته إلى ثورة سنة ١٩١٩، فهى غرس الوطنية التى تعهدها على تعاقب السنين، والثورات، كما قلت فى كتابى عن مصطفى كامل، ليست حركات ميكانيكية، تبدو فجأة للناظرين، بل هى حوادث اجتماعية، تتمخض عنها حياة الشعوب، تبعًا لدرجة استعدادها ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس ابنائها، فلولا السنون التى قضاها الفقيد فى الكفاح لمرات سنة ١٩١٩، كما تمر غيرها من السنين، دون أن يظهر فيها غرس الوطنية، أو تتجلى فيها روح الثورة، ولعله أشار إلى هذا المعنى فى رسالته إلى الأمة فى سبتمبر سنة ١٩١٩، إذ قال: «نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة، فقد نبت وترعرع ساقه، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها».

سبيله إلى دعوته

كانت سبيله إلى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف، قال فى هذا الصدد: «إن الذى يعتمد على القلم واللسان فيملى عليهما ما وهبه الله من علم وبيان، ويجمع

بها القلوب، ليصوغ منها أمة حية راقية، لهو أعظم مشيد للمجد فوق أمتن الأسس»

كانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة إلى غرس روح الوطنية الصادقة فى النفوس، وحث الأمة على استعادة مجدها القديم، ومباراة الأمم الحية فى التمسك باستقلالها وحريتها، ومن هنا جاء ميله إلى التاريخ المصرى، والتاريخ العام، فاتخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية فى النفوس، وتثقيف الشعب وتعذيبه، وكان يعنى بتبصير المصريين بتاريخهم، وأطلاعهم على تاريخ الأمم الحية، قال فى هذا الصدد فى ختام خطبته بدار التمثيل العربى، يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨.

«وآخر كلمة القيها على حضراتكم أن تطالعوا تاريخ الأمم التى حصلت على استقلالها المسلوب، وأن تمعنوا النظر فى الطرق التى اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وإيرلندة، وتتشبهوا برجالهم، وتسيروا على خطواتهم، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب فى تاريخ هذه الأمم الحية، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

وكان شديد العناية بتعريف الأمة سابق مجدها، وهو أول من فكر فى إنشاء متحف حربى، يحتوى على مفاخر الجيش المصرى.

قال فى هذا الصدد تعليقًا على زيارته للمتحف الحربى ببرلين: «أما نحن فلا نجد أثرًا لما غنمه جنودنا من الروسين والصربيين فى الحرب الأخيرة، أو فى جزيرة كريد واليونان فى عهد إبراهيم باشا وإسماعيل باشا، بل ضاع كل ذلك بسبب إهمال حكامنا، كما أخذت أسلاب المهدى إلى لوندرة ووضعت فى متاحفها، ومما يؤسف له أن أسماء من أنتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسيا منسيا، لعدم اهتمام بتاريخ بلادنا فى مدارسنا، فمتى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها؟ اللهم إننا لاننالها إلا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا عملًا بالحديث الشريف: «كما تكونوا يول عليكم».

وكان يعمل على إعداد الجيل إعدادًا حربيًّا، ليتخلق بأخلاق الرجولة

والشجاعة، وإذ لم يكن بمصر فى ذلك العهد مدارس حربية، بالمعنى الصحيح، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الحربية بالآستانة، وكان يمهد لهم السبيل، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها، لأنه كان يرمى إلى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية.

دعوته إلى إلغاء الرتب والالقاب

وكان شديد التمسك بالديمقراطية، ولذلك كان يقاوم الرتب والألقاب، ويدعو إلى الغائها، وقد كتب فى هذه الدعوة غير مرة، قال فى «العلم» عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠:

«لقد أدركت الأمم الراقية مضار منح الألقاب الضخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة، وأنه لا يليق بالعقلاء السعى وراءها، ولذلك ألغيت بتاتًا فى جميع الولايات الأمريكية الشمالية والجنوبية، وفى جمهورية سويسرا، وقل استعمالها فى أغلب الممالك، وقد سارت الدولة العثمانية على هذا النهج من عهد إعلان الدستور، فلم تمنح رتبة أو نيشانًا لشخص ما من غير الجنود المجاهدين فى سبيل الوطن، وأغلب وزرائها الحاليين لا رتب لديهم، بل يطلق عليهم لقب بك، كما يطلق على أى إنسان، فإن هذا اللقب يعادل لقب سيد أو أفندى أو مسيو، وينتظر إصدار قانون بإبطال هذه الألقاب والأوسمة فى عهد قريب، تالله إنها لزخارف لفظية، تعلم الأمة ما تحتها من حب للوظائف، وحرص على الرواتب الباهظة التى تزاد للموظفين كل سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية، إلى أن أصبح راتب رئيس القلم فى بلادنا يعادل مرتب وزير فى البلاد الأخرى».

وكان يبث معانى الوطنية ومبادئها فى النفوس، ولا يوجه خطابه إلى الشباب وحده، بل يحث الطبقات كافة على الأخذ بها، وكثيرًا ما وجه الخطاب إلى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم، ولو فى تلك الدائرة الضيقة التى كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين.

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية، هو عمله للوحدة القومية، فقد كان من ناحية يدعو دائمًا إلى الاتحاد بين المسلمين والأقباط، وسار فى هذه الناحية على سنة سلفه العظيم، قال فى خطبته فى حفلة تأبينه، مشيدا بالوحدة الوطنية، مناجيًا روح مصطفى: «قد تحقق ما كنت تؤمله، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين، كلها مجتمعة كرجل واحد، متحدة الأفكار والقلوب».

وقال فى خطبته بالإسكندرية يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٠٨: «انبذوا الشقاق والاختلاف الدينى، وكونوا جميعًا إخواننا، أبناء وطن واحد، أى كونوا مصريين قبل كل شىء».

وكان من ناحية أخرى يدعو إلى السياسة القومية دون الحزبية، وعلى أن الحزب الوطنى كان أقوى الأحزاب، فإنه كان لا يفتأ يمد يده إلى الأحزاب الأخرى، يطلب إليها التعاون والتضامن، برغم ما بينها من الفوارق فى المبدأ، ومع إمانه بمبادئ الحزب الوطنى، وبشعاره «الجلاء»، لم يكن للنعرة الحزبية سلطان عليه، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفًا، ولم يكن هذا من الضعف فى شىء، بل كان ثمرة الوطنية التى تتأجج فى نفسه، لأن الأحزاب ليست غاية، بل هى وسيلة لسعادة الشعب، ورعاية مصالحه، هذا إلى أن توحيد الصفوف هو أول ما تسعى إليه الأمم فى جهادها، وفى حياتها القومية، من أجل ذلك كان الفقيد يدعو فى كل فرصة إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف.

قال فى خطبته بدار المثيل العربى يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨:

«والدواء الوحيد لهذه الأدواء التى لا تعد، والتى تئن منها الأمة وتشتكى، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على مافيه الصالح العالم».

وقال فيها: «فلو كنا يدًا واحدة، وقلبًا واحدًا، ونفسًا واحدة، فى أجسام متعددة، ونبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لا فارق فى

الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل ما نطلبه من دستور، ومجلس نيابى، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

وقال فى أكتوبر سنة ١٩٠٨: «إن إتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً».

وقال فى فبراير سنة ١٩٠٩: «تيقنوا أن لا قوة فى هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأى العام إذا اجتمع، أو أمام الأمة إذا إتحدت فالاتحاد، الاتحاد، والثبات، الثبات، والمثابرة المثابرة!».

وقال فى حديث له بجريدة (الإكلير) يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩، عقب انفضاض مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف: «لايعقل أن يوجد فى بلاد محتلة بالأجنبى حزب واحد يختلف فى جوهر مسألة الاحتلال الإنجليزى، وإذا وجد حزب ما لا يجاهر بالجلاء صراحة، مدفوعًا بعامل الإفراط فى الخوف، فسكوته يقابل صراحتنا»، إلى أن قال: «إن وجود الأحزاب الثلاثة ممثلة فى المؤتمر هو أول خطوة نحو الاتحاد ولم يبق أمامنا إلا أن نستمر فى هذا الطريق، ونحذو حذو الأتراك الذين كونوا لجنة الاتحاد والترقى، هذه اللجنة التى جمعت بين الاحزاب بدون نظر إلى اختلاف فى الدين أو فى الجنس، إنى مؤمل كثيرًا فى الاتحاد، وبخاصة لأنه ليس لدينا اختلاف جنسى أو مذهبى يشبه الاختلاف الذى فى تركيا».

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الأمة، دعوته إلى انتخاب الأكفاء، من أى حزب كانوا، للهيئات النيابية التى كانت قائمة فى ذلك الحين، كمجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية، ولو اتبع سياسة احتكار المقاعد النيابية، لكان فى استطاعته بنفوذه بين الجماهير إقصاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين، ولكن الفقيد نظر إلى الحياة النيابية كأداة للجهاد، وإصلاح شئون البلاد، ولايثمر الجهاد ولا تصلح حالة البلاد إذا سادها التفرق والانقسام، فكانت سنته فى الانتخابات ترك الحرية للناخبين يختارون الأكفاء المخلصين، بصرف النظر عن حزبيتهم، وذلك أيد الحزب الوطنى سعدًا فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣، ولولا تأييده لما فاز على مزاحمه، على

أن هذه الروح الطيبة التى كان الفقيد يدعو إليها، قد قوبلت من الأحزاب الأخرى بالتنكر، وتدبير المكايد، وقوبلت من سعد بنكران الجميل، فقد رأيت مما أوردناه أنه حين تألف الوفد برءاسته وسافر إلى باريس فى سنة ١٩١٩، أرسل إليه الفقيد يهنئه ويرجو له النجاح والتوفيق، فلم يرد سعد على هذه التهنئة، وعمل على إقصائه عن ميدان الجهاد.

ففريد، فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده فى بعثها وتكوينها والسير بها إلى الأمام، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم أساسها، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب، وصون الوحدة الوطنية التى هى العامل الأول فى حياة الشعوب وحفظ كيانها.

سياسته الشرقية والإسلامية

وسياسته الشرقية والإسلامية هى سياسة مصطفى كامل، فقد عمل على توثيق عرى التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية، وكان يدعو إلى هذه الغاية فى مقالاته وخطبه وأحاديثه، وأنشأ وهو فى منفاه بسويسرا (جمعية ترقى الإسلام) وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية، وقد تقدم الكلام عنها فى موضعه.

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا، لكى يحبط مساعى السياسة الإنجليزية التى كانت ترمى إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطانى فى مصر، والتنازل لإنجلترا عن سيادتها الاسمية.

ولقد كان فى ذلك متفقًا رأيًا مع السياسيين الأوربيين المخلصين لمصر، فقد كتب المستر بلنت، نصير المسألة المصرية فى مذكراته سنة ١٩٠٨ يقول: «وقد نصحت لهم – أى للوطنيين المصريين – بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص، وذلك لأن العلاقة التى تربط مصر بالامبراطورية العثمانية هى فى الواقع الضمان الحقيقى لسلامتها من مطامع إنجلترا»، وكرر هذه النصيحة فى رسالة إلى مؤتمر جنيف، فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، إذ قال: «لا تسمحوا بقطع صلاتكم بالدولة العثمانية، لأن مركزكم فيها يحول

دون أطماع الأجانب فيكم، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الآستانة ولندن فلا يمكنني أن أصدق أن الامبراطورية الإسلامية الكبرى يمكنها بأى حال أن نترككم لدولة مسيحية».. وكرر ذلك فى رسالته إلى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠.

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الإباء والكرامة، وكان يشعر دائمًا بأن زعامته للحركة الوطنية المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية.

وفى أكتوبر سنة ١٩٠٩، نشرت جريدة (الطان) البارسيسية تصريحًا لحسين حلمى باشا الصدر الأعظم، على أثر القرارات التى أصدرها مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف، قال فيه:

«إنه لاعلاقة للحكومة التركية بالحزب الوطنى، وليس لها ما تقول عن الحالة فى مصر، التى تراها حسنة»، فانبرى الفقيد للرد على الصدر الأعظم، وقال فى حديث له بجريدة النوفيل الباريسية: «إنه حين كان بالآستانة قابل الصدر الأعظم ذاته، وكبار الرجال السياسيين فى تركيا، وأنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لا تعترف قط بالاحتلال الإنجليزى،وأنها إنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية، وأضاف إلى ذلك قوله: «إن اهمال تركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو انتحار لتركيا، ومهما يكن من الأمر فإن الوطنيين المصريين صرحوا مرارًا أنهم إنم يعتمدون على قواهم ومجهوداتهم فى جهادهم لتحرير بلادهم»

وأثارت تصريحات حسين حلمى باشا استياء الصحافة التركية الحرة، ولم تنته ضجة الاستياء منها حتى كذب الصدرالأعظم الحديث، ونشر تصحيحًا له فحوا إن مكاتب الطان سأله: هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة ما؟ وهل تساعدونهم فى حركتهم؟. فأجابه: إن الحكومة العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنا تأثير فى حركتهم.

وقد رأيت مما أوردناه كيف استمسك المترجم باستقلال مصر حيال تركيا خلال الحرب العالمية الأولى.

الوطنية الشاملة

جهوده الإنشائية

فى التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السياسى من الحركة الوطنية، بل وجه جزءًا كبيرًا منها إلى الجانب الإنشائي، فى التعليم والاقتصاد والاجتماع، وكان لا يخلو تفكيره فى خطبة أو أحاديثه أو مقالاته أو فى خاصة نفسه من العمل فى هذه النواحي.

ففى ناحية التعليم العالى قد ساهم سنة ١٩٠٦ فى إنشاء الجامعة المصرية، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها يوم الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بدار سعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف، واكتتب بمائتى جنيه، وبمثل هذا المبلغ سنويًّا، وهو أقصى مبلغ تبرع به واحد من الحاضرين فى ذلك الاجتماع، بعد مصطفى كامل بك الغمراوى الذى تبرع بخمسمائة جنيه، وحسن بك جمجوم الذى تبرع بألف جنيه، وقد انتخبه المكتتبون عضوًا بلجنة إنشاء الجامعة، وانتخب سكرتيرًا لها، بدلًا من قاسم أمين، الذى انتخب نائب رئيس لها، حين سحب سعد زغلول من المشروع، على أثر تعيينه وزيرًا للمعارف.

وفى التعليم الثانوى كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية فى عاصمة كل مديرية.

وفى ناحية التعليم الابتدائى كان منذ سنة ١٨٩١ من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية، التى ساهمت فى نشر التعليم الابتدائى فى مصر، وظل عضوًا بمجلس إدارتها خمس عشرة سنة.

وكان يدعو دائمًا إلى تعميم التعليم الابتدائى، وجعله إلزاميًّا ومجانيًّا لكل مصرى ومصرية.

وعنى بنشر التعليم الابتدائى بين طبقات العامة، فسعى إلى تأسيس «مدارس

الشعب» الليلية، لتعليم الصناع والعمال ومن إليهم مجانا، وأسست فعلاً عدة مدارس فى العاصمة والبنادر، تلبية لدعوته، تطوع فيها انصاره وتلاميذه لإلقاء الدروس فيها كل ليلة، وكان لا يفتأ يدعو فى خطبه إلى تأييدها هذا المشروع.

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية فى دراسة الميزانية فى كثير من خطبه، ودعوته إلى تعديلها للإنفاق على إصلاح حالة الشعب ورخائه، والعناية بالصحة العامة وبالأحياء الوطنية، ودعوته إلى تعديل الضرائب، والعدل فى فرضها، وتخفيف ما يثقل كاهل الفلاحين منها، وتعديل الرسوم الجمركية، ودعوته إلى وضع تشريع للعمال والصناع لترقية أحوالهم، والعناية بشئونهم، ومساهمته فى تأسيس أول نقابة بالقاهرة، وهى نقابة عمال الصنائع اليدوية، وإنشاء ناد لها ببولاق، وكان أول رئيس لها هو المرحوم على بك ثروت، من خاصة أصدقائه وأنصاره الوطنيين، ودعوته كذلك إلى تأييد الحركة التعاونية وإصلاح حالة الفلاح.

وقد وجه تلاميذه إلى بذل جهودهم لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصادية، اعتبر ذلك فى خطابه إلى، ودعوته لأنصاره وتلاميذه إلى معاضدة المشروعات الاقتصادية، وقوله فى هذا الصدد:

«هذا ميدان واسع للجميع، فادخلوا فيه بهمة ونشاط فاستقلال مصر الاقتصادى هو مقدمة لاستقلالها السياسى»، وإشارته فى خطاب آخر إلى رغبته فى أن يكون الحزب الوطنى حزب إنشاء وتعمير.

تضحياته

إن حياة محمد فريد هو سفر خالد من التضحية فى سبيل الوطن، وإن أصح تعريف له هو ما جعلناه عنواناً لكتابه، فهو حقاً «رمز الإخلاص والتضحية»، وكأنه كان يشير إلى نفسه حين قال فى فبراير سنة ١٩٠٩ : «إن من قضى زهرة حياته، وضحى بمستقبله لخدمة الوطن، لا يتحول عن مبدئه الذى عاش عليه مهما أريد التأثير عليه بالوعد أو الوعيد والتهديد، ومهما حمله السير فى الطريق الذى اختاره لنفسه من الخسائر المادية، وإن من كانت هذه صفاته، وهذا مبلغ

اعتقاده، لا تغره ابتسامة، ولا تخدعه مقابلة، ولا يحيد عن ميدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفانى».

كانت حياته سلسلة من التضحيات، فلقد ضحى أولا بالمناصب، إذ بدأ حياته السياسية بالاستقالة من وظيفته، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية، إذ كانت المناصب الحكومية – ولا تزال – قبلة آمالهم، ولو بقى هو فى منصبه، ودرج على ما درج عليه غيره، لوصل بكفايته الممتازة إلى أرفع المناصب.

فهذه أول صفحة من صفحات تضحياته، ولقد عرضت عليه مناصب الدولة، بعد أن تولى زعامة الحركة الوطنية فطلب إليه محمد سعيد سنة ١٩١٠ أن يشترك فى وزارته، ولكنه رفض، وقال له: كيف تطلب منى أن أشترك فى حكم البلاد فى ظل الاحتلال، وأنا أجاهد الاحتلال؟ وكيف يتفق النقيضان؟.

وفى أكتوبر سنة ١٩١٠، عقب انتهاء مؤتمر بروكسل، قابله بباريس رسول جاء من لندن، وأخبره أنه مكلف بأن يعرض عليه إحدى الوزارات، وأن من كلفه بذلك يعلم حرج مركزه المالى، وأنه مستعد لأداء كل ما يلزم لتسوية هذا المركز، وحفظ أملاكه، فرفض ما عرض عليه وقال: «إن ضياع ثروتى لا يؤثر على مبادئى، وإنى أرفض أى مركز فى الحكومة ما دام الإنجليز فى مصر» وقابله الرسول ثانية بالآستانة، فى ديسمبر سنة ١٩١٠، فأعاد عليه العرض، وقال له: «هل لم تزل مصرًّا على رأيك؟». فأجاب: «حتى مماتى، وها أنا ذاهب إلى مصر لأحبس» وقد كان ما قال، فبدلاً من أن يعودَ إلى مصر ليقبل الوزارة عاد لكى يدخل السجن، ولسان حاله يقول: «رب إن السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه».

وعرضت عليه الحكومة العثمانية فى منفاه بعض المناصب ومنها عميد كلية الحقوق بالآستانة، ولكنه اعتذر عن عدم قبولها، لكى يحتفظ باستقلاله فى جهاده.

وإلى جانب تضحيته بالمناصب، ضحى بماله، فإنه منذ الساعة الأولى كان يبذل المال بسخاء فى سبيل مصر، وقد فقد ثروته فى الحركة الوطنية، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتى فدان منها ٦٥٣ فدانا موقوفة بموجب حجة وقف انشائها سنة ١٨٩٣، يخص الفقيد من هذا الوقف ١٥٠

فداناً، ومن الملك ١٥٠ فداناً مثلها، فكان له من وقف وملك ثلثمائة فدان، من أجود الأطيان، وترك له والده عدا ذلك قصراً بشارع شبرا، مساحة أرضه وحدها خمسة أفدنة، من أراضي البناء التي ارتفعت قيمتها، وجزئت وصارت تباع بالأمتار، فنال المترجم منها ربحاً كبيراً، وأفاد كثيراً من اشتغاله بالمحاماه، إذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة، وناله من ذلك ربح وفير، وقد استطاع أن ينمى الثروة التي تركها له والده، واقتنى عمارتين بشارع حمدى بالظاهر، ولكنه رحمه الله لم يضن على الحركة الوطنية بمال طول حياته، وانتهى به البذل إلى ضياع كل ثروته، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فداناً الموقوفة، كما أنه استهدف للمكايد المالية – وما أكثرها – من الاحتلال والحكومة، وتحريض البنوك والماليين عليه، وزادت حالته المالية ارتباكاً أثناء نفيه، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفاً لتنفيذات الدائنين، وكان بعض هؤلاء الدائنين يمعن فى إجراءاته، بإيعاز من الحكومة، أو إرضاء لها، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشيء الكثير.

وثمة ناحية أخرى من التضحية، ذلك أن الحركة الوطنية التى رفع لواءها، واحتمل أعباءها، لم تكن موصلة إلى السلطة والجاه، بل هي حياة الكفاح المقرون بالاضطهاد والمغارم، لا بالأطماع والمغانم، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه، فالطريق الذى سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة، ولقد كان عالماً بهذا المصير، إذ لم يكن يلوح فى الأفق أى أمل قريب فى تبدل الحال، أو انتهاء الاحتلال، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطناً النفس على هذه التضحيات، قال فى هذا الصدد فى خطبته يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨: «برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم «مصطفى كامل»، وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا، لوثوقكم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل، الذى دك قوى سلفه، وبرى جسمه، حتى قضى فى زهرة شبابه، فقبلت مستعيناً بالله وبجميع إخوانى أعضاء الحزب الوطنى، مضحياً وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله».

ففى هذه الكلمات يبدو مبلغ استعداده للتضحية، ويتجلى شعوره بأن زعامة

الحركة الوطنية كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام، فبرهن على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء، ففريد، وامثال فريد، هم الذين عبدوا طريق الحركة الوطنية، لأنهم غرسوا فيها بذرة التضحية، التى هى قوام حياة الأمم، وأساس استقلالها وعظمتها، ولقد قال المستر كير هاردى زعيم حزب العمال فى إنجلترا لبعض الوطنيين المصريين فى مؤتمر بروكسل: «إن رئيسكم هو من أعظم الزعماء فى العالم».

ضحى الفقيد فوق ذلك براحته وحريته وهنائه، فاستهدف للسجن والنفى، كما رأيت فى سياق الكتاب، وكان يتلقى كل الشدائد والمحن راضيًا، موطنًا النفس علىٰ احتمال كل تضحية مهما عظمت، وزادت تضحياته فى منفاه بثباته على الجهاد، فلو هو عدل عن مبدئه وخطته، لعاد إلى مصر معززًا من الحكومة، مكرمًا من الاحتلال، ولكنه رفض أن يعود، وأن ينعم بالمال والمناصب، مؤثرًا متابعة جهاده الرائع، وما يكتنفه من متاعب وحرمان.

ولقد أثرت هذه التضحيات، فى ماله ثم فى صحته، ففى السنوات الأخيرة التى عاشها فى منفاه بأوربا، ساءت حالته الصحية، لوجوده على الدوام فى جو بارد لم يتعوده من قبل، ولما أصابه فى هذه السنوات من تضاؤل موارده المالية، فهذه المحنة المزدوجة كانت تكفى لسحق روح التضحية فى النفس الممتازة، بله العادية، وبخاصة إذا انضم إليها خذلان الكثيرين إياه، وتنكرهم له، وانصرافهم عنه، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام فى أوربا، فيتجنبون مقابلته، أو السؤال عنه، لكى لا يستهدفوا لغضب الاحتلال أو الحكومة، ولقد كانت كلمة واحدة كافية لكى يستبدل من هذا الخذلان ملقًا ودهانًا، ومن العناء راحة، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال، ومن العسر رخاء ويسرًا، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة، كلمة التسليم فى مبادئه، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد الوطنى إلى التهافت على المناصب والألقاب، ولكن كل هذه الملابسات لم تصرفه عن متابعة جهاده، على ما فى طريقه من عقبات وأشواك، وما يكتنفه من متاعب وأهوال، فهو حقا رمز الإخلاص والتضحية.

بلغت تضحياته قمتها حين استهدفت صحته للخطر، فقد فحصه الدكتور شرونف Schrumpf وكان قد تعرف به ببرلين فى سبتمبر سنة ١٩١٥، فألفاه مصابا بمرض الكبد ونصح له أن يعدل عن سياسته، ويتفق مع الإنجليز، على أساس الحماية، لكى يستطيع العودة إلى مصر والإقامة فيها، لأن صحته تحتم عليه الإقامة فى بلاد حارة، ومع ما بدا من حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته، فقد رفض النصيحة قائلاً: إنه لا يقبل الحماية مطلقاً، ولا ما يشبه الحماية، ولا يبالى ما يصيب صحته وحياته فى سبيل مبدئه وواجبه.

وفى أواخر سنة ١٩١٨ كانت صحته تقتضى الراحة التامة، والانقطاع عن الجهاد، ولكنه مضى فى طريقه لاينى عن العمل، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وفى سنة ١٩١٩ زادت صحته اعتلالاً، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له، وأفضى إليه أنه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الإنجليز فى «برن»، عاصمة سويسرا، ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها، وتحدث إليهم فى شأنه، فسمع منهم تقديرًا كبيرًا له، وثناء عليه، واعترافًا بأنه الزعيم المخلص الخالى من الأغراض الشخصية، وإنهم لا يتأخرون عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف، إذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الإنجليز، على أساس الحماية، وكان مرض الكبد قد زاد إلحاحًا عليه، فأعاد الطبيب النصح له بقبول هذا الأساس الذى تقتضيه الظروف السياسية، وأبان له حاجته القصوى إلى مناخ مصر، وأنه لو أقام الشتاء المقبل - شتاء سنة ١٩١٩ - فى جو أوربا، كان ذلك خطرًا على حياته، ولكن الفقيد لم يكترث لهذا النذير، ورفض نصيحة الطبيب، ومضى فى سبيله، واشتد به المرض فعلاً فى شتاء سنة ١٩١٩ فأودى بحياته، وتوج رحمه الله تضحياته بالتضحية الكبرى، وهى تضحية حياته فى سبيل مبدئه ووطنه!.

فحياة فريد هى مثل خالد للوطنية والإخلاص، والتضحية فى سبيل مصر، فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس فى الحياة، وبكل ما هو عزيز عند الإنسان، وضحى آخر الأمر بحياته، إذ جعلها فداء لحياة الوطن، فهو جدير حقًّا بتقدير الوطن، وجدير لنا أن ننقش على قبره قول حافظ فى رثائه:

هاهنا قبر شهيد فى هوى　　أمـــة أيقـظهـــا ثم رقـــد

خلود ذكراه

إن ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملاءمتها لكل زمان، وذكرى محمد فريد لا تتقادم جدتها، ولا تتضاءل عظمتها، فهى أبدًا قديمة جديدة، تتجدد على تعاقب السنين، بتجدد الحوادث والظروف، ونراها اليوم كالنور الساطع، يضىء لنا الطريق فيما يعرض لنا فى حياتنا القومية من مسائل ومشكلات هامة، وفى هذا الضوء الخالد نجد الحل السديد لمسائلنا الهامة.

فعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة ١٩٤٥ أخذ المواطنون يتحدثون عن الأهداف القومية، يتحدثون عن تحديدها وتعريفها، ولقد لخصها فريد رحمه الله، فى كلمته الوجيزة التى قالها سنة ١٩٠٨ ردًّا على سؤال سأله إياه المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطانى: «ماذا تطلب مصر من إنجلترا؟» فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وتحدثوا عن وحدة وادى النيل، وقد أعلنها فريد كلمة صريحة فى مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة سنة ١٩١٧ فى الحرب العالمية الأولى إذ قال: «إننى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل من أقاصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم إلى البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالى النيل إنما يملك رقبة مصر» إلى أن قال: «يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا (المصريين والسودانيين) غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجود الأب البار لهذا الوادى، ألا وهو النيل».

وتحدثوا عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ومبلغ تقييدها لمصر، ولقد أبان، رحمه الله، عن بطلان مثل هذه المعاهدة التى ولدت باطلة، إذ هى نتيجة الغضب والإكراه، قال فى سنة ١٩١٧ : «إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد

بمضى المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف فى السلع، وأن أية أمة لاتستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها تصرفًا يضر بحقوقها، لأن الـوطن ليس ملكًا لجيـل من الأجيال، بـل هو ملك لـلأجيال المـاضيـة والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها».

كانت هذه الكلمة هى الأساس لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ هذا الإلغاء الذى تم فى سنة ١٩٥٢، فكأن فريدًا فى سنة ١٩١٧ قد استشف من وراء الحجب أن مصر ستعقد فى سنة ١٩٣٦ تلك المعاهدة الباطلة فمهد لها السبيـل لإلغائهـا والتحلل منها، وقد استجابت الأمة إلى ندائه سنة ١٩٥٢ بعد وفاته بثلاثٍ وثلاثين سنة.

رحم الله فريدًا، وجعل لنا من سيرته، ومن تاريخ الحركة الوطنية، ما يقوى إيماننا بواجباتنا نحو الوطن المفدى.

فهـــرس

صفحة

رقم الإيداع	١٨٣٨ / ١٩٩٣
الترقيم الدولى	ISBN 977 - 02 - 4946 - 1

١/٩٠/١٠٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)